medyasin90@ahmed

تاريخ قطر المعاصر

تصوير

أحمد ياسين

د. مفيد الزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ قطر المعاصر

تصوير
أحمد ياسين

جميع الحقـــوق محفـــوظـــــة

1431 هـ 2010 م

All Rights Reserved

دار المناهج للنشر والتوزيع

عمان /الأردن / شارع الملك حسين

بنايـة الشركـــة المتحدة للتأمين

هاتف 4650624 فاكس 4650664

ص.ب / 215308عمان 11122 الأردن

Dar Al-Manahej

Publishers & Distributor

Tel : (00962 6) 4650624

fax: 009626 4650664

Amman-King Hussein St.

P.O.Box: 215308 Amman 11122 Jordan

www.daralmanahej.com

info@daralmanahej.com

manahej9@hotmail.com

fayiz@daralmanahej.com

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبات والوثائق الوطنية

2010 /1 /283

956.92

الزيدي،مفيد كاصد

تاريخ قطر المعاصر/ مفيد كاصد الزيدي

عمان:دار المناهج 2010

ر.إ. 283/ 1/ 2010

الواصفات تاريخ قطر / قطر

جميع الحقوق محفوظة: فإنه لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر، **كما أفتى مجلس الإفتاء الأردني بكتابه رقم 3/ 2001** بتحريم نسخ الكتب وبيعها دون إذن المؤلف والناشر.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

تاريخ قطر المعاصر

1913 ـ 2008

الدكتور مفيد الزيدي

أستاذ تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة بغداد

كلية الآداب والعلوم ـ جامعة عمر المختار حاليا

دار المناهج للنشر والتوزيع

شكر وتقدير

لابد لي من تقديم الشكر والعرفان لمن ساعدني في توفير الوقت وأجواء البحث والكتابة لانجاز هذا العمل، زوجتي وأبنائي اوس وانس وفرح بعد أن قضيت ساعات طويلة في القراءة والترجمة والكتابة،ويبدو أنها حالة باتت دائمة ما أن انتهي من عمل حتى يدخل علي آخر يأخذني في عالم بعيد عن مشاغل الدنيا وهمومها،وعزائي أني اكتب بتجرد وعلمية وحيادية عن تاريخ منطقة الخليج العربي الحديث والمعاصر منذ أكثر من عقدين من الزمن كجزء من اهتمامنا بتاريخ الوطن العربي نسال الله التوفيق والسداد والله من وراء القصد.

وأتقدم بخالص شكري أيضا للأخ والإنسان الرائع الأستاذ فايز موسى أبو شيخه مدير دار المناهج للنشر والتوزيع في عمان بالأردن على دعمه ومساعدته ومراجعته هذا الكتاب وإخراجه إلى القارئ الخليجي والعربي ،له كل التقدير والاحترام وللأخوة العاملين في الدار أيضا حسام ومحمد وزيد.

الإهداء

إلى الشعب القطري الشقيق
مع بالغ الأمنيات
بمزيد التقدم والازدهار

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الأول

البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطر قبل ظهور النفط وبعده

1

أولا: البنية السياسية.

ثانيا: البنية الاقتصادية.

ثالثا: البنية الاجتماعية.

رابعا: البنية الثقافية.

خامسا: الريع النفطي والتحولات في المجتمع القطري

أولا – البنية السياسية:

1ـ القبيلة والمشيخة:

تعد القبيلة العامل الأساس في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي في الفترة ما قبل إكتشاف النفط، حيث كانت عماد التنظيم الاجتماعي القائم، وشكل واضح للوحدة القرابية والتي نظّمت العلاقات القبلية على مجموعة من التقاليد والاعراف غير المكتوبة.[1] ويمثل العُرف قانون القبيلة التي تصدر الأحكام والأوامر بناءً عليه، ويعزز من قوته انتشار قيم البداوة والعائلة والشرف والكرامة والنسب وقرابة الدم، واحترامه بين أفراد القبيلة إلى حدٍ كبير، فيمثل العُرف بذلك السلوك الذي يحكم مجتمع القبيلة[2].

وكانت القبيلة الوحدة السياسية الصغيرة التي لها السلطة المركزية التي تتمتع بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، والشيخ هو الزعيم والحاكم وصاحب السلطة العليا التي يستمدها من نسبه، ومن نفوذه وثروته، وحكمته، بعد أن حظي باختيار القبيلة له ليصبح سيدها المطلق الذي يحكم ويفصل في شؤون رعيته، ويشاركه مجلس القبيلة الذي يضم الأعيان والحكماء ممن يستشيرهم الشيخ في إتخاذ قراراته، وهو يستند عادة في أحكامه على القرآن الكريم والسُنة الشريفة والعُرف القبلي.

إن نظام المشيخة قائم على أساس البُنية القبلية، والتقاليد والأعراف التي تستند إلى تصور بان الشيخ الذي اختارته الأسرة المالكة يحكم بموجب الشريعة الاسلامية، والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وأن أفراد القبيلة يعترفون للشيخ بزعامته، وسلطته ونفاذ كلمته.

وأصبح بذلك الشيخ ومستشاروه ومجلس القبيلة والحكماء بواسطة العرف يديرون مختلف نواحي الحياة ويتحكمون بها[3].

إن تماسك الأسر الحاكمة في الخليج العربي يتم بتحالفاتها وعلاقاتها التي فرضت بموجبها مكانتها ودورها التاريخي على مجالات الحياة، واضفت عليها صفة الشرعية التقليدية في الوصول إلى الحكم [4]. وأدى ظهور القبيلة ووجودها إلى ظهور الإنتماء لها على أساس أنها الهوية الحقيقية للجماعة، وإحلال الشرعية القبلية النابعة من الانتماء القبلي ، ثم حدث بعد ذلك حصر شرعية السلطة بيد الدولة صاحبة النفوذين الاجتماعي والسياسي، وتحول القبيلة أو المشيخة إلى دولة، وتغير التحالفات القبيلة إلى حلف بين النخبة السياسية الحاكمة مع كبار الأسر والنخب الاجتماعية للسيطرة على التنظيم السياسي للدولة، وأصبحت الدولة بمرور الزمن هي المسيطرة والمتحكمة بالسلطة والنفوذ والمصالح الاقتصادية[5].

2- النظم الوراثية:

يستند النمط الوراثي في الحكم إلى أساس صلة الدم والنسب والقرابة في إطار الأسرة الواحدة أو القبيلة أو الامارة، ويسود هذا النمط بين النظم

الحاكمة في الخليج العربي، فتنتقل السلطة بشكل سلمي، وعلى الرغم من التغيرات الجذرية في بينة المجتمع ظلت النظم الوراثية تهيمن على مؤسسات الدولة وتحافظ على انتقال الحكم بيسر من دون تغير[6].

ويعود مصدر التغيير في النظم السياسية في الخليج العربي إلى تحول السلطة بوفاة الحاكم إلى الوريث الآخر من دون حدوث أزمة في غالب الأحيان داخل الأسرة الحاكمة، وقد تحدث عملية التغيير بتأييد من الأسرة الحاكمة عندما تجد أن الحاكم غير قادر على إدارة شئون الحكم وفق متطلبات العصر وحاجات البلد، ويقف حائلاً أمام استيعاب عملية التغيير وضرورات التحديث. وقد تحولت الدولة بدل القبيلة كوحدة سياسية، ومنها يظهر رئيس الوزراء، وولي العهد، وأغلب الوزراء، وقيادات الجيش والشرطة والوظائف العليا والمهمة في الدولة من أجل ابقاء السلطة داخل الاسرة الحاكمة[7].

وكانت دولة قطر حتى وقت قريب سلطة إمارة، الحكم لا زال في أسرة آل ثاني ذات المكانة الاجتماعية والتاريخية المعروفة، والشيخ هو أمير البلاد، والقائد العام للجيش، ويُعين ولي العهد والوزراء ونواب رئيس الوزراء[8]. وقد استقلت دولة قطر في عام 1971 وهي إمارة وراثية، وينص الدستور القطري الصادر عام 1970 على أن يكون الأمير من أسرة آل ثاني، حيث حكم الأمير أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني الذي ورث الحكم عن أبيه في عام 1949.

وقد حكم دولة قطر العديد من الأمراء الشيوخ وأبرزهم تاريخيا،(**عبدالله بن جاسم آل ثاني 1913 -1948) ، والشيخ أحمد بن علي بن عبد الله بن جاسم آل ثاني (1949-1972) ، والشيخ خليفة بن حمد ال خليفة (1972-1995)، وسمو الاميرالشيخ حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم آل ثاني** (1995 – حتى الآن)[9].

والجدير بالذكر إن بريطانيا التي سيطرت على منطقة الخليج العربي فترة طويلة لم تتدخل في هيكل أنظمة الحكم أو في علاقاتها وتحالفاتها الداخلية والمحلية، ما دام الأمر لا يتعارض مع مصلحتها الإستراتيجية، وشجعت الحكام على السير في السياسات التي يرونها مناسبة لهم مع تقديم المشورة والخبرة لهم عن طريق المستشارين البريطانيين العسكريين والمدنيين، والذين عملوا مع الحكام والأمراء الشيوخ لسنوات طويلة، وخضعوا لسلطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، والذي كان يُعيَّن في كل إمارة موظفين سياسين يحافظون على مصالح بريطانيا العليا وينفذون سياستها الخارجية في هذه المنطقة المهمة[10].

ثانيا: البنية الاقتصادية:

عاش إنسان الخليج العربي في معاناة قاسية قبل اكتشاف النفط نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، وقلة موارد المعيشة، والاعتماد الكامل على موارد البحر بالغوص للحصول على اللؤلؤ، إلى صيد الاسماك، والتجارة المحدودة وصناعة السفن وشباك الصيد. وكانت مهنة الغوص على اللؤلؤ المصدر الرئيس للرزق والعيش للسكان المحليين ولا سيما في ساحل الخليج

العربي، وما ترتب عليها من تجارة داخلية وخارجية بين الموانئ والمدن الخليجية والدول المجاورة مثل ايران وشرق افريقيا وما نشأ من عادات وتقاليد ولغات وسواء اكانت على أيدي التُجار العرب أو تُجار الدول الأخرى[11].

اما فيما يخص المجتمع في دولة قطر فقد كان مجتمعاً بسيطاً فيه سلطة القبيلة هي الأساس مع وجود العائلات القطرية المتعاونة مع القبائل، ثم داخل القبيلة الواحدة من حيث الأفخاذ، والتي عرفت عادةً الهجرة داخل قطر أو خارجها بحيث هاجرت بعض القبائل التي سكنت الدوحة إلى شمال دولة قطر فيما بعد.

وقد مَرّ المجتمع القطري بثلاثة مراحل في تكوينه:

المرحلة الأولى : عصر الغوص

المرحلة الثانية : الانتقال من الغوص إلى النفط.

المرحلة الثالثة: عصر النفط.

المرحلة الأولى : عصر الغوص: إن النمط الاقتصادي للمجتمع القطري هو بالأساس كان الغوص على اللؤلو حيث الاستقرار والانشغال في صناعة الغوص مع ظهور المجتمع القطري الناشئ والذي بلغ تعداده في مطلع القرن العشرين حوالي 32 ألف نسمة، منهم 4 آلاف من البدو، والآخرين من السكان المستقرين. وبعد فترة من الغوص ومع إزدهار

أسواق اللؤلؤ وانتعاش صناعة الغوص في منطقة الخليج العربي عموماً، ثم المجتمع القطري خصوصاً، بدأ الناس يبحثون عن طلب الرزق والحاجة إلى إكتساب المعيشة بفضل البيئة البحرية والبرية والاستفادة من موقع دولة قطر وقربها من أماكن الغوص على اللؤلؤ حيث السلم والتعاون الاقتصادي والاندماج والتحالف سبباً في الرغبة والحاجة إلى العمل المشترك[11].

كانت صناعة الغوص هي النشاط الرئيسي للمجتمع القطري ويقول محمد بن ثاني وهو يصف اللؤلؤ عام 1862م بقوله "**إننا جميعاً من أكبرنا إلى أصغرنا عبيد سيد واحد هو اللؤلؤ**". حيث كان اللؤلؤ هو المورد النقدي الوحيد الذي تُجلب بهِ الموارد المستوردة في الغذاء واللباس والموارد الخام والسلع الأخرى، وكانت صناعة الغوص هي العماد الأساس والموارد الخام والسلع الأخرى، وكانت صناعة الغوص هي العماد الأساس للناتج الوطني، ومصدر للعمل والعمال، والمحرك للنشاط الاقتصادي من النقل والتجارة والاستثمار البسيط وغيرها. بل أنه أيضاً رمزاً للحياة الإجتماعية التي انعكست على القيم والعادات والتقاليد وكمصدر لثقافته.

وكان البحر له أهمية كبيرة في حياة الانسان الخليجي والقطري لفائدته في صناعة الغوص وكمصدر للغذاء، والتواصل مع العالم الخارجي، ووسيلة للنظافة والسياحة والترفيه والثقافة والأدب بحيث كان السبب الرئيس للاستقرار على سواحل دولة قطر.وينقل احد الباحثين القطريين المثل الشعبي الذي يقول: (**جاور بحر ولا تجاور غني**). ومن جهة اخرى كان للبيئة البرية في قطر دورها في استقرار القبائل والعوائل القطرية أيضاً والتي

هي من أصول بدوية، حيث تتوفرالمراعي ومصادر الحياة في البادية، وكمصدر للتواصل بين حياة الماضي والحاضر، وتوفير تربية الماشية وانتاج الغذاء والمواد الخام، وتربية الجمال والخيل حيث يقول: **جي لوريمر صاحب الموسوعة المعروفة (دليل الخليج) بأن أهل قطر في مطلع القرن العشرين كانوا يملكون 430 جَملاً، و 250 حصاناً، 140 مركباً في التجارة والنقل، و250 مركباً لصيد الأسماك، و 817 سفينة في أسطول الغوص**[12].

إن البيئة مصدر النشاط الاقتصادي والانتاج في الحاجات والسلع وهي مصدر الدخل والانتاج، حيث يعمل جميع أفراد القبائل في الغوص وأعمال البادية الأخرى وهذا ما يميز المجتمع القطري في عصر الغوص عن المجتمع البدوي في منطقة الخليج العربي، ويميز ايضا المجتمع القطري في عصر النفط، حيث تحول العمل الاقتصادي البدائي- البسيط من الرعي والزراعة وصيد الأسماك والعمل في سفن الصيد، والبحارة في الغوص، وعمل شباك الصيد، وصناعة الغوص على اللؤلؤ، وبعض البيع والتجارة والنقل التي تدور على حاجيات الأسرة والانسان عامةً، إلى مرحلة الريع النفطي حيث حل محل الانتاج التقليدي ماقبل النفط، ومن ثم تآكل سلطة القبيلة ودورها السياسي والاجتماعي في العائلات القطرية.

المرحلة الثانية، فهي الانتقال من الغوص إلى عصر النفط، وتبدأ من العشرينيات حتى نهاية الأربعينات من القرن العشرين، وشهدت نهاية عصر صناعة الغوص، ونمو الدولة المركزية، وبدأ نهاية الحماية البريطانية في

الشرق الاوسط، والتوقيع على اتفاقية امتياز النفط مع دولة قطر في آيار/ مايو عام 1935، حيث شهدت تدهور صناعة الغوص والحرف المصاحبة لها، وتراجع دورالقبيلة في ظل العهد الجديد من النفط وما رافقه من مهن جديدة وثروة وتغيير اجتماعي واقتصادي.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على تدهور صناعة الغوص في الخليج العربي عامة ودولة قطر خاصة هي:

1- الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) وانقطاع تجاره الغوص.

2- العاصفة (الدالوب) الكارثة الطبيعية التي لحقت باسطول الغوص عام 1926 في قطر.

3- اختراع اليابان لصناعة (زراعة اللؤلؤ) وتسويق اللؤلؤ وبأسعار رخيصة من أواخر عام 1920.

4- الكساد العالمي الكبير (1926- 1932) الذي أصاب أوروبا والولايات المتحدة وأدى إلى انحسار صناعة الغوص وتجارته وتدني أسعاره.

5- قيام الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) والتي انعكست على اقتصاد صناعة الغوص.

6- بروز صناعة النفط في الخليج العربي وقدرتها على تحويل العمل والعمال من الغوص على النفط للعمل في نشاطاتها.

حيث وصلت صناعة الغوص إلى حد الانهيار الكامل وتراجعت صناعة الغوص وتجارته والنواخذة (كبار رجال القبائل والعائلات القطرية) وكل من يقوم على صناعة الغوص، وانتشرت البطالة والفقرفي مرحلة صعبة شهدها المجتمع القطري اقتصاديا، لانه اعتمد بشكل كبير على صناعة الغوص وتحويل نشاطاته عنها بعد ذلك، بحيث انطبعت في الذاكرة الأدبية والتاريخية الشعبية بالألم والحزن لذكريات جيل الأباء عندما ينتقل الشعب القطري من عصر الغوص إلى عصر النفط[13].

وقد أثرت هذه الأوضاع على المجتمع القطري في ثلاثة ظواهر إجتماعية ذات تأثير كبير ومهم في التغير الاجتماعي:

الظاهرة الأولى هي هجرة أهل قطر إلى منطق خليجية مجاورة للبحث عن العمل والرزق وبشكل خاص من شمال دولة قطر والشمال الشرقي منها حيث إنخفض عدد سكان البلاد من 32 ألف نسمة مطلع القرن العشرين إلى 16 ألف نسمة في عام 1945 مع الفقر والحاجة وانتشار الأوبئة وانقطاع المواد الغذائية ونهاية الحرب العالمية الثانية.

الظاهرة الثانية، وبدا في تراجع دور القبائل أمام نمو السلطة المركزية للدولة، وانهيار صناعة الغوص، وكان هذا التراجع للدور القبلي قد ظهر في دولة قطر بعد إبرام اتفاقية عام 1916م مع بريطانيا، وظل التراجع مستمراً حتى منح امتياز النفط وابرام معاهدة الحماية الكاملة في عام 1935

حيث تحولت السلطة القطرية تدريجياً من تحالف القبائل القطرية إلى الحكم بزعامة السلطة المركزية الواحدة .

وإلى جانب هذه الظاهرة فقد تقلصت النشاطات الاقتصادية، وانهيار صناعة الغوص على اللؤلؤ، وفقدان زعماء القبائل سلطة تمويل هذه الصناعة كتجار للؤلؤ ونواخذه للبحر، وهجرة بعض أهل دولة قطر إلى الخارج بحثاً عن الرزق والعيش بعيداً عن الديار والعائلات، وعملهم في مهن جديدة ونشاطات لم يعرفونها من قبل بسبب الحاجة والفاقة من الناحية الاقتصادية.

الظاهرة الثالثة: فهي ظهور عمل النقابات من العاملين في النفط والمقاولين، فقد عادت شركات النفط للعمل في دولة قطر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وعمل معها الشباب القادرين على العمل في كل البلاد، من القبائل والعائلات، بالحفر والتنقيب والانشاءات والاستيراد والتصدير، وعمل مقاولات البناء والتشييد، وتوحد القطريين رغم الانتماء القبلي في المهن والحرف، حيث ظهرت بوادر للعمل النقابي والعمالي في المساواة بين القطريين بالأجور ومستوى وظروف العمل، وعدد ساعات العمل، ووجود العمال الأجانب والحاجة للمساواة معهم، حيث برزت نشاطات العمال في حقول النفط والشركات النفطية، وبروز الحركة الوطنية والتعبير عن الاهتمام بالشعور القومي العربي، وهذا ما شهده عقد الخمسينات من القرن العشرين خاصة[14].

المرحلة الثالثة من التطور الاقتصادي في دولة قطر هي حقبة أو عصر النفط، وتمتد هذه الفترة من بداية تصدير النفط عام 1949 وحتى مطلع السبعينات من القرن العشرين، مع اعتماد الدولة والمجتمع في دولة قطر على الريع النفطي، وتراجع النسق الانتاجي، وتحول الاهتمام إلى الصراع على الريع والمدخول النفطي، والميزانية العامة، بحيث انشغل حاكم قطر آنذاك مع الادارة الانجليزية، وسياسة إعادة توزيع عائدات النفط، وتوفير الخدمات العامة، والرعاية الاجتماعية، وتوفير فرص العمالة والعمل.

وتبدأ الحقبة النفطية في عام 1935 في مايو/ آيار حيث تم الاتفاق مع بريطانيا على تطبيق بنود اتفاقية الحماية، وفي نفس الشهر بالاتفاق مع شركة النفط الانجليزية – الفارسية – في امتياز التنقيب على النفط في كامل حدود شبه جزيرة قطر البرية، حيث تلقى حاكم دولة قطر دعماً سياسياً ومالياً في توفير الحماية العسكرية والبحرية لكل حدود قطر، ودعم قطر مالياً بـ 400 ألف روبية دفعة إمتياز التنقيب عن النفط، و 150 ألف روبية تدفعها الشركة سنوياً، ثم من نتائجها حسم مسألة الزبارة في عام 1937 واستقرار السلطة القطرية وتطابقها مع حدود قطر الجغرافية، وتطبيق الرسوم الكمركية في كافة أنحاء دولة قطر. ثم بروز مسألة تقاسم عائدات النفط[15].

ويُعد عام 1949 فترة مهمة حيث الانتقال في دولة قطر من عصر الغوص إلى "عصر النفط" مع تدفق عوائد النفط وإيراداته بشكل لم تعرفه دولة قطرمن قبل، وتم في ظل هذه الاوضاع الجديدة تنازل الشيخ عبد الله

بن جاسم آل ثاني والوفاة المفاجئة لوالده الشيخ حمد بن عبد الله ولي العهد والحاكم الفعلي للبلاد انذاك.(16).

إن ظاهرة الريع النفطي مهمة فى الحياة الاجتماعية وهي الريع الاقتصادي للنفط وهو مصدر الدخل الخاص والعام، والتي جاءت مع الثروة النفطية الوفيرة في المنطقة، وتزايد انتاج النفط في دولة قطر والمنطقة وكان دخل دولة قطر عام 1950 حوالي 4.18 مليون روبية ثم ارتفع إلى 20 مليون روبية عام 1951 ثم 51 مليون روبية عام 1952، ثم عام 1970 إلى 582 مليون ريال، وكان تأثير هذا الريع النفطي الكبير على مستوى المجتمع القطري واضحاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاعلامية، فالريع محل الانتاج، والاستهلاك زاد كثيراً، والمكافآت والعطايا دون جهد كبير، وتغلغل الريع في مفاصل المجتمع القطري.

جدول (1)

إنتاج النفط في دولة الخليج العربي (1940 – 1974) بالمليون طن

الدولة	1940	1950	1960	1974
السعودية	0.7	25.9	64.7	412
الكويت	-	17.0	84.2	112
قطر	-	1.6	8.1	24
الامارات	-	-	-	68
البحرين	0.9	1.5	2.2	3

لقد تحول النفط إلى محرك اساس وقوة فاعلة لتغيير حياة الناس في جميع الأصعدة، وهو المورد الأول في النشاط الاقتصادي والدخل القومي في دولة قطر، وخلق قاعدة اقتصادية جديدة، وحوّل حياة الغوص والزراعة والرعي إلى حياة التجارة والاستيراد والتصدير والمقاولات العامة، وتجارة العقارات، والاستثمارات المالية والوكالات، وارتفاع دخل الفرد بشكل كبير إلى نسبة 90٪ من الدخل القومي، وهجرة الأيدى العاملة العربية والأجنبية لدولة قطر وبقية دول الخليج العربي، وزيادة الاعتماد على المواد الاستهلاكية الغذائية من الأسواق الخارجية، وأخذت دولة قطر تعتمد على السلعة الواحدة هي (النفط)، ونمو كبار التجار والبرجوازية ورجال الأعمال وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية والثروة النفطية الهائلة، وأدى هذا التحول الاقتصادي المفاجئ في المجتمع القطري إلى بروز قيم جديدة لم تكن معروفة سابقة، كالرفاه الاجتماعي والفجوة بين الجهد والمال[17].

ثالثاً: البنية الاجتماعية:

تُعد دولة قطر جزءاً من بيئة شبه الجزيرة العربية ومجتمعها وثقافتها واقتصادها، وهي أيضاً جزءاً من تاريخ الأمة العربية والثقافة والحضارة العربية الاسلامية. وعلى الرغم من ذلك فإن لدولة قطر خصوصيتها كجزء من المنطقة من الناحية القبلية والتي أدت إلى تكوين الحياة الاجتماعية في هذا البلد. ولعل تكون شبه جزيرة قطر من مغاصات اللؤلؤ قد أعطتها خصوصيتها، وجعلت منها مكاناً آمناً استقرت فيه القبائل العربية لكي تكسب رزقها، وتجد الأمان في حياة الغوص حيث السفر والبحر والسفن والابتعاد عن الديار والأهل، هذا فضلاً عن الحياة في البر كمصدر للرعي وحياة البداوة.

وهكذا سكن في دولة قطر عبر العصور سكان يبحثون عن الحياة الآمنة والمستقرة، والانصراف لكسب الرزق من البحر، والعيش في البرمن الرعي وحياة البادية، ونشأت الأعراف والقيم الاجتماعية. وقد جاء هؤلاء السكان في شبه جزيرة قطر من عدة أماكن أهمها قبائل وسط شبه الجزيرة العربية، سواء عائلات أو أفخاذ عربية واستقرت على السواحل المحيطة ببحر الخليج، فضلاً عن النازحين من أفراد وعائلات عربية، ومن جاءوا من العراق واليمن وعمان ومناطق أخرى في شبه الجزيرة العربية. أما غير العرب من النازحين فهم الايرانيين وعددهم بضعة مئات حتى مطلع القرن العشرين، فضلاً عن السود القادمين من أصول أفريقية من شرق افريقيا بشكل خاص[18].

وقد تركز السكان في دولة قطر على الساحل الشرقي من الوكرة إلى الرويس شمالاً، وساحلها الشمالي من الرويس شرقاً إلى الزبارة غرباً حتى مغاصات اللؤلؤ، وكان لكل قبيلة قطرية (ديرة) أي (بلد) تشكل مجالاً لحركتها سواء قرية أو قرى ساحلية ومنازل من الساحل إلى الداخل وبالعكس.

وكان لهذه القبائل القطرية أسماء خاصة بها وقد أشتقت ذلك من اسماء أفراد وعائلات وأفخاذ وقبائل عربية أستقرت في دولة قطر واتخذت لنفسها أسماء غير معروفة خارج قطر، واتخذت العوائل القطرية في المدن والقرى الكبيرة أسماءها من اسم الجد الذي نزح إلى دولة قطر أو المكان الي نزح منه.

كانت قطر أيضاً ملجأ لفارين أو نازحين لاسباب مختلفة خاصة الصراعات القبيلة أو الصراعات على السلطة بدءاً من الخوارج أيام العباسيين، إلى مجيء العمانيين في القرنين 18 و 19 الميلاديين كرحمة بن جابر الجلاهمة وبعض سكان عُمان ، أو من قبائل الزبارة الذين استقروا فيها خلال تنقلهم إلى الكويت ثم البحرين حيث كان هؤلاء العابرون براً او بحراً لم يهددوا أهل قطر بأي سوء، بل تعاونوا معهم إجتماعياً أو إقتصادياً، وشاركوهم في نشاطاتهم لا سيما أنهم يشتركون معهم في الحالة غير المستقرة لكليهما.

ومن هذا العرض فإن القبائل القطرية تكوّنت من قبائل وعائلات عربية تحالفت لمواجهة العدوان أو الغزو، بحيث أصبحت لهم أعراف وتقاليد إجتماعية واقتصادية، وعرفت الغوص والرعي في قطر وبنت المدن والقرى في دولة قطر شرقاً وشمالاً، وقد تشكل هذا المجتمع خلال الثلاثة قرون الأخيرة، ولا سيما في القرن التاسع عشر، وظلت دولة قطر خارج إطار الحماية البريطانية (الرسمية) مقارنة بالبحرين وساحل عُمان[19].

وتشير الاحصاءات عن سكان دولة قطر في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بأن سكان سواحل قطر المستقرين من الوكرة في جنوب شرق قطر الى خورحسان (الخوير) في شمال غرب قطريقدرون بنحو 27 ألف نسمة في عام (1912 – 1913) تحديدا وهم موزعون بالشكل الآتي:

السلطة(تميم) (3250) يسكنون الدوحة.

البوكوارة (تميم) (2500) يسكنون سميسمة – دوحة العين – الغويرط.

المهاندة (250) يسكنون الخور – الذخيرة.

البوعينين(تميم) (2000) يسكنون الوكرة.

الهولة (2000) يسكنون الدوحة – الوكرة.

أبو علي (1750) يسكنون الدوحة.

الخليفات(ال عبيده) (850) يسكنون الوكرة.

المعاضيد (850) يسكنون الدوحة – الوكرة – الوسيل

الكبسة(ال حارث) (700) يسكنون خورحسان – الغويرة – هدية – سميسة.

البحارنة (500) يسكنون الدوحة – الوكرة

السودان (400) يسكنون الدوحة

المنانعة (400) يسكنون أبو الظلوف – الدوحة –

السادة(اشراف) (350) يسكنون الرويس – الدوحة

الحميدات (350) يسكنون الدوحة – الضعاين

العمامرة (200) يسكنون الدوحة – الوكرة

الدواسر (150) يسكنون الدوحة

بني ياس + آل بوفلاسه (125) يسكنون الدوحة – الوكرة.

البقاقلة (50) يسكنون الدوحة.

المسلم(بني خالد) (40) يسكنون الدوحة – الغويرط – الوكرة.

المضاحكة يسكنون الضعاين.

العَبْير (الرقيق) 4000 – يسكنون الدوحة – الوكرة. [20]

ولعل أبرز المصادر التي يتم ألاعتماد عليها هو لويمر في كتابه الموسوعي (دليل الخليج) بقسيمه التاريخي والجغرافي، حيث أشار إلى هذهِ التفصيلات رغم إهماله القبائل القطرية ألأساسية، مثل قبيلة النعيم وهي سبعة أفخاذ تُقييم في شمال غرب دولة قطر ووسطها، وبني هاجر والمرة والمناصير في وسط قطر وجنوبها.

وكانت لهذ القبائل القطرية أسماء خاصة بها وقد أشتقت من اسماء أفراد وعائلات وأفخاذ وقبائل عربية أستقرت في دولة قطر ، واتخذت العوائل القطرية في المدن والقرى الكبيرة أسماءها من اسم الجد الذي نزح إلى دولة قطر أو مكان النزوح منه.

لقد تبلور المجتمع القطري من التآلف بين السكان المستقرين في القرى والمدن الساحلية، وخاصة القبائل في الساحل القطري التي عملت في الغوص وركوب البحر، حيث الاتجاه الاقتصادي نحو الغوص والتنقل في البحر ومن التخلي عن حياة البداوة والسيرنحو الحياة الحضرية، ونشوء روابط ومصاهرات بين العوائل والقبائل القطرية، ومواجهة الغزو الخارجي والدفاع عن هذهِ القبائل بشكل جماعي. وفيما يأتي لمحة عن خصائص السكان والطبقات الاجتماعية في دولة قطر في القرن العشرين وخاصة في النصف منه مع ظهور الريع النفطي والثروة المالية.

1-الطبقات الاجتماعية:

أ- الأسرة الحاكمة.

تقف على رأس الهرم الاجتماعي الأسرة الحاكمة وما حولها من فئات، حيث يسكنون الأحياء الفخمة داخل المدينة ويمارسون الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتقلدون المناصب السياسية الرفيعة أو لديهم المصالح التجارية والاقتصادية،. أما سكان الضواحي من أفراد الأسرة الحاكمة وهم من عائلة أو قرابة أو خدمة تعمل مع أفراد الاسرة الحاكمة مثل الغرافة – – عين خالد – أم صلال محمد – أم صلال علي – ام العمد – أم قرن – أم عبيرية – المرخية – الوكير وهي قرى وضواحي اصبحت يوماً بعد آخر المكان الأفضل للسكن بسبب الرخص مقارنة بالمدينة.

ب: الطبقة الغنية:

سواء الاسرة الحاكمة أو ممن لهم اصول اجتماعية حيث يعملون بالتجارة والاستيراد أو التصدير وملاكي الأرضي والعقارات وأصحاب المراكز العليا وكبار موظفي الدولة وهم ممن ظهروا بعد حركة التحديث في المجتمع القطري والخليجي عامةً وعملوا في هذه المهن الجديدة بعيد منتصف القرن العشرين، وتحكم هؤلاء أصول قبيلة أو إجتماعية أو تجارية، فضلاً عن التجار المستوطنين من الدول العربية سواء الفلسطينين أو اليمنيين الذين حصلوا على الجنسية القطرية، والتجار الهنود والايرانيين.

جـ- الطبقة الوسطى :

مع انتشار التعليم واتساع الخدمات الحكومية، وازدهار التجارة حيث ظهور المقاولين والسماسرة وغيرهم، وبروز المهنين من الإداريين والفنيين، وصغار التجار، ومن ثم العسكريين في الجيش والشرطة والأمن العام، والمدرسين والمعلمين، وترتبط هذه المهن العسكرية والتجارية والمهنية والتعليمة بالدولة وأنشطتها وادارتها وماليتها. وتستمد هذه الطبقة الوسطى اصولها في الادارة والجناح العسكري من الشباب القطري أو من الوافدين بالتجارة والتعليم من العرب من (اليمن/ فلسطين/ مصر/ العراق/ سوريا/ الأردن/ لبنان/ السوادن) أو من الوافدين الأجانب (الاوربيين/ الايرانيين/ الهنود/ الباكستانيين).

ويشكل الوافد من العرب القطاع النشط في الطبقة الوسطى من الأردنيين والفلسطينين، في التجارة والمقاولات والتدريس والحكومة حيث أنهم يواجهون عاملين أساسيين في الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع هو عامل الجنسية ،وعامل الانتماء العرقي (الأصل) مما يحد من تطلعاتهم ونشاطهم على الصعيد الاجتماعي نحو الرقي في التدرج الاجتماعي.

د- الطبقة الدنيا.

وتتألف هذه الطبقة من العمالة الوافدة وخاصةً الآسيوية في السبعينات من القرن العشرين وما بعده، وكانت تتألف قبلها في الخمسينات من القرن العشرين من أبناء المجتمع المحلي في الغوص، ومع ظهور النفط ومجيء العمال لاستخراج النفط، والشركات النفطية العاملية والتحاق العمال بأعداد كبيرة فيها حيث قلة الأجور وسوء الأحوال المعيشية والجهود الكبيرة في العمل، وتشغيل العمال العرب والهنود والأوربيين فيها، ومع الطفرة الاقتصادية الكبيرة حيث النفط هو المصدر الوحيد للدخل القومي في البلاد ظهرت وظائف جديدة للسكان في دولة قطر مثل الحارس، العامل، السائق، الموظف الصغير، الخادم، وبذلك ظهرت الطبقة الدنيا وهي عادة من الوافدين سواء العرب أو غير العرب الذين ليس لديهم الجنسية أو الأصول القبلية بحيث أن المهنة مهما كانت لا توفر المكانة الاجتماعية للشخص في المجتمع على الرغم من كل التطور الذي حصل فيه.

إن الطبقة الدنيا هي من العاملين في مهن بسيطة وغير فنية، والعمال غير الوطنيين من الوافدين الآسيوين بشكل خاص هم من إيران وباكستان والهند والفلبين وكوريا الجنوبية[21].

ومن سمات هذه الفترة اي بعد اكتشاف النفط واستثماره ايضا، ظهور العمال الوطنيين في البناء والعمل، وفي الجيش والحرس الشخصي والسواق حيث يعيشون في دخل محدود، وفي أحياء جديدة تم تشييدها من

الدولة القطرية، ودخلت الأجيال الشابة إلى التعليم ووصلوا إلى مراكز مهمة في الوظيفة والجيش والأمن وهم جزء من الاندماج مع الطبقة الوسطى.

إلا أن أغلب العمالة هم من الوافدين كخدم منازل، وسائقين سيارات، وعُمال في شتى الأماكن من العمالة الآسيوية غير القادرين على الاندماج مع المجتمع للاختلاف اللغوي والثقافي والاجتماعي والديني، ويشكلون حوالي (35 جنسية) في الطبقة الدنيا من المجتمع القطري.[22]

2- حجم السكان:

يُعد المجتمع في الخليج العربي شأنه شأن بقية مناطق الوطن العربي، متنوع المذاهب والطوائف، وتُمثل الغالبية فيه السُنّة، وهذا ما نلحظه في دولة قطر حيث تُشير الاحصاءات الى أن نسبة السُنّة تصل إلى 93 ٪، وبقية السكان من الشيعة والمسيحيين (غالباً من المقيمين منذ سنوات طويلة) ويمثلون 7 ٪ .[23]

ولم يشهد المجتمع حالات من عدم الاستقرار ولا سيما مع اكتشاف النفط، وانتشار الوعي الثقافي والسياسي، وتزايد الثروة المالية، وتلاشي العادات البالية، وتجانس أبناء البلد الواحد فيما بينهم[24].

ويتميز عدد السكان في دول الخليج العربي بالنمو السريع بشكل لم يسبق له مثيل من قبل وجاء هذا النمو في مدة لا تتجاوز ربع قرن حيث تضاعف حجم السكان أكثر من مرة، وقد صاحب ذلك بروز الخصائص السكانية الجديدة في المنطقة من تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية

وثقافية بعد اكتشاف النفط، واتجاه الحكومات الخليجية نحو سياسية التنمية والتحديث، وجلب الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة والخبرات والتوسع في الخدمات والمشاريع بشكل كبير، حيث شهدت المنطقة نمواً سكانياً كبيراً يفوق بقية الدول العربية الأخرى[25].

أما بالنسبة لدولة قطر فقد كانت الاحصاءات السكانية تُشير إلى 559 ألف نسمة في عام 1993، وبلغ عدد القطريين منهم 126 ألف نسمة، حيث تصاعد حجم السكان هذا مع ظهور النفط، وكان 50 ألف نسمة عام 1957، في حين نحو 6 ألف نسمة عام 1947، وفي أول احصاء في دولة قطر للسكان كان عددهم عام 1970 حوالي 111 ألف نسمة، ثم تصاعد عام 1986 الى 369 ألف نسمة حيث تدفق المهاجرين للعمل في البلاد باعداد كبيرة من شبه القارة الهندية وجنوب شرق أسيا، واستمرار هذا التصاعد حتى وصل عام 1995 حوالي 600 ألف نسمة يبلغ عدد المواطنين نسبة محدودة من حجم السكان الكلي، بينما يشكل الوافدين نسبة كبيرة من السكان على الرغم من أن نصف السكان قد اكتسبوا الجنسية القطرية حديثاً. وهذا لايقتصر على دولة قطر فحسب بل هو سمة المجتمعات في الخليج العربي كلها [26].

3- تركيب السكان:

إلى جانب هذا التزايد في السكان في دولة قطر، فإن تركيبة السكان مختلفة أيضاً من حيث الجنس فلا تتجاوز نسبة الاناث من السكان 30.8 ٪ عام

1993، وقد انخفضت عام 1986 م إلى أدنى حد ووصلت إلى 32.9 ٪ من إجمالي السكان.

هذا وان نسبة الاناث (غير العربيات) في المجتمع القطري وصلت عام 1993 إلى 21 ٪ وأغلبهم من العازبات اللواتي يعملن في خدمة المنازل، وأن أغلبية السكان هم من الذكور ، وهو خلل كبير مع تزايد أعداد الهجرة الأجنبية.

أما من حيث اللغة والثقافة، فإن العرب هم غالبية السكان، ولكن اللغة العربية تدنت في التعامل وانخفضت نسبة إجمالي القطريين وبقية العرب الآخرين من 61.4 ٪ عام 1970 إلى 51٪ عام 1986 وإلى 41.6 ٪ فقط عام 1993، وهذا يسبب صعوبات في إدماج المهاجرين في المجتمع القطري مع الاختلاف من حيث العادات والتقاليد والثقافات واللغة، مع وجود الجاليات الكبيرة من الآسيويات من إيران، الهند، الصين، باكستان، الفلبين، فيتنام، سريلانكا، بنغلادش، كوريا الجنوبية وغيرها.

4- خصائص السكان:

يتصف المجتمع القطري بخصائص مهمة حسب الاحصاءات لعام 1986. ثم عام1993، لعل أبرزها:

أولاً: أن سكان قطر هم من الشباب بشكل كبير بسبب الهجرة الأجنبية ونسبتهم تتراوح بين (15-44) سنة يمثلون 61.6٪ من اجمالي السكان. وهي أعلى بين الأجانب وتبلغ 75 ٪ من اجمالي الناطقين باللغة

العربية.

ثانياً: ارتفاع نسبة من هم دون سن العمل أو على مقاعد الدراسة من القطريين حيث بلغت نسبة الذين هم اقل من 30 عاماً 56.5 ٪ من اجمالي القطريين.

ثالثاً: ارتفاع نسبة من لا يحملون المؤهلات الدراسية في المجتمع القطري، رغم أن معظم السكان من الوافدين الذين كان من السهل اشتراط حصولهم على مؤهل دراسي قبل التصريح لهم بدخول البلاد. وهم يمثلون نسبة 72.5 ٪ من إجمالي الوافدين الأجانب، بينما تبلغ بين العرب نسبة 33.1 ٪ أما بالنسبة للقطرين فإن من تتجاوزا أعمارهم عشر سنوات كانت 49.6 ٪ فقط.

رابعاً: كان هناك ارتفاع مستوى الأمية على الرغم من وجود التعليم بكل مراحله العام في دولة قطر منذ عام 1956، والدخول المجاني لسن الدراسة إلى المدارس، حيث أن نسبة الأمية بين القطريين 15.4 ٪ بين الذكور، و 29.1 ٪ بين الاناث، ومعظم من حصلوا على الجنسية كانوا من الأميين، لأنها مرتفعة بين الوافدين وخاصة الآسيويين، فهي تصل بين الوافدين العرب إلى 12.3 ٪ والأجانب إلى 26.5 ٪ بين الذكور والاناث على قدم المساواة تقريباً.

خامساً: من خصائص السكان في دولة قطر تمركز السكان في العاصمة (الدوحة) وضاحيتها القريبة (الريان) حيث يبلغ الساكنين فيهما 83.8 ٪

من اجمالي سكان قطر عامة (27).

5- ظاهرة الهجرة الأجنبية:

شهدت منطقة الخليج العربي بعد اكتشاف النفط ظاهرة الهجرة الخارجية سواء العربية أم الأجنبية ومن مختلف الجنسيات والقوميات ومن الوافدين الذين سعوا إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاستفادة من العوائد النفطية التي غمرت المنطقة. ونقل هؤلاء تجاربهم وخبراتهم السياسية والفكرية، وسلوكياتهم وخصائصم إلى مجتمع الخليج العربي بعد أن تغلغلوا في مختلف الحقول والمجالات في المجتمع والدولة [28].

وتشير الاحصاءات الى أن العمالة الأجنبية والعربية في دولة قطر عام 1975 على سبيل المثال كانت بالنسبة المئوية 27.7٪ من العرب، 63.35٪ آسيويين، 1.6 ٪ أوربيين وأمريكيين، 7.4 ٪ من جنسيات أخرى.[29]

وتكمن المشكلة في قضية الهجرة في تفوق المهاجرين العددي والنوعي بمرور الوقت حتى زاد عددهم على السكان الأصليين[30].

وقد اثرت الهجرة الأجنبية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في دول الخليج العربي من حيث تنامي الاعتماد على الخدم والخادمات في المنازل والمربيات للاطفال والخدمة الشخصية مما يؤثر على التنشئة الاجتماعية والثقافية وخاصة من ناحية اللغة والقيم والعادات والمعتقدات والسلوكيات، على الرغم من أن المفكرين العرب المهتمين بالشأن الخليجي يرون أن أزمة الثقافة العربية بالأساس ليس من العمالة الآسيوية وانما من صور التبعية

الثقافية، ثم من التبعية الثقافية للرأسمالية الامريكية التي تزيد يوماً بعد آخر من تشويه الثقافة العربية[31].

ومن الناحية الاجتماعية فقد عملت الهجرة الأجنبية على إضعاف التماسك الاجتماعي، وعدم الحفاظ على القيم والعادات الاجتماعية إلى حدٍ كبير، بسبب دخول مفاهيم وعادات نقلها المهاجرون من بيئاتهم المحلية، ولم يتكيفوا مع المجتمع وأنماط معيشته وجذوره العربية والاسلامية، وظل الاختلاف والتباين في العادات والديانات بينهم وبين السكان الاصليين، وانتشرت العادات الغربية والانحرافات الخلقية والامراض الصحية، واللهجات الأجنبية مما أشار إلى صعوبة الاندماج الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين مع السكان المحليين، وخلق مشكلات وصراعات اجتماعية وثقافية معُقدة في المجتمع الخليجي.[32]

ومن الناحية الثقافية، فإن انتشار اللغات واللهجات الأجنبية في اللغة واللهجة المحلية أصبح شيئاً مألوفاً، وصارت المفردات والمصطلحات الانجليزية والهندية والفارسية في الخطاب اليومي للسكان، ونشأت لغة جديدة وهي مزيج من الاجنبية والثقافة العربية، وانتشار الثقافات الأجنبية التي جلبها المهاجرون من بلدانهم، والتي أصبحت سائدة بين السكان الأصليين ولا سيما الشباب والابتعاد عن التقاليد والاخلاقيات العربية. ومن جهة اخرى اكتسبت ظاهرة المربيات الأجنبيات وآثارها الاجتماعية والثقافية بُعداً آخر، فقد أسفرت ظاهرة أستقدام المربيات الآسيويات للعمل في الخدمة المنزلية

وتنشئة الأطفال إلى تفشي الثقافة الآسيوية، وانتشار اللغات الآسيوية الهندية والباكستانية والتايلندية والسريلانكية وغيرها في لغة الأطفال والخطاب اليومي في داخل الأسرة، وانتشار الثقافات الفرعية المؤثرة في الثقافة العربية، ونشوء صراع في القيم بين جيلين القديم والجديد، وقلق جيل الآباء من تحول الثقافة العربية الأصلية إلى ثقافة تابعة للثقافة الأجنبية في الخليج العربي[33].

وهكذا فإن هذه النظرة السريعة على المجتمع القطري تُشير إلى التغير الإجتماعي الذي إنتقل فيها من عصر الغوص إلى عصر النفط، ومنذ أواخر العشرينات من القرن العشرين وبداية تصدير النفط والتي تصاعدت حتى وصلت إلى السبيعنيات من القرن العشرين في ظل الارتفاع الكبير لأسعار النفط.

جاء هذا مع تراجع صناعة الغوص وتدهور اقتصاد الزراعة، ثم ظهور النفط الذي أدى بالدولة إلى أن تعتمد (الريع) مصدراً للدخل محل (الانتاج) وهو السبيل السهل للثروة وبناء المركز الاجتماعي، مما أدى إلى تهميش دور المجتمع واعتماده على الدولة وسياسات إعادة توزيع عائدات النفط.

وهذه هي التبعات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ولّدتها ظاهرة الهجرة الأجنبية على المجتمع الخليجي عموماً.

جدول (2) عن السكان وقوة العمل في قطر 1970/ 1986/ 1993

	احصاء 1970	احصاء 1986	احصاء 1993

	السكان	قوة العمل	السكان	قوة العمل	السكان	قوة العمل
قطريون						
رجال	22668	-	48662	17833	63000	23260
نساء	22371	-	48703	2974	63000	7000
المجموع	45039	8168	97365	20807	12600	30260
عرب						
رجال	-	-	55869	35027	66000	41493
نساء	-	-	34846	3110	40500	3684
المجموع	23694	-	90715	38137	106500	45177
أجانب						
رجال	-	-	143321	127896	258000	208201
نساء	-	-	37678	12398	68709	21811
المجموع	42400	-	180999	141294	326709	230012
رجال	71714	-	247852	180756	38700	272154
نساء	39419	-	121227	19482	172209	32495
المجموع	111133	48390	369079	200238	559209	305449

المصدر: قطر، الجهاز المركزي للاحصاء، 1992، الدوحة الجهاز، 1993، ص 15-079 قطر، الجهاز المركزي للاحصاء، 1986 – 1994 ، الدوحة الجهاز، 1986 – 1994 ، قطر، ديوان الخدمة المدنية، التقرير السنوي لعام 1993، الدوحة، الديوان 1993. نقلاً عن :علي خليقة الكواري، المرجع السابق، ص 27

رابعا : البنية الثقافية:

بدأت المحاولات الأولى للتعليم الحديث في منطقة الخليج العربي منذ العشرينات من القرن العشرين لسببين: الأول أن هذا التعليم كان ردة الفعل ازاء نشاط الارساليات التبشيرية الغربية في مجال التعليم والذي شكل شعوراً بالخشية على التراث والثقافة، بحيث جاءت مبادرات لبعض الشخصيات المحلية من أجل البدء بهذا النوع من التعليم. والثاني حاجة التجارة في المنطقة إلى مهنة (الكتبة) لتيسير شؤونهم التجارية والمالية بعد أن امتدت علاقاتهم التجارية الى الهند وايران وشرق افريقيا، فاحتاجوا هؤلاء التجار إلى سجلات منظمة وحسابات دقيقة لم تعد الطرف التقليدية قادرة على احصائها والتعامل معها.

بدأ التعليم على أساس تقليدي وذلك بتحفيظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية وتعليم القراءة والكتابة عن طريق الكتاتيب التي يديرها شيخ الكُتّاب او الملاّ، والذي يعدّ ناظر أو مدير ويقصده الطلاب للقراءة والدراسة على الرغم من المحافظة الشديدة للمجتمع ولكنه نظام التعليم للبنات والبنين آنذاك، وينتهي التعليم بـ" الختمة " الذي يحتفل فيها الطلاب بمناسبة ختم أحد زملائهم القرآن الكريم ويُعقد إحتفال بتخريج الطلبة وإكمال المقررات الدراسية، وكانت أبرز المدارس التي ظهرت في دولة قطر بعد ذلك " مدرسة السديري" ومدرسة عبد الحميد الدايل" ومدرسة "حسن مراد" و " مدرسة آمنة المحمود للبنات" ، وكانت بعض المدارس قد أنشئت

بمجهودات ذاتية طوعية وتبرعات من الأعيان والرجال الأفاضل القطريين.[34]

ثم كلف الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني (1913-1948) السيد محمد بن مانع أحد رواد التعليم في الخليج العربي بالاشراف على القضاء والتعليم في دولة قطر، وأسس المدرسة "الأثيرية" حيث درس فيها الشيخ عبد الله التركي والشيخ عبد الله الانصاري والشيخ علي زيد المحمود والشيخ فالح بن ناصر والشاعر محمد عثيمين والشاعر أحمد بن يوسف الجابر، وهم من القطريين والعرب من دول اخرى[35].

ثم تبعتها "مدرسة الدوحة" في عام 1915 على أساس التعليم النظامي وكانت تضم مدرسين عرب ومواطنين وطلاب خليجين وقطريين، وبقيت المدرستان تستوعبان التعليم حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين مع بدايات التحول في اكتشاف النفط[36].

وكان الانتقال من التعليم التقليدي إلى الحديث تقريباً قد بدأ منذ عام 1948-1949 بافتتاح "مدرسة الاصلاح الحمدية" اول مدرسة حديثة تكونت من صفين تحت اشراف مُدرسٍ واحد. ثم في العام التالي 49/ 1950 أنتظم التعليم بالنسبة للبنين، وافتتحت أول مدرسة نظامية يقوم بالتدريس فيها (6 مدرسين)، وبهذا تم إقرار التعليم الحديث في قطر من خلال تطبيق التلعيم الالزامي للبنين في عام 1951 ، ثم للبنات في عام 1954، وانشاء وزارة المعارف (التربية الآن) عام 1956 لتنظيم التربية

والتعلـــيم. وتأسســـت بـــذلك أول مدرســـة حديثـــة للبنـــات في عـــام 1954/ 1955، ومدرسة اعدادية للبنين في عام 1957، ومدرسـة اعداديـة للبنات في عام 1968 ، ودار المعلمات في عـام 1967، وكليـة التربيـة عـام 1973 / 1974 نواة لجامعة قطر، وتم استقدام ملاكـات تدريسـية وادرايـة وفنية من بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وتوسعت لمدارس والمعاهد والكليات، والاختصاصات الانسانية والعلميـة، وازداد "أعداد الخريجين والخريجات في قطر عاماً بعد آخر"[37].

والجدير بالذكر أن التعليم للبنـات في دولـة قطـر كنـواة لمدرسـة شـبه رسمية ظهر بجهود السيدة آمنة محمود الجيدة الـتي شـجعّت علـى فـتح أول مدرسة للبنات في دولة قطـر، بعـد ان كانـت قـد سـافرت إلى البحـرين ثـم عادت لتطالب الحكومة بافتتاح مدرسة للبنات ، بحيث تقدمت السـيدة آمنـة محمود بطلب الى الجهات الرسمية تمت الموافقة عليها في عـام 1956، وهـذا مع اعلان الفتوى من قبل الشيخ مانع في أحد الشيوخ المعروفين الموجهة إلى حاكم قطر آنـذاك يشـجع فيهـا تعلـيم البنـات وعـدم تعارضـه مـع الـدين الاسلامي.

وبهذا كانت "مدرسة البنات" الأولى في دولة قطر في منزل آمنة محمـود فيها خمسين طالبةً، وآمنة المديرة واول مُدَرِسة تدرس فيهـا الطالبـات علـوم الدين واللغة العربية والاخلاق والصحة العامة. ثم تـدريجياً مـع التطـور في العوائد النفطيـة تم التوسـع في التعلـيم للبنـات في دولـة قطـر، وازداد عـدد الطالبات من 451 طالبة في عام 1958 إلى 60334 عام 1987، ووصلت

في العام الأخير هذا نسبة الطالبات من التعليم بشكل عام 50 ٪ من المسجلين في التعليم الاعدادي، و 57 ٪ من المسجلين في التعليم الثانوي. ثم بدأ التعليم الجامعي في دولة قطر على شكل ارسال بعثات للخارج في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، وقد أنشئ عام 1963 قسم للبعثات والعلاقات الثنائية في وزارة التربية والتعليم لتنظيم بعثات الطلاب القطريين في الجامعات في الخارج، وبدات بعثات الطالبات في عام 1967، وومعظمهن يدرسن بالانتساب في جامعة بيروت العربية في لبنان بنسبة 80٪ من الطالبات المسجلات في الجامعات في الخارج.

وظل الأمر هكذا بالنسبة لايفاد الطالبات للخارج الى عام 1976 حيث صدر قرار وزاري بوقف ايفاد الطالبات الى الخارج واقتصاره على الدراسة في جامعة قطر، ثم تم تعديل القرار عام 1982 حيث ينص على وقف ايفاد أي طالبة قطرية للدراسة الجامعية الى أي دول عدا المملكة العربية السعودية والكويت والأردن وفي تخصصات الطب والعلوم الطبيعية فقط، وان تكون شروط الانبعاث للخارج لدراسة الماجستير والدكتوراة بمرافقة (محرم راشد) يتعهد خطياً بالاقامة الدائمة معها في مقر بعثتها طوال مدة الدراسة [38].

جدول (3) أعداد طلبة البعثات في قطر (1970-1986)

السنة	الطلاب	الطالبات

1970	215	28
1975	667	166
1977	718	230
1980	770	211
1983	587	158
1986	646	141

ثم تأسست جامعة قطر وأُفتتحت عام 1973 وأصبحت المصدر الاساس للتعليم الجامعي للبنات في دول قطر، وفيها من الخليجيات والقطريات من الطالبات اللواتي يدرسن في الجامعة وحسب الجدول أدناه.

جدول (4)

أعداد الطلاب والطالبات في جامعة بين (1973- 1986)

السنة	الطلاب	الطالبات
1973	545	103
1975	167	346

635	336	1977
1180	580	1979
1180	468	1980
2691	923	1986

والسبب لأن أغلبية الطلبة يرغبون في الدراسة خارج دولة قطر سواء في الدول العربية أو الأجنبية على العكس من حالة الطالبات اللواتي يرغبن بالدراسة بجوار أسرهم في الداخل.

وهذا فضلاً عن تطوير برامج التعليم الفني والمهني، وإنشاء مدرسة التمريض عام 1969 تحت اشراف وزارة الصحة، وانشاء "مركز التدريب والتأهيل الاجتماعي" ويتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من اجل تطوير المرأة القطرية، ثم برامج تعليم الكبار ومحو الأمية منذ عام 1956 وتواصلت في الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين من زيادة الفصول، والاساتذة والطلبة بحيث أصبحت هناك اعدادا كبيرة من الخريجات بشكل خاص من القطريات الحاصلات على التعليم الجامعي وأخريات الحاصلات على شهادات الأمية أي تعليم مكافحة الأمية والراغبات في دخول أسواق العمل وقطاع التدريبس خاصة لتعليم البنات.[39]

وقد رافق تطور التعليم الحديث منذ أواخر اقرن التاسع عشر في المنطقة واستمراره مع حركة الصحافة والطباعة بظهور النخبة التعليمة

الخليجية من الأدباء والكُتّاب لتعزيز الثقافة والنهوض بالمجتمع، واصدار الصحف، ونشاط حركة الطباعة، ومتابعة التطورات العربية والعالمية لا سيما قيام الحرب العالمية الثانية، والحرب العربية الاسرائيلية عام 1948، ثم الحرب وازمة السويس عام 1956، ونكسة حزيران / يونيو 1967، ومروراً بحرب اكتوبر / تشرين الاول 1973، حيث شهدت مرحلة ما بعد النفط تطور حركة النشر والطباعة واستحداث مطابع رسمية واهلية جديدة، وتأسست في دولة قطر عدة مطابع هي مطبعة العروبة، عام 1959، " مطبعة قطر الوطنية " عام 1961، و " مطبعة الاوفسيت " عام 1961، " مطابع دار العلوم " عام 1969، " مطابع الدوحة الحديثة " عام 1970 (40).

وكانت هناك جهود للمدرسين العرب في مجال المسرح والفنون، حيث بدأت الفرق المسرحية تزداد، وتشكلت " الفرقة المسرحية الشعبية للتمثيل " عام 1986، و " فرقة المسرح القطري " عام 1970، وتناولت العروض المسرحية موضوعات اجتماعية ومشكلات الإنسان والصراع بين الجيلين القديم والجديد، والحياة الجديدة بعد النفط، ومقارنتها بالحياة السابقة البسيطة.

وهكذا أسهمت العوامل الثقافية من خلال التعليم الحديث، والطباعة والصحافة، والاندية والفنون والآداب في نمو الوعي السياسي والثقافي في دول الخليج العربي، حيث نقلت الناس الى مرحلة جديدة من التفاعل مع الاحداث والتطورات العربية والعالمية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهد الوطن العربي ارهاصات التيارات والحركات الفكرية ونشوء

نخب المثقفين وتصاعد الحركات الوطنية العربية من أجل الحصول على الاستقلال[41].

خامسا: الريع النفطي والتحولات في المجتمع القطري

شهدت دولة قطر بطبيعة الحال كما هي دول الخليج العربي تحولات في مجمل الأوضاع في البلاد سواء من السكان والاقتصاد والصناعة والمال والتجارة والسياحة والنقل والاعلام والاتصالات والتعليم العالي والصحافة والطباعة والقضاءوالقانون وغيرها.

وقد سبق أن تحدثنا عن حالة السكان بعد عصر الريع النفطي، وشهد الاقتصاد القطري التطور في نهاية التسعينات من القرن العشرين خاصة من الناحية المالية بتحسن سعر صرف الريال القطري مقابل العملات الاجنبية ففي 30 نيسان/ ابريل 2001 كان سعر الصرف بالشكل الآتي:

(1) جنيه استرليني =5.212 ريال قطري

(1) دولار أمريكي – 3.640 ريال قطري

(1) يورو = 3.231 ريال قطري

أما من ناحية الموارد المالية للدولة في قطر فكانت في 31 ديسمبر/ كانون الأول عام 2000 حيث كانت تحويلات البنوك للخارج (1.673.1) بالمليون ريال قطري، ومتطلبات البنوت التجارية كانت (2.775.7) مليون ريال قطري، وإجمالي الأموال (4.44.8.8) مليون ريال قطري.

وكان الانتاج الداخلي عن طريق المناشط الاقتصادية حسب التقارير الرسمية في عام 2000 م. بالشكل الآتي الزارعة والصيد (صيد الاسماك) 290 مليون ريال قطري، النفط والغاز الطبيعي 17.386 مليون ريال قطري، التصنيع 5.417 مليون ريال قطري، الكهرباء والماء 482 مليون ريال قطري، التجارة والمطاعم والفنادق 2.762 مليون ريال قطري، البناء 2.73 مليون ريال قطري، النقل والاتصالات 1.45 مليون ريال قطري، خدمات الأعمال المالية، وغيرها 3.969 مليون ريال قطري، وخدمات اخرى 8.494 مليون ريال قطري، والاجمالي يبلغ 41.124 مليون ريال قطري.

أما التجارة الخارجية لدولة قطر عام 2000 بلغت 10.938 مليون ريال قطري وهي الورادات في حين 34.136 الصادرات. والدول التي تتعامل معها قطر في ذلك العام تستورد من استراليا 199 مليون ريال قطري البحرين 126، البرازيل 132، الصين 268، فرنسا 429، المانيا 561 ، الهند 239، اندنوسيا 99، ايطاليا 429، اليابان 934 كوريا الجنوبية 205، ماليزيا 106، هولندا 233، باكستان 118، السعودية 642، اسبانيا 106، السويد 108، سويسرا 128، تايوان 98، تايلند 103 وغيرها بالمليون دولار.

وازادات ايضاً حركة النقل سواء الجوي على الطائرات، أو البحري بالسفن أو البري بالداخل او مع دول الخليج العربي المحيطة بدولة قطر. أما

في مجال السياحة فقد وصل البلاد من الزائرين الأجانب، 327 ألف عام 1996، ثم 435 ألف عام 1997 ، و 451 الف عام 1998.

اما في مجال الاعلام والاتصالات فقد تطورت الاوضاع في دولة قطر بشكل كبير وبلغت على سبيل المثال حسب الاحصاءات الرسمية في عام 1996 ، 1997 بالشكل الآتي، مستخدمي الراديو 256 ألف (عام 1997) ومستخدمي التلفاز 230 ألف (عام 1997) وخطوط التلفون (146.980) ألف (عام 1995) والمشتركين بالفاكس (10.400) عام (1996)، ومستخدمي الموبايل الخلوي 43.676 ألف عام 1997.

أما في مجال التربية والتعليم فقد بلغ في العام الدراسي (1995، 1996) مادون التعليم الابتدائي، (64) مدرسة، 321 معلماً ومعلمة، 7.081 تلميذا وتلميذة.

اما التعليم الابتدائي في العام نفسه، 174 مدرسة، 5.864 معلماً ومعلمة، 53.631 تلميذ وتلميذة، اما التعليم الثانوي في عام (1994 / 1995) بلغ 126 مدرس، (مدارس رسمية 132 مدرسة + 3 خاصة)، 3.858 معلماً ومعلمة والطلاب 37.9240 ألف طالباً وطالبة عام (1996/ 1995). أما التعليم الجامعي في عام (1996/ 1997)في جامعة قطرفقط، 643 كادر تدريسي، مع8.475 طالباً وطالبة.

أما في مجال (الصحافة) فهناك صحف ومجلات بالعربية والانجليزية، هي (الوطن) (1995) يومية بالعربية، و(الأمة) شهرية اسلامية تهتم

بالشؤون الاسلامية والفكر الاسلامي (تأسست عام 1982)، وقضايا ثقافية يومية. ثم (This is Qatar and what's on) تأسست عام (1978) فصلية بالانجليزية،وفيها معلومات سياحية عامة.

(التربية) تأسست عام (1971) فصلية من قبل المجلس الوطني للتربية في قطر وتهتم بالثقافة والتربية.

(الشرق) تأسسست عام (1985) يومية بالعربية، سياسية عامة.

(سيدة الشرق) تأسست عام (1993) شهرية بالعربية مجلة المرأة.

(الراية) تأسست عام (1979) يومية وأسبوعية بالعربية، سياسية.

(قطر للانشاء) تأسست عام (1989) شركة المها للتجارة والبناء.

(العروبة (أسست عام (1970) أسبوعية بالعربية سياسية من دار العروبة للنشر.

(ندى) تأسست عام (1991) أسبوعية اجتماعية عامة .

(الجوهرة) تأسست عام (1977) أسبوعية بالعربية مجلة للمراة.

(اخبار الاسبوع)تأسست عام (1978) يومية وأسبوعية بالانجليزية، سياسية.

(الدور) تأسست عام (1978) أسبوعية، بالعربية رياضية.

(العرب) تأسست عام (1972) يومية بالعربية والناشر دار العروبة للطباعة والنشر.

أما وكالات الأنباء، فهي (وكالة الانباء القطرية) ورمزها (QNA) تأسست عام (1975) وتعود إلى وزارة الشؤون الخارجية القطرية[42].

لقد حدثت تغيرات جذرية في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية بعد عصر الريع النفطي والتي عرفتها دولة قطر بعد اكتشاف النفط، من التخلف والأمية والخرافات والفقر، إلى الحياة الحديثة والتعليم، والثقافة الجديدة، والتقنيات الحديثة والعلوم، والاقتصاد الحر، والتي تنسجم مع متطلبات الحياة الجديدة، وقد أحدث النفط والثروة النفطية نقله نوعية في حياة الانسان القطري في مختلف الميادين إلى الحد الذي جعل أحد مثقفي المنطقة أن يصف هذه النقلة بأنها حولت "ثقافة اللؤلؤ" إلى ثقافة "الحقبة النفطية" لتصوير حجم التغيير الذي أحدثه النفط في المجتمع الخليجي عامة وسوف يظهر هذا التغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والرياضي في عهد سمو الامير الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني امير البلاد الحالي الذي نقل دولة قطر نقلة نوعية الى عهد جديد على المستوى الخليجي والعربي والاقليمي والدولي.[43]

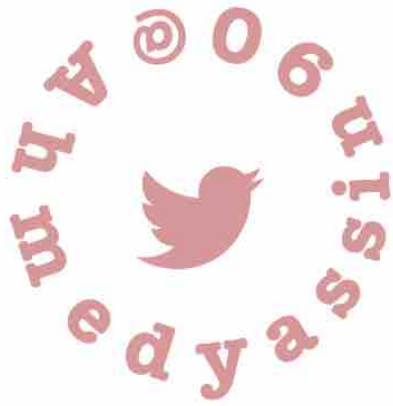

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

التطورات السياسية الداخلية والخارجية في قطر بين [1913-1995]

تصوير
أحمد ياسين

2

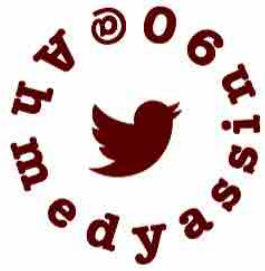

أولا: قطر من حكم الشيخ محمد بن ثاني إلى حكم الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني:

لا توجد الكثير من المعلومات عن تاريخ قطر في القرون السابقة، إلا أن أبرز الاحداث في تاريخ دولة قطر هو هجرة عناصر من العتوب من الكويت الجارة في شبه الجزيرة في عام 1766 اليها، إذ كان نفوذ آل ثاني في منطقة أسمها (البَدْعَة)، أما المدن الأخرى فيدير شوؤنها الشيوخ المحليين.

وكان تطور قطر فيه بُطء مقارنة بالإمارات الاخرى ويعود ذلك إلى عامل اساس هو سيطرة الدولة العثمانية على إمارة قطر اثناء حملة الاحساء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولم تكن قطر أو شيوخها طرفاً في المعاهدات الدائمة التي عقدت عام 1820 ولا في الاتفاقيات اللاحقة والخاصة بقمع القرصنة وتجارة الرقيق والهدنة الدائمة بين بريطانيا والأمراء الشيوخ في منطقة الخليج العربي.

ولكن السفن البريطانية البحرية تولت حماية سكان قطر في مراحل مختلفة من القرن التاسع عشر، فضلاً عن أن المعاهدات التي وقعها شيوخ البحرين مع بريطانيا قد أشارت إلى مايقصد به المناطق المجاورة للبحرين مثل قطر وغيرها.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشرنشأت امارة مستقلة بذاتها تحت حكم آل ثاني وأرتبطت ببريطانيا بموجب معاهده عام 1916.

سكان دولة قطر

يتكون سكان دولة قطر من عدة قبائل ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

1ـ قبائل الحضر

واهم هذه القبائل المعاضيد وهي القبيلة التي تنتمي إليها الاسرة

الحاكمة في قطر ال ثاني كبرى القبائل العربية الاصلية في دولة قطر والتي يعود لها الفضل الاكبر والأول في تحول دولة قطر من تجمع جغرافي قبلي إلى دولة لها اعتباراتها العربية والدولية، و ال ثاني هي القبيلة الكبيرة والرئيسة حيث يعود نسبها إلى (بني تميم) والدوحة هي المركز الرئيس لها.

وهناك ايضا قبيلة (السودان) في مقاطعة الرويس. وقبيل (آل مسلم) وهم حكام قطر السابقين، وقبيلة (آل بوكوارة) وهي من القبائل الكبيرة المقيمة في دولة قطر.

2ـ قبائل البدو

وقد عُرف عن هذه القبائل وأهمها (بنو هاجر) التجوال والانتقال حيث تمتد مناطقها من العديد إلى حدود قبائل العجمان في الاحساء وصولا إلى شمال الكويت. وهناك قبيلة (المناصير) وتلتقي حدودها بمشيخة أبو ظبي وهي معروفة بمهارتها في الحرب والقتال، ويعيش أيضاً جزء من قبيلة (آل نعيم) وهي من اكبر القبائل العربية في منطقة الخليج العربي، وتنقسم إلى جماعتين رئيسيتين وبينهما صلة القربى ، والجماعتان هم (الجماعة الغربية) وهم بدو مقيمين في دولة قطر وانتقل أغلبهم إلى الامارات المجاورة، ولهم صلات مع البحرين وحلف مع طوائف أخرى من البدو بحيث أكسبتهم مكانة كبيرة[44].

اما (الجماعة الشرقية) فتتألف من جماعات تقيم في الظاهرة والبوريمي من قطاعات عُمان، وهناك قبيلة العوازم وهي بدوية معروفة

بهذا الاسم في دولة قطر الاحساء ونجد، وتوجد مجموعة مختصرة من هذه القبيلة تعيش في الكويت.

والملاحظ سرعة تحول هذه القبائل في العقود الأخيرة من البداوة الى التحضر مع وجود الاستقرار في الإمارات المجاورة والتقدم الاقتصادي والثروة المالية التي شهدتها دولة قطر ولا زالت حتى الوقت الحاضر.

ويعيش سكان دولة قطر على البحر في استخراج اللؤلؤ وصيد الاسماك والتجارة في هذه المرحلة من تاريخ البلاد، ورغم انتقال الكثير من السكان إلى صناعة النفط والغاز الطبيعي، ولكن لا زالت هذه الحرف التقليدية موجودة.

وتتصل دولة قطر بواسطة الطريق البري مع مناطق شبه الجزيرة العربية عن طريق يمتد من الدوحة إلى الهنوف، وتعد (الزبارة) أكبر المدن في شبه الجزيرة، وسكانها من البوعلي والجلاهمة، ويعودان بنسبهما إلى قبيلة العتوب. والدوحة عاصمة دولة قطر وأهم مدنها وكانت تُعرف باسم (البدع) ولا يزال هذا الاسم يطلق على الأحياء القديمة للمدينة، و(الوكرة) وتقع على الساحل على بعد أميال قليلة إلى الجنوب الشرقي من الدوحة و (الرويس) وتقع بالقرب من الطرف الشمالي من شبه الجزيرة. و(البَدعْة) وكانت عاصمة دولة قطر قبل الدوحة.[45]

والجدير بالذكر أن آل خليفة حكام البحرين قد هاجروا إلى الزبارة في عام 1766 م وانشغلوا عن تحالف العتوب حيث بدأت العلاقات بين الطرفين، والتي وصلت إلى نجاح آل خليفة في السيطرة على البحرين.

اما بقية المنطقة فكانت تسكن فيها مجموعات قبلية من المناصير وقسم من قبيلة النعيم وآل بو عينين وآل سودان، وكانت تسكن في مناطق وقرى مختلفة من شبه جزيرة قطر كالوكورة والبدع (الدوحة فيما بعد). حيث كانت شبه جزيرة قطر فيها نفوذ بني خالد في الأحساء، ومنهم آل مسلم كبرى قبائل قطر، وكانوا يقيمون في الحويلة.

وبعد أن دخلت البحرين في فترة صراع مع بلاد فارس باعقاب مقتل الزعيم الفارسي كريم خان الزند عام 1779 م حاكم البلاد، وتلقى آل خليفة دعم الجلاهمة وآل الصباح ومدوا سيطرتهم على البحرين في عام 1783، وشاركتهم فيها بعض القبائل القطرية التي كانت متحالفة معهم. وأدى إلى انتعاش الزبارة بعد تدفق السكان اليها من نجد والكويت.

فإن قطر بين عام 1783 م وحتى عام 1826 م وهي نهاية نفوذ الجلاهمة حيث شكل هؤلاء قوة يُعتد بها واعتبروا أن ما حصلوا عليه من آل خليفة غير كاف مع ما قدموه من تضحيات بحيث ساعدوا آل خليفة للسيطرة على البحرين، حيث دفع هذه الخلاف بين الطرفين إلى مغادرة الجلاهمة الزبارة ولجأوا الى منطقة (الرويس).

أما بقية مناطق قطر ومع انحسار النفوذ السعودي وخاصة في الاحساء بسبب تقدم القوات المصرية – العثمانية أخذ يظهرنفوذ القبائل المحلية في شبه الجزيرة وخاصة آ ل بوعينين في (البدع) الذين اشتبكوا في صراعات حادة في عام 1882 م مع شيوخ آل خليفة في البحرين ، كذلك تمرد أهالي الحويلة في عام 1835م على سلطة شيوخ البحرين، وكان الزعيم هو عيسى بن طريف زعيم قبائل آل بن علي، وحاول أن يتخذ من الحويلة قاعدة لعملياته في الخليج العربي مع عدم الاخلال بمعاهدة السلام العامة [47].

لقد تميزت دولة قطر برفض قبائلها الخضوع للآخرين، مما جعل بريطانيا تتجه في سياستها إلى فصل قطر حيث اعترفت بسلطة آل ثاني على قطر وبروزها كإمارة، كما نلاحظ ذلك في المعاهدة التي أبرمت بدءاً من معاهدة السلام العامة في عام 1868 م.

حكم الشيخ محمد بن ثاني (1851-1866):

أما عن السياسة البريطانية تجاه دولة قطر، فإنه مع مطلع القرن التاسع عشرسعت بريطانيا من أجل عقد معاهدة مع القبائل المحلية التي لم يكن لها موانئ تجارية مهمة رغبة في كسب ودها والانضمام الى حمايتها.

كان آل خليفة غير قادرين على اعادة تأسيس حكم لهم على القبائل القطرية، على الرغم من السيادة على الجزر والمياه الاقليمية، ومطالبة البحرين بالزبارة، واستمرار هذه الخلاف، حيث اصبحت بذلك الجزيرة القطرية تحت الحكم المباشر للدولة العثمانية في عام 1872م[48].

حكم الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني (1876-1913):

إلا أن ابن الشيخ محمد بن ثاني وهو الشيخ جاسم بن محمد (1876-1913) يعد المؤسس الحقيقي لدولة قطر حيث سعى للانفصال عن البحرين بعد سلسلة من حملات متقابلة بين الطرفين. وكانت بريطانيا قد رأت في هجمات البحرين على قطر نكثاً بعهود الأولى التي قطعتها على نفسها مع بريطانيا منذ عام 1861 م بموجب المعاهدة بينهما، وخشيت من جهة اخرى من تدخل آل سعود في نجد في هذا النزاع البحريني - القطري رغم تعهد الأمير السعودي عبد الله الفيصل آل سعود عام 1866 م بعدم الاعتداء على الإمارات التي عقدت معاهدات مع بريطانيا، ولذلك تدخلت الأخيرة وطلبت من حاكم البحرين دفع تعويضات لبريطانيا عما لحق بقطر، وتسليم الاخيرة كل السفن التي تملكها بريطانيا.

وقد شهدت الفترة بين (1871-1893) تغيراً من حكام قطر على الدولة العثمانية، بعد أن وصلت القوات العثمانية إلى الدوحة لكي تتحول قطر إلى (قائمقامية عثمانية) تابعة إلى لواء الاحساء، واتسمت سياسة حكام قطر بالتردد بين معاداة العثمانيين إلى أن وضعوا حداً لهذا التردد بالاتجاه نحو بريطانيا، ومناورة العثمانيين منذ عام 1913. وكانت بريطانيا قد جددت مناقشتها في عام 1908 في وزارة الهند البريطانية حول وضع قطر، والارتباط مع حاكمها بمعاهدة، ولكنها تجمدت بعد أن استولى ابن سعود

على الاحساء عام 1913 (نقصد به الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن 1902 – 1953) مؤسس المملكة العربية السعودية.

وأرسل المقيم البريطاني في الخليج العربي عدة مراسلات لابن سعود في عام 1913 م يحذره من الاعتداء على دولة قطر، وأن بريطانيا تعترف باستقلال دولة قطر تحت حكم آل ثاني، وتخضع وراثياً لحكم الشيخ جاسم ال ثاني، واستطاع الاخير أن يحتفظ باستقلال دولة قطر حتى وفاته، وابقائها خارج حدود مناطق النفوذ سواء البريطانية أم العثمانية، ونصت اتفاقية عام 1913 بين البلدين على تنازل الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في دولة قطر، والتي سوف تستمر خاضعة لحكم جاسم ال ثاني وانجاله من بعده، واعلان الحكومة البريطانية بعدم السماح للبحرين بالاعتداء على دولة قطر[49].

لقد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين دولة قطر وبريطانيا بتوقيع الاتفاقية البريطانية –العثمانية في يوليو / تموز 1913 ـ والتي لم يصادق عليها، والتي اعترفت فيها الدولة العثمانية بنهاية سيادتها على دولة قطر، إذ جاء في نص هذه الاتفاقية (**إن مشيخة قطر مستقلة يتوارثها امراء من آل ثاني**).

حكم الشيخ عبدالله بن جاسم ال ثاني(1913-1949)

جاء الشيخ عبدالله بن جاسم ال ثاني الى حكم امارة قطر خلفا لوالده،وحكم فترة تاريخية مهمة استمرت اكثر من ثلاثة عقود من

الزمن،حيث كان من أهمها عقد معاهدة عام 1916 مع بريطانيا،حيث انتقلت بموجبها امارة قطر الى مرحلة الاستقلال من الحماية السابقة،وسادت علاقات سياسية طيبة بين قطر وبريطانيا خلال عهد الشيخ عبدالله،والمفترض فيها انتقال قطر رسميا وقانونيا الى مرحلة الاستقلال كإمارة لها السلطة والسيادة، ثم جددت هذه المعاهدة مع بريطانيا في عهد الشيخ عام 1937.

ومن جهة اخرى حاول الشيخ عبد الله بن جاسم ال ثاني ان يدخل التعليم الى الامارة حيث كان في البداية التعليم كتاتيبي-ديني تبعا لطبيعة المجتمع الخليجي عامة والقطري خاصة تلك الطبيعة المحافظة والتقليدية،وظهرت بعض المدارس الاهلية الصغيرة مثل مدرسة ال السندي ومدرسة عبدالحميد الدايل ومدرسة حسن مراد،فضلا عن مدرسة بنات واحدة وهي مدرسة امنة محمود للبنات وذلك في العشرين سنة الاولى من القرن العشرين.ثم قام الشيخ عبدالله بن جاسم ال ثاني بتكليف الشيخ محمد بن مانع احد الشيوخ في قطر انذاك المعروفين تعليميا ودينيا للاشراف على القضاء والتعليم معا في قطر،فاسس المدرسة الاثرية ،ومدرسة الدوحة عام 1915،وعمل في هذه المدرستين معلمون من دول عربية من مصر والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين ،وبقيت هاتين المدرستين الكبيرتين في قطر حتى نهاية حكم الشيخ عبدالله بن جاسم حيث شهدت الخمسينات من القرن العشرين تحول المنطقة وقطر منها الى مرحلة التعليم الحديث في التربية والتعليم تدريجيا.

العلاقات السعودية- القطرية (1902-1949):

نشأت العلاقات السعودية -القطرية منذ البداية نشأة طيبة حيث تأثر القطريون بالدعوة السلفية (الوهابية)، وتغلغلت فيما بينهم بحيث تعززت العلاقات القطرية – السعودية، في عهد الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني ونمت في عهد الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر الذي دعم الحركة الوهابية في نجد، وكان من أشد المتعصبين لها في المنطقة لورعه وتدينه، ولذلك وطد علاقاته مع آل سعود، وعبّرت هذه العلاقات عن مصداقيتها عند ما رحل عبد الرحمن بن فيصل آل سعود (والد عبد العزيز آل سعود) مع اسرته من الرياض عام 1890 بعد أن دخلها آل الرشيد، وأقام آل سعود مدة شهرين في ضيافة قطر في عهد الشيخ جاسم آل ثاني الذي رحب بهم وقدم لهم المساعدة والعون طول الفترة اقامتهم[52].

وفي عام 1902 عندما استطاع ابن سعود استعادة الرياض من قبضة آل رشيد ابتهج الشيخ جاسم آل ثاني وابدى سروره العظيم بعودة آل سعود، وأخذ يرسل الاموال والهدايا في كل عام إلى ابن سعود بهذه المناسبة، بل زاد بأن توسط لدى السلطات العثمانية في اسطنبول في 16 تشرين

الثاني/ نوفمبر (باسم الاسلام) بان لا تُرسل قوات ابن سعود من اجل دعم آل الرشيد وطلب إعتراف الباب العالي بابن سعود رسمياً سيداً على بلاد نجد[53].

وقد شهدت السنة الآخيرة من حكم الشيخ جاسم آل ثاني نوعا من التأزم في علاقاته مع آل سعود، ذلك أن استيلاء ابن سعود على الاحساء في عام 1913 واطلالته على الساحل الشرقي في شبه الجزيرة العربية أدى إلى شعور حاكم قطر بالخوف من احتمال مهاجمة ابن سعود ، فكتب في تموز/ يوليو الى ابن سعود يحذره من مغبة التقدم تجاه الاراضي القطرية، الا أنه سرعان ما توفي حاكم قطربعد ذلك بقليل من الشهر نفسه، وقد نبهت السلطات البريطانية بلهجة شديدة ابن سعود في ايلول/ سبتمبر 1913 إلى وجوب عدم التدخل في شؤون قطر ومشيخات الخليج العربي[54].

وقد قامت بريطانيا بالسعي إلى تخطيط الحدود في الساحل الشرقي في شبه الجزيرة العربية بالاتفاق مع الدولة العثمانية، وعقدت الاتفاق البريطاني – العثماني في (29 تموز/ يوليو 1913) لتعيين الحدود الشرقية للنفوذ العثماني في المناطق العربية، وتم تثبيت حدود سنجقية نجد التركية بـ (خط الازمة) على الخريطة، الذي يمتد من الجنوب من رأس الخليج المواجهة لجزيرة الزخنوية الواقعة في الخليج العربي إلى خط الطول 20 درجة في قلب الصحراء، واصبح الخط يفصل بين نجد وقطر وفقاً للمادتين 111 و 12 من الاتفاق[55].

وفي معاهدة دارين البريطانية -النجدية (القطيف) عام 1915 نصت المادة السادسة من المعاهدة على أن يتعهد ابن سعود بعدم الاعتداء على الاراضي القطرية. علماً بأن المعاهدة القطرية- البريطانية في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916 قد جعلت قطر تحت الحماية البريطاينة أسوة ببقية الكيانات والمشيخات في الخليج العربي، ومنعت شيخ قطر من الدخول في علاقات مع دول أجنبية، وتعهدت بريطانيا بحمايته ضد أي عدوان خارجي، وقد خشي الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني من تنامي قوة ابن سعود في المنطقة، فكتب الى الوكيل السياسي في قطر عام 1921 يطلب مساعدته بالتصدي لابن سعود اذا شن هجوماً على أراضيه، فتعهدت السلطات البريطانية بان تمنع ابن سعود من التفكير بمثل ذلك، وقد ازدادت التهديدات النجدية الموجهة ضد دولة قطر عام 1922، وبعث المقيم البريطاني في بوشهرمقترحاً على حكومته ان تتخذ اجراءات حازمة تجاه ابن سعود لكي لا يقوم بأي عدوان ضد جيرانه[59].

من جهة أخرى وفي عام 1949 تم استبدال المرسوم الخاص بالرعايا البريطاني ين أو الاشخاص تحت الحماية البريطانية بمرسوم آخر بعد الغاء حكومة الهند بعد استقلال الهند والباكستان في عام 1947، وصدرت مراسيم أخرى خاصة بالبحرين ومسقط والكويت وتم تعيين موظف بريطاني لرعاية المصالح البريطانية في دولة قطر وهو الممثل البريطاني في البحرين، وفي عام 1948 تم تعيين جون دالتون وكيلاً لبريطانيا في دولة قطر وانضم اليه مساعدون عملوا كمستشارين عند الحاكم لمساعدته في ادارة

الحكومة والبلاد، وحفظ الأمن، وكان المعتمد السياسي البريطاني في قطر يقوم بمهام الممثل السياسي البريطاني ويدير العلاقات الخارجية لدولة قطر ويتبع وزارة المستعمرات، ويتولى شؤون القطاع وما يخص الرعايا الاوربيين والهنود والباكستانيين ورعاية مصالح التجار الانجليز [60].

حكم الشيخ علي بن عبد الله والشيخ أحمد بن عبد الله بن جاسم آل ثاني (1949 – 1972):

لقد تغيرت طبيعة العلاقة بين السلطة وبين القبائل القطرية، وتحولت من تحالف قبلي إلى نظام حكم مركزي تقليدي مطلق، وشبيه ببقية نظم الحكم من منطقة الخليج العربي، على الرغم من بقاء وشائج العلاقة والتحالف السابق قائمة في مظاهر العلاقة بين الحاكم وأهل قطر عموماً.

وفي عام (1949) وبعد انتهاء الفترة التمهيدية حيث انتقال دولة قطر من الحقبة الوسطية بين عصر الغوص وعصر النفط، ودخلت الحقبة التأسيسية لعصر النفط، ومع تدفق الايرادات التي لم تعرفها دولة قطر من قبل بعد أن تم اكتشاف النفط عام 1939، ولكن النمو في البلاد قد تأخر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وان الانتاج أيضاً قد بدأ بشكل تجاري حتى عام

1949. وقد شهدت فترة الخمسينيات من القرن العشرين نمو الفئات الاجتماعية المستفيدة من ذلك بين اغلبية السكان[61].

إن هذهِ التطورات التي عرفتها دولة قطر من زيادة الإيرادات النفطية كانت بحاجة إلى اعادة ترتيب الاوضاع، وأولها كان تنازل الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني، الذي أضطر إلى تسيير شؤون الحكم اليومية بعد أن توفي فجأة ابنه الشيخ حمد ولي العهد والحاكم الفعلي للبلاد في ذلك الوقت. وكان تنازل الشيخ عبد الله لابنه الآخر الشيخ علي يحتاج الى تسويات داخل الأسرة الحاكمة من آل ثاني، ويتطلب تعهدات بريطانية بمساندته في وجه المعارضة المحتملة ضدهُ. فكانت هذه الفرصة مناسبة للانجليز من جهة، وللاسرة الحاكمة من جهة اخرى لأن يتنافسوا على تشكيل الوضع الجديد[62].

وقد برز الطرف البريطاني في عام 1949وهو الاقوى والأكثر تأثيراً ونفوذاً في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة قطر، ونجح الانجليز في أخذ الموافقة على اقامة ادارة تهتم بالشؤون المالية والأمن، ووجود مقيم سياسي بريطاني، وتعيين مستشار بريطاني أيضاً، وانشاء قوة بوليس تحت قيادة بريطانية وكلها بموافقة الحاكم في دولة قطر وتم الاتفاق على اقامة ادارة حكومية تحت رئاسة المستشار، والفصل بين الخزينة الخاصة للحاكم والخزينة العامة للحكومة، والاتفاق على توجيه ريع النفط على الخزينة الخاصة

للحاكم، وتوجيه الثلاثة ارباع الباقية إلى حساب حكومة قطر الذي يوقع عليه المستشار البريطانى الى جانب حاكم دولة قطر[63].

وكانت الترتيبات التي تم بموجبها تنازل الشيخ عبد الله في آب/ أغسطس 1949 لم تكن الأسرة الحاكمة راضية عنها، وأثار خلافاً حاداً بين الحاكم وبعض أفراد اسرته، وخاصة حول ولاية العهد التي أعطى الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني وعداً مكتوباً للشيخ خليفة بن حمد بتوليها واستمر في ذلك حتى وفاته عام 1957. من جهة أخرى كانت الأسرة الحاكمة تطالب بان يكون لها أحد الارباع الثلاث التي توجه إلى حساب الحكومة، وهو موضع خلاف بين المستشار والادارة التي يسيطر عليها الانجليز، وبين العائلة الحاكمة التي تؤكد أن الشيخ علي عند توليه الحكم قد وعدها بالحصول على ربع دخل النفط من خلال الميزانية العامة للحكومة.

وقد شكّلت مطلع الخمسينات من القرن العشرين قضية اختيار ولي العهد ومسألة تخصيص ربعٍ ثانٍ من عائدات النفط لأفراد الأسرة الحاكمة محور الخلاف بين الإدارة البريطانية والحاكم من جهة، وبين أغلب أفراد الأسرة الحاكمة من جهة أخرى. حيث كان الإنجليز يطمحون إلى إقامة إدارة على نمط الإدارة التي أنشأها المستشار بجريف في البحرين، بحيث تكون السلطة العليا لهم في ادارة البلاد، ومع فرصة استثمار جزء من عائدات الحكومة من النفط لا يقل عن الربع في الاقتصاد البريطاني. وكان الشيخ

علي في البداية يتماشى مع الإنجليز في مقابل ارجاء البت في ولاية العهد إلى حين.[64].

وكان المقيم السياسي البريطاني في قطر عام 1949 هو الضابط جون ولتن John Wilton ومعه آخرون من الانجليز الذين عملوا بصفة مستشارين في مكاتب الحكومة وخاصةً الأمن العام والمصالح الحكومية والادراية المختلفة، وفي هذا الوقت كان الشيخ علي يحكم قطر من (1949 -1960)، ولمن يكن مقبلاً كثيراً على التطورات العصرية، ولم يُحسن استخدام الثروة النفطية، أو إنشاء التعليم والمدارس الحديثة الا في نطاقٍ ضيق بدءاً من عام 1952 كأول مدرسة ابتدائية للبنين[65].

في هذه الاثناء برزت الحركة الوطنية العمالية والتي تأثرت بالمد القومي العربي في النصف الثاني من عقد الخمسينات من القرن العشرين، وبرز من خلال طرح المطالب السياسية ومن بينها مراعاة العدالة في إعادة توزيع عائدات النفط، وتوفير خدمات إجتماعية، وتوفير فرص عمل للمواطنين ومطالب أخرى، وظهر هذا التيار الوطني في أزمة السويس في مصر عام 1956 وما صاحبها من مظاهرات واضرابات في دول الخليج العربي، بحيث قرّر الانجليز والاسرة الحاكمة مراجعة خلافاتهم وأن يفتحوا الآفاق للتفاهم حول ترتيب الأوضاع، وبدأ ذلك في النصف الثاني من الخمسينات من القرن العشرين، واكتمل في عام 1960 عندما تنازل الشيخ علي لإبنه الشيخ أحمد عن الحكم، وأصبح الشيخ خليفة ولياً للعهد ونائباً

للحاكم ووزيراً للمالية، وتم اعادة تنظيم الإدارة الحكومية، وبعد أن ألغي منصب المستشار الانجليزي الذي كان شاغراً منذ عام 1957 بموجب القانون رقم (1) لسنة 1962[66].

وقد تزايد نشاط العمال في المنشآت النفطية في دولة قطر في أواخر الخمسينات ومطلع الستينيات من القرن العشرين، وجاء في الاضراب العمالي في ربيع عام 1962 للمطالبة بالحقوق السياسية والمشاركة في الثروة **النفطية**[67].

أما على مستوى ادارة الدولة، فقد حدث في عام 1962 تنظيم في الادارة الحكومية إذ تكونت من ثلاث إدارات هي المالية، والشؤون الادارية والنفط[*]، ثم في عام 1964 أسّس الشيخ أحمد بن علي مجلساً استشارياً باختياره من أجل المساعدة في شئون الحكم، وفيه نائب الحاكم وخمسة عشر عضواً من الأسرة الحاكمة، وعلى أساس مبدأ الشورى، وخرجت البلاد من عزلتها وأنضمت إلى عضوية الأوبك ، واشتركت في الجامعة العربية والأمم المتحدة، وتطور النفط وانتاجه، والتوسع في العمران والتعليم والصحة، وخَصّص الشيخ حاكم قطر نصيباً مهماً منه للمشروعات العمرانية.

ثم أصدرت دولة قطر ضمن الترتيب الاداري قانون للجنسية القطرية منذ عام 1962، وأُجريت عليه عدة تعديلات عامي 1963، 1966، وقد

(*) أنشأت قطر مكتباً لمقاطعة اسرائيل في عام 1963.

حَدّد قانون الجنسية هذا ثلاث فئات من المواطنين، وهم (القطريون الأصليون) الذين اقاموا في قطر قبل عام 1930. (الفئة الثانية) هم من الذين ولدوا من أبٍ قطري داخل قطر أو خارج قطر. أما (الفئة الثالثة) فهم مكتسبو الجنسية القطرية حيث عليهم أن يثبتوا أنهم قد عاشوا في قطر لمدة (20 عاما) أو (15) عاماً بالنسبة للعرب وأن يكون لهم مصدر رزق، وبشرط معرفتهم باللغة العربية، واعطى القانون الحق للحكومة في سحب الجنسية القطرية من الاشخاص الذين يأخذون جنسية أجنبية دون موافقة الحكومة أو يتعامون مع دولة معادية، كما تحددت الجنسية القطرية المكتسبة بما لا يزيد عن عشرة اشخاص سنوياً[68].

وفي نيسان/ ابريل 1970 أعلن الشيخ أحمد نظاماً سياسياً مؤقتاً للحكم على أساس منح الحرية والمساواة والعدل، وتكون من (77) مادة حول الحكم وسياسة الدولة، والحقوق والواجبات والسلطات العامة، ونظام انتخاب الدوائر والذي يُشير إلى إنشاء (المجلس الاستشاري) من عشرين عضواً عن طريق الانتخاب والتعيين معاً، وتحويل القوانين للمجلس من قبل مجلس الوزراء قبل أن يقوم الحاكم بتوقيعها. واكد النظام على أن الحكم وراثي في أسرة آل ثاني، وأن قطر دولة عربية والاسلام الدين الرسمي لها، وانها ستعمل على تقوية الروابط العربية والأجنبية، وحسن الجوار ودعم القضايا العربية وخاصة فلسطين، والالتزام بمواثيق الجامعة العربية والأمم المتحدة.

إن نظـرة خاصـة (للمجلـس الاستشـاري) وهـو نظـام للحريـات الأساسية، وضمان للمساواة والعدالة، توزع بـين (نظـام الحكـم) وسياسـة الدولة، الحقوق والواجبات العامة، والسلطات، الاحكام العامة والانتقاليـة. وتم تخويل المجلس الاستشـاري لمناقشـة مشـروعات القـوانين الـتي يقترحهـا مجلس الوزراء قبل رفعها للحـاكم مـن أجـل التصـديق عليهـا واصـدارها، ومناقشة السياسة العامة للدولة في مختلـف النـواحي السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية التي يعرضها مجلس الوزراء. وبهذا فقـد وصـف هـذا القانون بانه نواة لدستور دائم، ونقطة جوهرية في تاريخ دولة قطر[69].

وفي سبتمبر/ ايلول عام 1971 أعلن الشيخ أحمـد بـن علـي آل ثـاني بيان (استقلال قطر)، واستند فيه إلى معظـم المـواد الـتي تـنص عليهـا مـواد القانون الأساسي المؤقت في مجالات السياسة الداخلية، والسياسـية العربيـة والدولية. وتبع هذا البيان عدة قرارات من أبرزها تغـيير المنصـب الرسمـي من حاكم قطر إلى (أمـير) قطـر في 4 سـبتمر/ ايلـول 1971، واسـتحداث وزارة الخارجية القطرية، وانضمام قطر إلى الامم المتحـدة، وجامعـة الـدول العربية، ثم عقد معاهدة صداقة مع بريطانيا لتحل محـل المعاهـدات الخاصـة للحماية السابقة، وقد وقّعهـا الشـيخ أحمـد بـن علـي في 3 سـبتمر/ ايلـول 1971، بعد يومين من اعلان الاستقلال ونصّت المعاهدة الجديدة على عقد مشاورات بين دولة قطر وبريطانيا عند الضرورة، وان لا تتحمل الأخيرة أية التزامات عسكرية مع سياسـتها في الإنسـحاب مـن منطقـة الخلـيج العربـي والتخلص من الأعباء العسكرية.

وعلى الرغم من هذه الخطوات التي أتخذها الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، ومن بينها تنظم الأجهزة الحكومية، ووضع نظام أساسي للحكم، وقيام مجلس استشاري مُنتخب، الا أن الشيخ أحمد آثر أن يُعطل هذا الجزء من القانون لأن الشعب القطري لم يهيأ بعد لاجراء الانتخابات حسب وجهة نظره، فأخذت بذلك دولة قطر تواجه تيارين متعارضين، الأول (المحافظ) والثاني (التحديثي) الى ان تم تغيير الحكم [70].

والسؤال لماذا هذا التغيير؟

السبب هو أن الشيخ علي كان قد تولى الحكم في عام 1949 بعد وفاة شقيقه الشيخ حمد بن عبد الله والد الشيخ خليفة، والذي كان صغيراً في السن عندما توفي والده، وذلك في التسوية التي حصلت في أسرة آل ثاني الحاكمة وهي تنازل الشيخ علي عن الحكم لإبنه أحمد في عام 1960، وان يكون نائب الحاكم وولي العهد الشيخ خليفة بن حمد منعاً لحدوث صراع او انقسام في الأسرة، ولهذا أصبح هدف الشيخ خليفة الوصول إلى السلطة لاعتقاده بأنه الأحق بها من الشيخ أحمد، حيث استمرت ازدواجية الحكم (12) عاما. وقد توضحت الخلافات بين الشيخ أحمد وولي عهده ونائبه (خليفة) حينما عَطَّل الشيخ أحمد تنفيذ النظام السياسي على الرغم من إصداره، وكان يخشى من تنفيذ ذلك أن يفقده القوة القبلية التي تدعم حكمه، علماً أن بيان إعلان استقلال بلاده قطر تم توقيعه بينه وبين السير

جيفري آرثر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في مقر أقامته في جنيف، ليوقّع مراسيم انهاء معاهدة الحماية بين دولة قطر وبريطانيا[71].

علماً أن هذا التغير يأتي بعد سلسلة تغييرات شهدتها دول الخليج العربي خلال بضعة سنوات، في إمارة الشارقة في عام 1965، وعزل الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم ابو ظبي في عام 1966، وعزل سعيد بن تيمور سلطان مسقط عام 1970 [72].

الحكم السياسي في دولة قطر بين (1972 – 1995):

إن التغيير الذي حصل في شباط/ فبراير عام 1972 ادى إلى وصول الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي العهد ورئيس الوزراء ليصبح أميراً على دولة قطر. وتدريجياً أصحبت دولة قطر لها علاقات متميزة مع المملكة العربية السعودية، والتي وقعّت معها (اتفاقية دفاعية ثنائية) في مطلع عام 1981 وانضمت قطرالى (مجلس التعاون الخليجي) الذي يضم دول الخليج والجزيرة العربية (GCC) من أجل تحقيق الدفاع لهذه الدول في ظل اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية (1980 – 1988) وبدعم وتأييد من الولايات المتحدة الامريكية[73].

بعد هذا التغيير في الحكم بدولة قطر عام 1972، وبعد قيام (الدستور) عام 1970 قام الشيخ بتعيين أول مجلس استشاري ليكمل عمل الحكومة. وضم (20) عضواً زاد عددهم إلى (30) في عام 1975 وإلى (35) في عام 1988. وقد أصبحت مدة هذا (المجلس الاستشاري) لمدة

أربعة اعوام أخرى في عام 1982، 1986، 1990، 1994، 1998. وأصبح هذا المجلس بمثابة (التشريعي) ليكون إلى جانب مجلس الوزراء (التنفيذي) في عمل الدولة في قطر، حيث يناقش قضايا تخص الدفاع والخزينة. وعلى كل حال فإن المجلس لا يمتلك قوة صنع سلطة فعّالة للتحقيق أو تحدي قرارات الحكومة.

بعد زيادة العوائد النفطية عام 1973، عملت الحكومة على إجراء تحسينات في الاقتصاد والمجتمع، وفي مطلع الثمانينات من القرن العشرين ازدادت برامج التنمية في دولة قطر لبناء المجتمع، والتعليم، والصحة العامة والخدمات. وفي مايو/ ايار 1989 ظهر(المجلس الأعلى للتخطيط) لوضع خطط لتنمية المجتمع والاقتصاد القطري، ولذلك اصحبت دولة قطر تدريجيا أكثر اعتماداً في الدخل على الغاز الطبيعي في النفط[74].

وفي تموز/ يوليو 1989، تم تغيير أول حكومة منذ عام 1978، وسبعة وزراء كانوا قد ثم استبدالهم، وعين أحد عشر وزيراً جديداً في مجلس الوزراء الجديد. وجاء التنظيم الجديد لمجلس الوزراء في أيلول/ سبتمبر 1992 حيث ازداد عدد أعضائه من (14) إلى (17) وزيراً.

مشكلات الحدود بين قطر وجيرانها:

عانت دولة قطر الكثير من المشكلات الاقليمية مع جيرانها، منها بين قطر والبحرين، وبين دولة قطر وابو ظبي، وبين دولة قطر والسعوية وفي عام 1937 برزت (مشكلة الزبارة) حيث طالبت البحرين بملكية الزبارة في شبه جزيرة قطر حيث كان حكمها تحت آل خليفة في بداية الأمر، ومنها انطلقوا في عام 1783م بقيادة حاكم الزبارة محمد آل خليفة الملقب بـ (محمد الفاتح) وسيطروا على البحرين، ونجحوا في تحريرها من الاحتلال الايراني. وفي عام 1937 ضم الشيخ عبد الله آل ثاني حاكم قطر الزبارة مما أدى إلى إثارة النزاع.

وقد تقدم آل نعيم الى شيخ البحرين بشكواهم، فأحتج شيخ البحرين لدى الحكومة البريطانية، وفشلت الحكومة البريطانية في عام 1948 في تسوية النزاع لعدم وصول الطرفين إلى نتيجة مرضية. وأهم ما جاءت به الوساطة البريطانية موافقة شيخ البحرين على الا يطالب بملكية موارد النفط التي يمكن أن تكتشف في الزبارة، ، ومع ذلك فلم تعقد اتفاقية ثنائية بين الطرفين حول هذه القضايا، ومن ثم استمرت المشكلة قائمة بين البلدين[75].

أما مشكلة الحدود بين دولة قطر وأبو ظبي فقد دخلت السعودية طرفاً ثالثا في تلك المشكلة، رغم ان الحدود القطرية – السعودية قد تم

التوصل إلى اتفاق بشانها في عام 1965، الا ان الحكومة البريطانية التي كانت تمثل الجانبين لم تعترف بذلك الاتفاق، لانه يؤثر على حقوق طرف آخر وهو ابو ظبي فيما يتعلق بالحدود التي تم تخطيطها بين السعودية وقطر طبقاً للاتفاقية السابقة، وعلى أية حال فقد كان تطلع دولة قطر لزعامة اتحاد الامارات أثرهُ في تخفيف حدة الأزمات التي كانت قائمة بينها وبين البحرين بشأن الزبارة، وبينها وبين السعودية وأبو ظبي بشأن (خور العديد)، حيث قام الشيخ أحمد بن علي آل ثاني بزيارة إلى البحرين في مايو/ أيار 1965، وهي الأولى التي يقوم بها حاكم دولة قطر إلى البحرين، وتباحث الشيخان حول مطالبة البحرين بالزبارة، ومطالبة دولة قطر (بجزيرة حوار) التي تعد واحدة من جزر البحرين العدة، ونجحت المباحثات في الاتفاق على تسوية للحدود بين البلدين، وحرص الشيخ أحمد على تصفية الخلافات القائمة بينه وبين أبو ظبي حول مشكلة ملكية (خور العديد).

وهكذا فقد اعلنت دولة قطر في سبتمر/ ايلول عام 1970 خروجها من اتحاد امارات الخليج العربي بحجة تفضيل الامارات الست في ساحل عُمان – (أبو ظبي – دبي – الشارقة – عجمان – أم القيوبين – الفجيرة) على قيام أتحاد فيما بينها وما سبق ذلك من إعلان استقلال البحرين، وخروجها من مباحثات الاتحاد التساعي. وتأكيداً لذلك الاستقلال تم في سبتمر/ ايلول 1971 اعلان بيان الاستقلال لدولة قطر[76].

وقد تواصلت حالة التوتر بين قطر والبحرين حول مشكلات الحدود، ومنها عام 1986 حينما حدثت ازمة عمال أجانب في إحدى الجزر المتنازع عليها بين البلدين، حتى تدخل ممثل دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الأزمة، وتقرر الانسحاب من هذه الجزيرة. وفي يوليو/ تموز 1991 دفعت دولة قطر مشكلاتها الحدودية مع البحرين، وقضية الجزر الغنية بالنفط في (حوار) إلى محكمة العدل الدولية (ICJ) في هولندا. وفي منتصف عام 1992، رفضت الحكومة القطرية بشكل قاطع محاولة البحرين من أجل ضم السيادة على ما حول منطقة (الزبارة) في الساحل القطري، بينما في نيسان/ ابريل عام 1992 بحثت دولة قطر أن تضم مشكلات الحدود والمياه الأقليمية التي تطالب بها البحرين، واستمرت المفاوضات داخل هذه المحكمة ومتابعة القضايا والوثائق من البلدين، رغم ان العلاقات القطرية -البحرينية بقيت غير مستقرة بعد وفاة أمير البحرين عيسى بن حمد ال خليفة في مارس/ آذار 1999.

ولكن في نهاية هذا العام ومع قيام حكم سمو الاميرالشيخ حمد بن خليفة ال ثاني حاكم دولة قطر الجديد وسياسته الحكيمة في معالجة العلاقات الثنائية مع الدول الخليجية والعربية ظهرت ملامح تحسن في العلاقات بين البلدين مع تبادل السفراء وأيضاً في تطور التعاون المالي والاقتصادي، وتسهيل النقل والسياحة ولتشكيل لجنة مشتركة لمحاولة إنهاء الخلاف بينهما، وفي مارس/ آذار عام 2000 قرّرالبلدان تسمية السفيرين لهما. وفي ظل المحكمة الدولية فان الخلاف الاقليمي بين البلدين بدأ في

مارس/ آذار وانتهى في حزيران/ يونيو من العام نفسه. وفي ذلك الوقت أقترحت البحرين تشكيل لجنة مشتركة من أجل تنفيذ حكم المحكمة الدولية. وفي مارس/ آذار 2001 اصدرت المحكمة الدولية قرارها بهذ الشان، حيث وافقت دولة قطر والبحرين على القرار، اشارة على تطور التعاون في العلاقات بين البلدين. حيث كان القرار هو عودة (جزر حوار) للبحرين من جهة واعطاء دولة قطر الجزر الاخرى الباقية من جهة أخرى (فشت الديبل)(*). وبأحقية قطر في (جزر الزبارة) والحقوق القطرية إلى المنطقة الخاصة حيث المياه البحرينية حوار والجزر البحرينية الرئيسة. وبهذا التقسيم للحدود حصلت دولة قطر على حقول الشمال في الغاز الطبيعي وانتهت أية مطالبات بحرينية، ولكن أيضاً حصلت البحرين على بعض المكاسب يمكن التوصل لها في المياه الاقليمية وكان البلدين قد وافقا على هذا الحكم الصادر من المحكمة الدولية في هولندا، واعادة العلاقات الى اوضاعها على الصعيد الدبلوماسي ثم السياسي والاقتصادي(77).

الاتحاد بين الامارات العربية:

بعد اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي عام 1968، ظهرت مساعي سريعة لايجاد اطار موحد يضم جميع الامارات، وكمطلب قوي من خلال وحدة خليجية بين تسع إمارات و نادت به الكويت والمملكة العربية

(*) فشت الديبل – 12 ميلاً في اتجاه الشمال الشرقي من شبه جزيرة قطر. والجزر الأخرى (حوار سواد الشمالية – سواد الجنوبية – ممزوزة) على بعد 10 كم جنوب البحرين – 3 كم من قطر.

السعودية، ولكن هذا الاتحاد لم يرى النور حيث سعت ايران في عهد الشاه إلى ابعاد البحرين عن الاتحاد التُساعي تدريجياً مع ازدياد الإصرار على اتحاد يضم الامارات السبع المتصالحة، ففي آب/ أغسطس 1971، أُعلن استقلال البحرين، وفي 1 أيلول/ سبتمر 1971 أستقلت دولة قطر، وقام اتحاد الامارات العربية في كانون الأول/ ديسمبر 1971.

وكان إعلان بريطانيا بالانسحاب قد لعب دوراً كبيراً في قيام الاتحاد، مع ادراك شيوخ الامارات بانه لا مفر من قيام الاتحاد، ولا سبيل لإستقلال كل أمارة لوحدها، والسبيل المتبقي هو الاتحاد السباعي، ومع انسحاب بريطانيا ظهرت الرؤية واضحة في المنطقة في اعلان الاتحاد، واستقلال الدول في عام 1972 مع انضمام سلطنة عُمان إلى هيئة الامم المتحدة كدولة خليجية مستقلة[78].

أما بالنسبة لدولة قطر، فقد أبدت حماساً كبيراً للمشاركة في اتحاد الامارات العربية، وبذلت جهوداً كبيرة في مباحثات الاتحاد، وسعى الأمير الشيخ احمد بن علي آل ثاني في طموح شخصي في إثبات حق الامارات الصغيرة في أن تمارس أكبر قدر من الاختصاص في مواجهة أي نظام اتحادي، ثم سُرعان ما شعر بانه لا توجد أمام دولة قطر فرصة كبيرة لتزعم الاتحاد، فليس لها ثروة أبو ظبي، وليس لها مساحة السعودية وسكانها، ثم عدد سكان البحرين أكبر من اغلب الامارات الاخرى، وهذا لا يعطي دولة قطر فرصة سيادة وزعامة الاتحاد، وعند هذا الحد قرّرت دولة قطر

الأنسحاب من مباحثات الاتحاد التساعي، مع حرصها على اهمية الاتحاد بين امارات الخليج العربي، ونص بيان الاستقلال على تأكيد ايمان دولة قطر بضرورة الاتحاد وتطلعها إلى اليوم الذي تنضم فيه إلى شقيقاتها، وهي أول دولة دعت إلى انشاء سوق خليجية مشتركة، وقد مَهّدت دولة قطر لاستقلالها وخروجها من مباحثات الاتحاد التساعي باعلان النظام الأساسي المؤقت للحكم في 2 أبريل/ نيسان 1970، أي أن دولة قطر أختارت أن تكون دولة مستقلة غير مرتبطة باتحاد الامارات العربية، وقد عُدّت دولة قطر الدولة الخليجية الثانية بعد الكويت التي أخذت بالنظام الدستوري رغم انها لم تطلق عليه اسم (الدستور) [79].

علماً أن الشيخ أحمد يؤيد انضمام دولة قطر إلى الاتحاد، كان الشيخ خليفة يُحبذ فكرة الاستقلال[80].

قيام مجلس التعاون الخليجي:

عقد ملوك وأمراء دول الخليج العربي أول اجتماع لهم في 25 أيار/ مايو 1981 وأتخذوا قراراً تاريخياً، وقعه الرؤساء في أبو ظبي وهي وثيقة قيام مجلس التعاون، وأقروا ورقة عمل تحدد العمل الخليجي المشترك، وأنشأوا سبع لجان وزارية، وصدر بيان ختامي في 26 أيار/ مايو 1981 يحدد الوجه الخارجي للمجلس.

وجاء الهدف الأساس للعمل الخليجي المشترك كالتالي:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع

الميادين وصولاً للوحدة.

2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين المالية والاقتصادية والتجارية والتعليمية والثقافية والصحيحة والاجتماعية والاعلامية والتشريعية والادارية.

وقد حاول المجلس ان يتدخل لحل الخلافات العربية – العربية كجزء من رسالته وعدم اقتصار الأمر على الخلافات الخليجية – الخليجية فحسب ومنها إرسال وفد من المجلس في البيان الختامي للقمة الرابعة في الدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 حيث مثل قطر الشيخ أحمد بن سيف آل ثاني وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة قطر، ووصل إلى سوريا في مسعى للتعاون مع تونس والجزائر والجامعة العربية لوقف الإقتتال الجاري آنذاك في الساحة الفلسطينية والوقوف صفاً واحداً خلف منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[81].

وتم التوصل إلى تسوية لاعادة الوفاق حول (فشت الديبل)، واعلنت التسوية في الرياض في 1986 وتم تشكيل لجنة من السعودية/ عُمان/ الامارات لمراقبة التزام الطرفين في التسوية وشروطها.

في حين أعلنت دولة قطر سحب قواتها العاملة ضمن قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي يصل حجمها إلى

(200) جندي يرابطون في حفر الباطن على الحدود الكويتية – السعودية في اعقاب أزمة الخليج 1990/ 1991، وقامت دولة قطر أيضاً بإعلان مبادرة لتطبيع العلاقات بينها وبين العراق، وتوثيق علاقاتها مع ايران، وكانت على وشك الانسحاب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية[82].

كانت دولة قطر ترى بأن سيطرة السعودية على شريط من الأراضي في منطقة الخفوس يعني فصل قطر عن دولة الامارات العربية المتحدة حيث يدل على ذلك وجود شريط من الاراضي السعودية يفصل بين البلدين.

سعت الكويت لحل الخلافات القطرية – السعودية، والاعلان عن حل الأزمة في اطار ترسيم الحدود بين البلدين التي تم من خلال لجنة تم الاتفاق عليها[83].

كان حاكم دولة قطر يعتبر أن وصوله إلى الحكم بمثابة أسترداد لحقوقه، وركّز في بيان وجهه إلى الشعب القطري عند وصوله إلى الحكم حرصه على انهاء الحالة السابقة التي يعيشها البلد[84].

استطاعت دولة قطر اجراء تعديلات على النظام الاساسي المؤقت للحكم، وزيادة المجلس الاستشاري من (16) عضواً إلى (30) عضواً يتم اختيارهم من أعيان قطر حيث يناقش القرارات والقوانين الحكومية(85).

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد كانت التنمية معتمدة بالاساس على الموارد والعوائد النفطية، ومنحت الحكومة القطرية في حزيران/ يونيو 1973 أمتياز النفط إلى شركة (ونترشل) في المنطقة البحرية الواقعة في الجزء

الشمالي – الغربي من المياه الاقليمية وحدد بـ (30 عاماً) قابلة للتمديد بـ (10) أعوام بشروط يتم الاتفاق عليها لاحقاً. ثم وقعّت دولة قطر اتفاقيات مع شركات (شل) و(شركة نفط قطر الانجليزية) أحد فروع شركة نفط العراق، حتى وصلت عام 1982 حصة قطر كاملة لمواردها النفطية كما حدث لبقية دول الخليج العربي الأخرى[86].

وقد ظهرت بعض الصناعات النفطية في دولة قطر، حيث تأسس مركز صناعي في (أم سعيد) 20 ميلاً من الدوحة جنوباً على الساحل لتسييل الغاز الطبيعي، وانشاء مصانع للصناعات الستبروكيمياوية مثل (مصنع للسماد النيتروجيني) واستطاعت بذلك دولة قطر أن تحصل على موارد مالية، اما في التعليم فقد وضع حجر الأساس (لجامعة قطر) عام 1977، وتم الانتهاء من انشائها في عام 1982، واستقدام اساتذة من مصر والعراق والشام، وايفاد الطلاب للخارج للبعثات الدراسية وكان ذلك على نطاق ضيق، ثم مع هبوط أسعار النفط، تأثرت دولة قطر بحيث أستغنت عن خدمات (3000) موظف من الوافدين في عام 1986، واتخذت الحكومة إجراءات اكثر شدة[87].

الا ان دولة قطر بعد أزمة الخليج 1990 / 1991 والتدخل العراقي في الكويت كانت قد تأثرت مثل شقيقاتها الأخريات، حيث على الصعيد الداخلي أتجهت دولة قطر إلى توسيع أختصاصات وصلاحيات (المجلس الاستشاري)، وصدر مرسوم أميري في ديسمبر/ كانون الاول 1992

يقضي بانشاء مجلس جديد أطلق عليه (مجلس الشورى) لاستعراض وبحث جميع مشروعات القوانين، وتعديل واضفاء الشرعية والاضافة على مشروعات القوانين التي تعرض عليه، وتأجيل ورفض القوانين ومناقشة المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الدولة، ولاعضائه الحق في التقدم باقتراحات بطلب مناقشة عامة في الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان المجلس خطوة ولو ضئيلة. وقد أقدمت دولة قطر مثل البحرين إلى عقد الاتفاقية لتعزيز الأمن مع الولايات المتحدة من اجل تدارك المخاطر الجديدة في المنطقة بعد ازمة الخليج عام 1990.

ورغم أن دولة قطر اهتمت بالاتفاقيات الدفاعية الغربية، ولكنها سعت إلى بناء قوة دفاعية ذاتية، ورأت بأن امن الخليج العربي لن يتحقق الا من خلال ثلاثة ابعاد، الاول (البعد الخليجي) في ازالة الخلافات بين الدول الخليجية، وانشاء قوة دفاعية عن طريق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أما البعد الثاني (اتفاقية التعاون العربي المشترك وميثاق دمشق)، والبعد الثالث (البعد الاقليمي) عدم استبعاد ايران التي أكدت دولة قطر أنها قوة لابد من الاعتراف بها في المنطقة مثل بقية الدول، وأن يكون لها مشروعات للأمن الخليجي.

طموحات القيادة القطرية

على أية حال فإن ما تحقق بالنسبة الى دولة قطر من مكانة خليجية وعربية واقليمية لم يكن بمستوى الطموح الى ان تولى الحاكم الجديد

سموالأمير الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني الحكم في دولة قطر عام 1995 حيث حصلت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية ورياضية كبيرة في البلاد نهضت فيها دولة قطر إلى مركز الصدارة الخليجية ولتاخذ مكانتها العربية ودورها الاقليمي في الشرق الأوسط وبات لها كلمتها على الساحة الدولية في الكثير من المحافل العالمية السياسية والاقتصادية بشكل خاص من خلال خطوت ذكية ومدروسة قام بها سمو الامير الجديد لحظة توليه زمام الحكم واستمر بها حتى الان ليعطي دولة قطر يوما بعد آخر دورا ومكانة أقوى وأكبر على كافة الصعد والمجالات.

Ahmed Yassin90 ©

الفصل الثالث

قطر في عهد سمو الامير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني [1995 - حتى الآن]

أولا: الدوافع التاريخية والسياسية للتوجه القطري الجديد.

ثانيا: وصول سمو الامير الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم 27 جزيران 1995.

ثالثا: الإصلاح الديمقراطي في ظل الحاكم الجديد.

رابعا: السياسة الأقليمية والدولية الجديدة لقطر.

خامسا: هل قطر نموذجا للخليج العربي؟

3

تصوير

أحمد ياسين

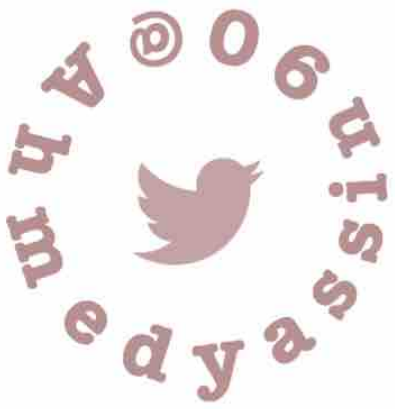
Ahmedyassin90

الدوافع التاريخية والسياسية للتوجه القطري الجديد

شهدت قطر في منتصف تسعينات القرن العشرين تغيراً في أوضاعها السياسية، وقد واجه المراقبون الكثير من الاسئلة في محاولة فهم هذا التغير، إلا أن التاريخ العربي والاقليمي وخاصة في شبه الجزيرة العربية لم يعط هذه الامارة (قطر) ان تجد نفسها.

هكذا اتجهت دولة قطر من اجل التخلص من الماضي والبدء بسياسة جديدة ، فكانت قطر بحاجة ماسة إلى تعويض هذه المشكلات ومجابهة الأخطار والتهديدات المستقبلية بأن تتحول إلى سياسة المواجهة وأن تصبح وهي الجزء الصغير إلى الكُل الأوسع، وبهذا كان التغيير في الحكم في عام 1995 بحيث اتجهت السياسية القطرية إلى حل كل الاشكاليات والتناقضات على اكثر من صعيد.

وسادت موجة من عدم القبول لهذا التحول في الدور القطري الخليجي والعربي والاقليمي الجديد من قبل بعض الدول الاخرى[89].

وهكذا واجه العهد الجديد موقفا خليجياً وعربياً متباينا، وهذا الخلاف دفع الحكم الجديد في الدوحة بشكل اكثر ألحاحا وذكاءا إلى البحث عن التحالف الخارجي، ومحاولة الاعتماد على دول اقليمية هي العراق وايران

والسودان بين (1997/ 1998) ، بحيث وجدت السياسة الخارجية القطرية ان عليها ان تخترق بقوة وسرعة التقاليد العربية الاستراتيجية والانفتاح على بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وكسب التأييد من واشنطن والإنفتاح على مفاهيم الحكم والسياسة، والسير في خطوات ديمقراطية، وان لا تنظر إلى الخلف حيث الماضي التاريخي بل السير في طريق الاستحقاق حتى نهايتهُ.

إن هذا التغيير في السياسة القطرية هو جديد مقارنة بالإرث التاريخي الماضي أولاً، وجديد في السياسة العربية، من خلال ممارسة السلطة بأن تجد دولة ما بأن مصلحتها في الديمقراطية كالدستور، البرلمان، البلدية، الانتخابات، الاعلام الحر، الاستثمار، السوق الحرة، الحريات السياسية[90].

ثم إن هناك حقيقة أخرى أدركتها قطر حكومة وشعباً بأن قطر (دولة صغيرة) ولها بُعد تاريخي أرتبط بنزاعات الحدود السياسية بفعل الضغوط التي مارستها بعض دول الجوار على حكام قطر في العهود السابقة[91].

وهناك أساس آخر يرتبط بالدوافع التاريخية السياسية التي تُحرك المجتمع القطري بفعل النمو المتزايد فيه وبلوغه مرحلة الوعي بالذات وبالآخر من حوله، وبانه لا ينعزل عن محيطه والتغيرات الحاصلة فيه سواء في المغرب أو الاردن أو البحرين، والابتعاد عن شرعية حكم المشيخة التاريخي ذا الأرث القبلي في حكم دول الخليج العربي كما كان في القرن التاسع عشر ونصف القرن العشرين، وأن أصل قوة الدولة اليوم المشاركة

الشعبية والديمقراطية، ثم مواجهة التحديات العالمية كالعولمة وعصر التقانة وما تشكله من تحديات كبيرة، وأختراقات قادرة على مواجهة أي نظام مهما كانت شرعيته أو قوته.

ثم الخطوة الأخرى المكملة، وهي وعي الحكومة القطرية الجديدة بضرورة إجراء تغيير أقتصادي يستبدل سلطة القبيلة (الشرعية التاريخية للاسرة الحاكمة) إلى مفهوم (الريع النفطي) في إعادة توزيع الريع هذا على المواطنين على شكل مشروعات تنموية وخدمات وعمران وتكنولوجيا حديثة، وهذا ما تشهده قطر الآن من وفرة اقتصادية، وأزدهار مشهود ينافس أبو ظبي والكويت ، مع ظهور الحرية الاقتصادية، الاستثمار، ارتفاع الدخل الوطني، الحراك الاجتماعي بعيداً، ثم العمل على اقامة النقابات والتنظيمات وجمعيات حقوق الانسان، وحركة الإنتقال من عهد المشيخة (السلطوية) إلى التقدم الاجتماعي السلمي على أساس قاعدة الديمقراطية، وهذا توّج في (الدستور) الذي تم أقراره في الاستفتاء الشعبي منتصف عام 2003.

إلا أن العهد الجديد في دولة قطر ربما يواجه أستحقاقات منه، مثل علاقة السلطة مع المكانة الاقتصادية في القطاع الخاص، وعدم قدرة الحكومة على فك الارتباط بين السلطة والثروة، وهي معضلات حقيقية تواجه تقدم دولة قطر في الإصلاح الديمقراطي لكن العهد الجديد استطاع أن يعالجها بدقة وموضوعية[92].

دولة قطر شبه جزيرة من الناحية الجغرافية تقع على الساحل الغربي للخليج العربي، وتبلغ مساحتها 11.4 ألف كم، وعدد سكانها في عام 2000 حوالي 618 ألف نسمة، ويسكن معظمهم في العاصمة الدوحة. وبذلك تكون قطر من حيث قوة الدولة والجيوبوليتك صغيرة كدولة من السكان والجغرافيا مقارنة بدول الجوار كالعراق وايران والمملكة العربية السعودية.

تم في 27 حزيران 1995 حصول تغيير في نظام الحكم في دولة قطر قاده سمو الاميرالشيح حمد بن خليفة آل ثاني الشاب والعسكري والطموح وهو ولي العهد ووزير الدفاع (آنذاك) ، تلقى دروسه الابتدائية وما بعدها في قطر، ثم التحق بكلية سانت هيرست العسكرية بالمملكة المتحدة وتخرج منها عام 1971، وانضم إلى القوات المسلحة، وأدى دوراً متميزاً في تطوير القوات القطرية تدريجياً وتسليحاً، ثم أصبح ولياً للعهد عام 1977، ووزيراً للدفاع أيضاً، ورئيساً للمجلس الأعلى للتخطيط، ورئيساً للمجلس الأعلى لرعاية الشباب بين 1979 – 1991، ونال العديد من الاوسمة العربية والأجنبية لجهوده في دعم العلاقات بين بلاده والدول العربية والأجنبية مثل (وسام عُمان 1975)، (وشاح النيل 1976) (وسام الابن العظيم من اندونيسا 1977)، (وسام فرانكودي ميراند من فنزويلا 1977)، (وشاح

القائد من وسام القديس ميشيل والقديس جورج من بريطانيا) وغيرها من المغرب وفرنسا ولبنان[93].

لقد أعترفت سريعاً المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالأمير الجديد (الحاكم) وحظي بنفس التأييد من دوائر غربية أخرى والتي تعرف عن الامير الجديد خلفيته العسكرية وسياسته في تطوير عوائد قطر من الغاز الطبيعي والنفط وامكانية تعاونه مع الشركات الأجنبية الغربية في الاستثمار والاستكشاف في قطر. ثم في منتصف يوليو/ تموز قام الامير الشيخ حمد بتنظيم مجلس الوزراء وعَيّن نفسه رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع، والقائد العام للقوات المسلحة، أما الشيخ عبد الله أخو الحاكم الجديد فقد تم تعينهُ نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية، وتعيين الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وزيراً للخارجية واتباع سياسة التقارب من الولايات المتحدة والغرب، والتقارب من العراق وايران [94].

وعلى الفور أعلنت الدوحة بأن الاسرة الحاكمة وافقت على تعيين الابن الثالث للشيخ حمد، وهو جاسم مواليد 1978 ولياً للعهد، واستحداث منصب رئيس الوزراء في 23 تشرين الاول/ اكتوبر 1996، وإسناده إلى الابن الآخر للأمير (السابق) وهو الشيخ عبد الله بن خليفة بن حمد آل ثاني.

وقد أدت هذه التغيرات المتسارعة في قمة الحكم في قطر إلى تحريك مؤسسات الإمارة، وإنهاء حالة الركود الطويلة فيها، وتبعتها سلسلة

اجـراءات تصـبّ في اتجـاه التغـيير والإصـلاح المؤسسـاتي والدسـتوري، فصدرت مراسيم بتعديل النظام الأساسي (الدستور والفصـل بـين الإمـارة ورئاسـة الـوزراء، وتحديـد صـلاحيات الأمـير، وتشـكيل مجلـس للـدفاع، والإعلان عن قرب قرب وضع النظام الأساسي الدائم، وإجـراء انتخابـات بلديـة، وعمـل مراجعـة شـاملة للتشـريعات مـن أجـل انطلاقـة شـاملة للحكومة.[96] .

جاءت هذه الخطوات لتضع دولة قطر علـى أعتـاب مرحلـة سياسـية ودستورية جديدة، واصل فيها الأمـير شـعاره بالإصـلاح، فـألغى الرقابـة المباشرة على الصحف، وهو نظام مفروض على الصحف المحليـة منـذ عـام 1985 بشكل صارم يتضمن قيودا في طليعتهـا عـدم التعـرض لأي رئـيس دولـة شـقيقة أو صـديقة بالإنتقـاد والإعتمـاد علـى الوقـائع والمعلومـات الموثوقة.[97] ثم قام سمو الأمـير بإلغـاء وزارة الإعـلام مـن أجـل توسـيع الحريات على الصحف ووسائل الإعلام، وأنشئت "وكالة للإعلام الخارجي" هدفها التعريف بدولة قطر في جميع المجالات وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الإعلامية في الخـارج، والإشـراف علـى ممثلـي ومنـدوبي وسـائل الإعـلام الأجانب في قطر، وعيّن عيسى التميمي مديرا للوكالـة. وكـان إلغـاء وزارة الإعـلام قـد تضـمن بنـدا بإنشـاء مؤسسـة جديـدة مكانهـا هـي "الإذاعـة والتلفزيون"، وعُيّن لها حمد بـن ثـامر آل ثـاني رئيسـا لمجلـس الإدارة (وهـو رئيس مجلس إدارة قناة الجزيرة أيضا).[98]

كما تم توسيع مجلس الشورى لتصبح العضوية فيه خمسا وثلاثين عضوا بدلا من ثلاثين. وقد شكل الهاجس الإقتصادي تحديا كبيرا أمام سموالأمير جراء الدين الخارجي الذي قدر بسبعة مليارات دولار عام 1996، والحاجة إلى تنشيط الإستثمار الأجنبي في مجال الغاز الطبيعي الذي تعد قطر الدولة الأولى من حيث الإحتياطي منه في العالم، وتقليل عجز الموازنة العامة التي تعاني من اختلال كبير.[99]

واستمرت الخطوات الاصلاحية السياسية والدستورية، وأعلنت الحكومة إجراء الانتخابات البلدية في منتصف عام 1997، وكانت المرة الأولى التي تشهد فيها دولة قطر مثل هذه الممارسة الديموقراطية[100]. وأجرى سموالأمير تعديلا دستوريا يسمح بأن يمارس ولي العهد صلاحيات الأمير أثناء تواجده خارج البلاد[101]. وكان سمو الأمير قد أكد في أحد أحاديثه أن دولة قطر غير مهيأة بشكل كامل للديموقراطية وعليها أن تتعلمها كشعب وأسرة حاكمة تجنبا للسير في طريق الديموقراطية ثم الإضطرار لوقفه كما حدث في بعض الدول الأخرى[102]. وهذا يفسر الخطوات المتتابعة والمخطط لها في التغيير الديموقراطي، والمستمرة في ضوء التعبئة الشعبية لهذا التوجه الأميري.

وافتتح الأمير في شباط/ فبراير 1997 ميناء رأس لفان ومصنع قطر للغاز الطبيعي، وهو من أكبر الموانىء لتصدير لتصدير الغاز في العالم[103]. وواصل سمو الامير مساعيه الدستورية بتأكيده وضع دستور دائم للبلاد،

وإنشاء برلمان منتخب عن طريق الإقتراع الشعبي، مشيرا إلى أهمية تطوير النظام السياسي والدستوري في دولة قطر بما يتلاءم مع التحولات الأخرى في المجالات الاقتصادية الإعلامية والاجتماعية[104] .

وتم بالفعل إجراء الإنتخابات البلدية في الثامن العاشر من آذار/ مارس 1999 في دولة قطر، والتي أسفرت عن فوز 29 مرشحا بعضوية المجلس البلدي المركزي، وبلغت نسبة المشاركة 97٪، وتم السماح للمرأة بالمشاركة كمرشحة وناخبة على الرغم من عدم فوز المرشحات الست اللاتي خضن الإنتخابات بأي مقعد في المجلس نظرا للتقاليد والعادات وحداثة التجربة الإنتخابية[105] .

من جهة أخرى وفي خطوة باتجاه مبدأ التسامح بين الأديان أعلنت صحيفة غولف تايمز، نقلا عن السفير الإيطالي في الدوحة، أن الحكومة القطرية سمحت ببناء أول كنيسة في البلد[106]. وواصل سمو الأمير الإصلاح بإصداره قرارا في كانون الأول/ ديسمبر 2000 بالعفو عن 34 سجينا بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك[107]. ورشحت أول سيدة قطرية، وهي الدكتورة غالية بنت حمد آل ثاني للإنتخابات في لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة[108] . وصدر قرار بإنشاء" مجلس العائلة الحاكمة " برئاسة سمو أمير البلاد، وحدد مهامه بأنها معالجة " كل الأمور المتعلقة بشؤون العائلة الحاكمة، وبحث ما يحيله إليه رئيس المجلس من مسائل مرتبطة به[109] . وأصدر سموالأمير أيضا قرارا في تشرين الأول/ أكتوبر

1999 بتكوين لجنة دستورية من 32 عضوا يناط بهم إعداد مشروع الدستور الدائم لقطر خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات[110] .

أما في المجال الإقتصادي، فقد سارت دولة قطر خطوات ناجحة على طريق الإنفتاح الإقتصادي والمالي، استهلت بدعوة حكومية لتسهيل دخول الرعايا من الدول الأوربية والآسيوية في إطار توجه يعطي الأولوية لتشجيع السياحة الترفيهية. وصدر قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الإقتصادي، وسمح بموجبه للمستثمرين الأجانب بتجاوز مساهماتهم نسبة 49٪ السابقة لتصل إلى 100٪ من رأس مال المشاريع في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية كخطوة من أجل تنشيط فاعلية الإقتصاد الوطني[111] .

وتشير إحصاءات مصرف قطر المركزي إلى أن الناتج المحلي خلال النصف الأول من عام 2002 قد بلغ 17840 مليون ريال قطري (قيمة الريال 3، 64 لكل دولار)؛ وتبلغ حصة القطاع النفطي 10800 مليون ريال، وغير النفطي 7040 مليون ريال؛ ويبلغ معدل النمو 27، 7٪، ومعدل التضخم 0، 40٪[112] ، وتصدر قطر 362 ألف برميل نفطي يوميا، ومن الغاز الطبيعي 12، 7 مليون طن أيضا[113].

وقد ظهر تحسن واضح في أداء الإقتصاد القطري من خلال تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق توسيع إنتاجية الإقتصاد، وتقليل الإعتماد على النفط والغاز، وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص، وزيادة الصادرات،

وتطبيق سياسة مالية ونقدية بهدف الوصول إلى معدلات نمو مناسبة، والاتجاه الحكومي نحو الخصخصة، واستقطاب المدخرات الوطنية في الداخل والخارج، وتشجيع الإستثمار، وتحسين أداء الإقتصاد الوطني، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية على التدفق على قطر في مجالات الغاز والنفط والمشاريع الصناعية[114] .

وقد أكد وزير الخارجية القطري ونائب رئيس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني أثناء كلمة ألقاها في "مؤتمر التمويل والإستثمار في قطر" في التاسع من أيلول/ سبتمبر 2002 في لندن أن حكومته عازمة على إرساء قواعد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة شؤون البلاد، وقال: "إن المشاركة الشعبية هي في نظرنا الوسيلة التي نتمكن من خلالها بناء مؤسسات الدولة، وتكريس صلاحيات الهيئات الدستورية والإدارية والقضائية، وتعزيز حكم القانون، وتوفير القدرة على المحاسبة وتقويم العمل الحكومي والإداري، وتحقيق التنمية والتحديث التي نطمح إليها"[115] . وقد نبه الوزير إلى تعدد أوجه التطور الإقتصادي في دولة قطر، ومنه حرية السوق المالية والإقتصادية، وتشجيع الإستثمارات، وتعزيز المبادرة الفردية وتأهيل الخبرات وتشجيع الكفاءات ودعم التبادل التجاري الإقليمي والدولي، ومحاولة خلق قاعدة صناعية تنافسية متطورة[116] .

إن الإشكالية التي تواجه دولة قطر في الحقيقة الحاجة إلى انتهاج سياسة الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي والإعلامي، وبدأت بالفعل

الحكومة سلسلة إجراءات ليبرالية وإصلاحات ديموقراطية سليمة ومخططة وذكية[117].

وهكذا، فإن نظرة تأمل في ما جرى تبين أن سمو الأمير الجديد قد استلم السلطة بدعم من الأمراء في أسرة آل ثاني والشعب القطري كله، وما كان أمام سموالأمير سوى انتهاج طريق الإصلاح والتغيير بدعم لقيه من الفئات القطرية المتعلمة، والشباب، والقوات المسلحة. وبما أن دولة قطر دولة تختلف عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد السكان والظروف الجغرافية، فقد حاول سمو الأمير أن يعطي انطباعا بديناميكية الدولة في قطر، ودورها القيادي في المنطقة وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي[118].

ويلاحظ أن العهد الجديد في دولة قطرقد استخدم بذكاء وحنكة سياسية العامل الدولي والغرب في تدعيم سياسته العربية والإقليمية، وعقد شبكة تحالفات تشمل واشنطن ولندن وباريس وبرلين. وربما كان اعتقاده أن هذه التحالفات مع الدول الكبرى تجعل دولة قطرفي حالة خلق التوازن مع الدول الإقليمية الخليجية في المجلس وخاصة السعودية أو المجاورة ولا سيما العراق وإيران[119].

بل إن الحكم الجديد في دولة قطر ذهب أبعد من ذلك فأقام علاقات مع اسرائيل على اسس تجارية واقتصادية، ولقاءات مع شخصيات "اسرائيلية" على مستوى رفيع، ثم دعا إلى عقد المؤتمر الاقتصادي لدول

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدوحة في تشرين الاول/ اكتوبر 1997، ودعا (إسرائيل) للمشاركة فيه. واستمر في توثيق علاقاته مع واشنطن، وجعل (العديد) قاعدة أميركية متطورة في المنطقة تضاهي قواعدها الإستراتيجية في السعودية والبحرين، وعقد اتفاقات عسكرية مع دول غربية أخرى[120].

الإصلاح الديمقراطي في ظل الحكم الجديد

إن إعلان دولة قطر عن برنامج ضخم من التغيير والتحول الديمقراطي والتوجه الليبرالي في السياسة الداخلية والخارجية. كذلك تجربة السلطة التاريخية لدولة قطر في ظل سلسلة تغيرات مع الحصول على موافقة ورضا الأسرة الحاكمة، ففي ظل هذا التنافس المطلوب بدا واضحا رغبة النخب اعلاء دور الديمقراطية ممارسة وحكما وشرعية، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.[121]

أما العقبة الثانية أمام التحول الديمقراطي في دولة قطر هو الميراث الكبير للدولة منذ عهد المؤسس الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني (1870_1913) المرتبط بالشريعة الإسلامية ومقتضياتها كأساس للحكم.

إن الملاحظ في التجربة الديمقراطية في دولة قطر الناشئة بأنها جاءت من السلطة وليس لها رصيد أو عمق تاريخي أو الممارسة السياسية ذات الأرث التاريخي كالعراق ومصر ولبنان، بل إن دولة قطر من أكثر دول الخليج العربي استقرارا داخليا مقارنة بأحداث البحرين 1921_1938

ودبي 1938 والكويت 1938، فقد ظهرت التجربة القطرية بالمشاركة السياسية في تأسيس مجلس الشورى من التجار والمهنيين والمثقفين من (30) عضوا يمثلون هذا الطيف من المجتمع القطري وخاصة مع ظهور التعليم الحديث وتكوين هذه النخب. والسؤال المطروح قبل الدخول في تفاصيل الإصلاح الديمقراطي في دولة قطر في ظل حكم سمو الامير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، لماذا تحقق هذا الإستقرار في قطر مقارنة ببقية دول الخليج العربي الأخرى؟

لعل من أهم الأسباب في هذا الإستقرار الذي عرفته دولة قطر وخاصة في العقود الأولى من القرن العشرين (بين الحربين العالميتين 1914-1945) يعود إلى:

1- صغر حجم (مساحة) قطر

2- قلة حجم السكان في قطر

3- التماسك المذهبي(السني) في الأغلبية الكبيرة

4- القرابة والنسب بين القبائل القطرية مع الود والإحترام الذي تحظى به أسرة آل ثاني الحاكمة على الصعيد القبلي والشعبي.

5- العلاقة القريبة بين الحاكم سمو (الأمير) والناس على طول الخط، ومعرفته بهموم الشعب ومشكلاته، بحيث نجحت هذه السياسة البسيطة والمتواضعة بين الحاكم والمحكوم إلى استمرار آل ثاني لأكثر من (130) عاما،

لاسيما أن السياسة القطرية التاريخية صريحة تنظر إلى النتائج العملية التي تصب في مصلحة مؤسسة الحكم، مع الحفاظ على السيادة القطرية، والوعي بالإنتماء القطري ومصالحه الخاصة، بحيث تحولت دولة قطر في السنوات الأخيرة إلى مركز جاذب للنخبة العربية السياسية والإقتصادية والاعلامية والرياضية عبر الإعلام (قناة الجزبرة القطرية)(*) أو المنتديات والمؤتمرات، وكلها تقدم للمجتمع القطري جرعات سريعة واضافية من الإنتقال الديمقراطي على الصعيد المحلي والخليجي والإقليمي بل حتى الدولي.(122)

هنا لا بد من الإشارة أن الإنفتاح القطري الليبرالي والديمقراطي سيكون المحك فيه قدرة الحكم والأسرة الحاكمة على قبول وجود نخبة حقيقية وطنية لها شتى الأطياف الأديولوجية، ودعمها ومشاركتها في بنية السلطة، وعملية صنع القرار، وملائمة هذه القوى السياسية والفكرية مع النمو والأنشطة الإقتصادية والإنفتاح العالمي الذي تشهده دولة قطر، والإعتماد على الشعب والنخب السياسية والإجتماعية في عملية البناء أكثر من الخارج.(123)

ظهرت في منطقة الخليج العربي وبشكل خاص في منتصف تسعينات القرن العشرين رياح التغيير في أغلب دول الخليج العربي (قطر/ البحرين/ دولةالإمارات العربية) والتي جاءت مع جيل الشباب من

(*) انظر للتفاصيل عن هذا الموضوع في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

أفراد الأسرة الحاكمة الذين لديهم التعليم العالي، والمرونة في الحكم، بعد أن عرفت هذه الدول الجيل السابق من الحكام الذين تدربوا وعاشوا أزمات الحرب الباردة، والناصرية، والصراع العربي- الإسرائيلي، والفكر القومي، والصراع المصري- السعودي في المنطقة، والشاه في إيران، والخط القومي (البعثي) في العراق.[124]

بدأت أولى الخطوات في دولة قطر في مبادرة التحرك في نوفمبر/ تشرين الثاني 1991 حيث بادرت (50) شخصية ذات الإتجاه الديمقراطي وهم من الطبقة الوسطى بالغالبية ومن المتعلمين إلى توجيه مذكرة إلى الأمير، طالبوا فيها بتفعيل الدستور الذي ينص على إنشاء مجلس وطني منتخب، وإصلاح الجهاز الإداري، ومحاربة الفساد، واطلاق الحريات العامة، واستلمها ولي العهد سمو الاميرالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وقد أحدثت المذكرة ضجة داخلية ورد فعل اعلامي خارجي. الا ان ولي العهد (انذاك) والامير والحاكم الآن الشيخ حمد بن خليفة أدرك حقيقة الأزمة في نظام الحكم ، وتولى مقاليد الحكم عام 1995وسط مباركة غربية واضحة، وبدأ عهد الإصلاح الديمقراطي والسياسي في البلاد، وعمل بشكل عام على عدة مسارات هي:-

1- تكليف لجنة صياغة الدستور وهو جديد في قطر

2- اجراء انتخابات تيابية تستند إلى الدستور الجديد

3- اجراء انتخابات بلدية تشارك فيها المرأة

4- اطلاق الحريات العامة مع عدم المساس بنظام الحكم

5- الغاء سيطرة الدولة على الإعلام والغاء وزارة الإعلام

6- تأسيس قناة الجزيرة القطرية الإخبارية.[125]

بدأ العهد الجديد في دولة قطر بقرار من الحاكم سمو الامير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في كانون الأول/ ديسمبر 1997 يقضي بإجراء أول انتخابات بلدية في البلاد في آذار/ مارس 1999، كخطوة أولى على طريق المشاركة الشعبية في القرار. وقد حفلت الإنتخابات البلدية في 8 مارس/ آذار على نتائج داخلية وخارجية، حيث مثلت عملية إعادة ترتيب البيت القطري من الداخل منذ انتقال السلطة للحكم الجديد عام 1995، فضلا عن أنها عملية للتحول الديمقراطي في الخليج العربي.

وقد صدرت مجموعة من القرارات الهامة بإدخال تعديلات على النظام الأساسي المؤقت للحكم منها:-

1- تعيين ولي العهد الجديد الشيخ جاسم بن حمد

2- الفصل بين امارة البلاد، ورئاسة الوزاراء وتحديد مهام الأخير

3- تشكيل رئاسة مجلس الوزاراء بقيادة الشيخ عبدالله بن خليفة آل ثاني عام 1996

4- تحديد اختصاصات أمير البلاد

5- تشكيل مجلس للدفاع لأول مرة في تاريخ قطر

6- الإعلان عن وضع نظام أساسي دائم واجراء انتخابات للبلدية

7- عمل مراجعة شاملة للتشريعات لتسيير عمل الحكومة

8- الغاء الرقابة المباشرة على الصحف القطرية في قرار صادر في 10 تشرين الأول/ اكتوبر 1995 أنهى دور الرقيب الموجود في كل صحيفة، حيث كان نظام الرقابة المباشرة المفروض منذ عام 1985

9- تم توسيع عضوية مجلس الشورى لتصبح 35 عضوا بدلا من 30 عضوا كما كان في الماضي قبل تولي الشيخ حمد بن خليفة الحكم

وجود أعباء الدين الخارجي وقدره (7) مليار دولار، والحاجة إلى تشريعات اقتصادية جديدة في استثمار الغاز الطبيعي بوجود الإحتياطي الأول للغاز في دولة قطر، وتقليل عجز الموازنة العامة في الدولة.[126]

وقد دخلت دولة قطر مرحلة جديدة في الحياة السياسية والدستورية حيث شملت مجمل مؤسسات الدولة، وقد حفلت التجربة الإنتخابية بالسخونة مع مشاركة المرأة فيها، والتنافس على مقاعد المجلس البالغ (29) مقعدا رغم عدم استيعاب المجتمع التقليدي لفكرة مشاركة المرأة في العملية السياسية والحياة العامة القطرية، وظهرت معارضة المحافظين لهذه المشاركة، ورفعوا مذكرة إلى مجلس الشورى القطري.

وقد أفرزت النتائج الإنتخابية في (29) دائرة، (9) في الدوحة، (20) في المناطق الأخرى، واتسمت الإنتخابات بالهدوء والإقبال

الجماهيري بين 95٪ في الدوحة، و75٪ في المناطق الأخرى، وكان عدد المرشحين (229) مرشحا منهم (6) سيدات، ونسبة الناخبات 45٪ عشرة آلاف سيدة، من إجمالي عدد الناخبين عددهم (22396) ناخبا من أصل 150 ألف مواطن.

ورغم عدم فوز أي سيدة من المرشحات لكنهن حاولن العمل في جد ومثابرة في العملية الإنتخابية. وكان الفائزين ال(29) معظمهم من الشباب، وأنهم من رجال الأعمال، والبيرقراطية الحكومية، حيث الأمل بتولي الشباب من مهام الحكم والإدارة في الدولة، وفي المناصب القيادية والمهمة في أجهزة الدولة. ومن جهة أخرى حصل المجلس على صلاحيات ادارية وقيادية واسعة في الأراضي والطرق، واقتراح الضرائب والرسوم واقتراح السياسات الخاصة بالمحليات. وكانت التجربة في المجلس البلدي خطوة سوف تعقبها خطوات أخرى أوسع في الديمقراطية بوضع الدستور الدائم للبلاد، وتشكيل برلمان عن طريق الإقتراع المباشر للشعب، وهي التجربة الإنتخابية الأولى في دولة قطر.

إن التجربة الإنتخابية القطرية في تكوين المجالس البلدية باعتبارها مكملة لما سبقها من خطوات في طريق التغيير، وتعميق التجربة الديمقراطية، وشكلت دولة قطراستثناء في استمرار تجربة مجلس الشورى دون انقطاع، كما حصل في التجارب الخليجية الأخرى التي ارتبط قيام المجالس الإستشارية فيها ببدايات قيام الدولة.[127]

لم يتوقف سمو الأمير الحاكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عند هذا الحد من حركة الاصلاحات السياسية والادارية والاقتصادية والاعلامية، حيث قَرّر في عام 2000 في مرسوم أميري تشكيل لجنة لإعداد أول دستور للبلاد، ومرسوم إنشاء مجلس العائلة الحاكمة.

وسوف نستعرض ونتابع أبرز المحطات التي حصلت بين (1999/ 2007) في قطر وهي: (128)

الأحداث التي حصلت بين 1999ـ2007

1. الدستور القطري

في 29 نيسان/ ابريل 2003 توجه القطريون إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم على (استفتاء) أول دستور قطري والذي استغرق اعداده ثلاثة سنوات، وجاءت بالموافقة على الدستور بنسبة 96.6 ٪، وهذا الدستور ينقل دولة قطر من العهد الملكي المقيد (المطلق) إلى النظام الملكي الدستوري المقيد رغم ان سمو الأمير يُعين الوزراء، فإن البرلمان له الحق في اقالتهم، واقرار الدستور مبدء المساواة والحريات العامة، وتحريم التعذيب، وحق العبادة، حرية الصحافة، واستقلال القضاء، انشاء مجلس الشورى لاقرار القوانين، وحق التجمع، وانشاء التجمعات المهنية، والفصل بين السلطات، وحق المرأة في الانتخاب والترشيح، وتولي الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية ولكن طبقاً للشريعة الإسلامية.

أيضاً الدستور كان على مفاهيم وركائز إسلامية، وأصبح منصب ولي العهد بالتشاور مع الأسرة الحاكمة وأهل الحل والعقد، ولكن الدستور منع قيام الأحزاب، وأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس وليس الوحيد من مصادر أخرى للحكم، ورغم هذه الانتقادات يبقى الدستور التحدي الحقيقي وهو أن يكون له تنفيذ على أرض الواقع.

2. انتخابات المجلس التشريعي

تم الإعلان عن إجراء أول انتخابات تشريعية في قطر عام 2004، فور الاستفتاء على الدستور الذي نص على قيام مجلس الشورى.

3. المجلس البلدي

تمت في 17 نيسان/ ابريل 2003 أول انتخابات بلدية في دولة قطر لانتخابات المجلس البلدي المركزي.

4. ولي العهد

قام سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة في آب/ أغسطس 2003 بنقل ولاية العهد من ابنه الشيخ جاسم إلى ابنه الاصغر الشيخ تميم، والاعلان عن تقديم الشيخ جاسم استقالته ربما لأسباب صحية أو لصغر سنه.

ثم بعد يومين صدر قرار اميري بتعيين ولي العهد نائباً للقائد العام للقوات المسلحة.

5. القضاء

اصدار قانون ينظم عمل سلطة القضاء وبموجبه ينشأ مجلس أعلى للقضاء لتحقيق الاستقلالية، وضمانات للقضاء من أجل تمكينهم من أداء عملهم، وانشاء إدارة للتفتيش القضائي لمراقبة اعمالهم.

6. الأمن

أَصدر سمو الأَمير في آب/ أغسطس 2003 قانوناً تم بموجبه اعادة تشكيل أجهزة المخابرات، والمباحث، وانشاء جهاز أمن الدولة يتبع له مباشرة.

7. حقوق الإنسان

في مايو/ أيار 2003 أصدرسمو أمير قطر مرسوم بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وضمت شخصيات عامة، وممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان، والحريات العامة، ومراقبة التجاوزات، والوعي بالحريات وحقوق الإنسان، واستحداث أيضاً ادارة بوزارة الخارجية القطرية عن حقوق الإنسان تتولى مخاطبة الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

8. الكنيسة

في فبراير/ شباط 2003 قرّرت دولة قطر بناء كنائس لأول مرة على أراضيها ليتمكن المسيحيون من اداء طقوسهم الدينية بشكل رسمي وعلني.

9. المرأة:

وصلت المرأة في عام 2003 في الانتخابات البلدية الثانية إلى عضوية المجلس البلدي المركزي وأول مقعد لسيدة، وتم أيضاً تعيين سيدة كمدير لجامعة قطر، ونائبة لمدير الجامعة، وأول عميدة بجامعة قطر أيضاً. وأعلن في عام 2003 المجلس الأعلى لشؤون الأسرة استراتيجية وطنية للمرأة لتغيير واقع المرأة الحالي في قطر لتحقيق مشاركة أوسع في العمل والتنمية الواسعة في البلاد، ثم تم تتويج ذلك بتعيين شيخة محمود كوزير للتربية والتعليم كأول وزيرة في الدولة القطرية وفي دول مجلس التعاون الخليجي في حين تم تعيين الشيخة موزة بنت ناصر المسند قرينة أمير قطر تقديراً لجهودها كسفيرة فوق العادة لدى هيئة الامم المتحدة، ومبعوثة خاصة لدى اليونسكو للتعليم الأساسي والعالي، واختيار الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل ثاني أول قطرية وخليجية في المنصب المقرر الخاص لشؤون الاعاقة في لجنة التنمية الاجتماعية للامم المتحدة[129].

والجدير بالذكر أن دولة قطر قد حققت في عام 1997 مقارنة بدول الخليج العربي معدلاً في النشاط الاقتصادي للاناث بلغ 22.1 ٪، وبلغ عدد الاناث القطريات العاملات في القطاع المختلط سوى (38) موظفة عام 1997، ثم زاد إلى (128) قطرية في عام 1998 بعد خصخصة شركة اتصالات قطر فضلاً عن بنك قطر الوطني، علماً ان عدد القطريات ظل

قليلاً مقارنة بالقطريين الرجال في الشركات والمؤسسات الخاصة، حيث بلغ في (13) مصرفاً فيه (2773) موظفاً عام 1998 نسبة عدد القطريات (89) امرأة فقط من بين الاناث الكلي وهو (462) من عربيات وأجنبيات، بحيث النسبة 3٪ من اجمالي العاملين، و 19٪ من اجمالي الأناث [130]

ولابد من الاشارة إلى أن عام 1999 قد شهد تطوراً ملحوظاً في شغل بعض المناصب القيادية لم تكن المرأة قد وصلتها من قبل، حيث تم تعيين وكيلة وزارة في عام 1996، وتعيين خريجتين قطريتين بدرجة وكيل وزارة عام 1999. وتم تعيين إحدى القطريات بمنصب نائب مدير الجامعة، وتعيين أول عميد بجامعة قطر مع اربع وكيلات لأربع كليات، وتعيين العديد كرؤساء اقسام في كليات مختلفة كالتربية الفنية، وعلم النفس، وأصول التربية، واللغة الانجليزية، والاقتصاد المنزلي، ووحدة الدراسات البيئية، واللغة العربية، ورئيسة اقسام في الحاسوب، ثقافة التعليم، الرياضيات، الفلسلفة، والفيزياء. وتشغل المرأة أيضاً مناصب في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، والمنسقة للجان التطوعية، ورئيسة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ورئيسة مجلس ادارة جمعية الهلال الأحمر القومي، ورئيسة مجلس أمناء دار تنمية الأسرة[131].

هكذا شهدت دولة قطر تطوراً ملحوظاً في عدة مجالات المرأة، التعليم العالي، الدستور، الانتخابات، الإعلام، الصحافة، الإستثمار، التجارة والاقتصاد، وقد جاءت هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية من تصور الحكم الجديد من أجل الحفاظ على استقرار دولة قطر أولاً وادراك ان ذلك سيحقق الاستقرار في دولالخليج العربي، والابتعاد عن التطرف في هذه المنطقة المهمة والاستراتيجية وخاصة في صفوف الشباب، أو النظرة السلبية للمواطنين تجاه الادارة والحكومة، وأن تبنى هذه الاصلاحات ضرورية في المنطقة بتعزيز المشاركة الشعبية في العملية السياسية في اتخاذ القرار أو تنفيذه، واقامة المؤسسات الدستورية في كيان الدولة. فضلاً عن حل الخلافات بشكل سلمي وعبر الحوار، والقضاء على التوترات والتكامل العسكري الخليجي للدفاع عن السلم والأمن في المنطقة، وظهر ذلك في انعقاد مؤتمر تحولات حلف شمالي الاطلسي (الناتو) والأمن في الخليج العربي في الدوحة في ابريل/ نيسان 2004(132).

وقد تبع هذا التوجه بالإصلاح في دولة قطر في دخول البلاد لأول مرة في عهد السماح بالعمل النقابي وصدور (قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة) الذي يتيح لأَصحاب المهن المختلفة كالمحامين والأطباء والصحفيين بإنشاء جمعيات والنقابات خاصة بهم، حيث صَدّق على هذا القانون سمو أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني استجابة لمطالب الكثيرين من القطريين الذين طالبوا بضرورة السماح بحرية انشاء الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة في قطر(133).

ثم تبع ذلك انعقاد مؤتمر الديمقراطية والاصلاح في الوطن العربي في الدوحة في 3 يونيو/ حزيران 2004 حيث حضره سمو امير البلاد، وطالب

فيه باستمرار الاصلاح في الواقع العربي، وصياغة رؤية عربية مستقلة للاصلاح بدلاً عن الإصلاح الجاهز القادم من الخارج، وبناء ثقافة جديدة تحل محل ثقافة الهيمنة (134).

واستمرت هذه المسيرة لتصل إلى اعلان الحكومة القطرية بعد نجاح الانتخابات عام 1999، ثم عام 2003 للبلديات، إلى انها سوف تقوم في بداية عام 2007 بعقد انتخابات برلمانية (نيابية) قطرية من أجل تشكيل البرلمان يهمل كل (مجلس الشورى) القطري الذي كان قائماً آنذك.

السياسة الاقليمية والدولية الجديدة لقطر

كانت الاستراتيجية الأمنية السابقة حتى عام 1990 تقوم على مواجهة أخطار أخرى في منطقة الخليج العربي لا سيما في ظل حماية الأنظمة الوراثية من قبل الولايات المتحدة، والحفاظ على تدفق النفط باستمراره ومراقبة التسلح الخليجي، والحفاظ على التوازن العسكري في الشرق الاوسط، ومواجهة الأطماع الإيرانية في هذه المنطقة الاستراتيجية.

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الحرب الباردة والقطبية الثنائية، ثم أحداث الكويت عام 1990/ 1991، وتفجيرات 11 أيلول/ سبتمر 2001 التي أدت إلى قيام حرب جديدة وطويلة الأمد ضد ما سُمّي (الارهاب)، وهذِه المعطيات الجديدة غيّرت من أسس الأمن التقليدية، وبداية الحقبة الامبراطورية الامريكية العالمية، ليصبح أمن الخليج العربي

جزءاً من الأمن الاقليمي والعالمي، ثم لا يمكن تجاهل طبيعة العلاقات الاقتصادية بين أمريكا والدول الأوروبية والدول الخليجية التي تقوم على استيراد المواد الاولية كالنفط والغاز الطبيعي وغيرها من ضرورات الثورة الراسمالية الصناعية[136].

إن الزلزال العالمي في سبتمر/ ايلول 2001 قاد حتماً إلى تحولات استراتيجية عميقة في العالم، ومنح السياسة الامريكية شرعية التدخل العسكري في أي منطقة من الشرق الاوسط خاصةً والعالم عامةً. حيث تم وضع الوطن العربي ومنطقة الخليج العربي خاصةً في قلب لعبة الصراعات والتوازنات العالمية الجديدة، والتي تمثلت في اتجاه دول الخليج العربي إلى الدخول في اتفاقيات دفاعية ثنائية مع الدول الكبرى بعد احداث الخليج عام 1990/ 1991، والتي كانت من ابرزها حق واشنطن في التدخل في المنطقة واستخدام القوة الامريكية بحسب القواعد الامريكية في المنطقة، ومن بينها الاتفاقية التي وقّعتها دولة قطر مع وزير الدفاع الامريكي (السابق) دونالد رامسفيلد بشأن بناء (قاعدة العديد العسكرية) (وقاعدة السيلية الجوية) في كانون الاول/ ديسيبر 2002 في محاولة أمريكية لترتيب البدائل اللوجستية، وقد جاء في الاتفاق القطري – الامريكي اعتبار هذه القواعد منشأت امريكية مستقلة تتبع مباشرة الحكومة الامريكية[137].

وقد انعكس هذا التعاون القطري – الامريكي في وضع هذه القواعد العسكرية تحت تصرف الجيش الامريكي البرية والجوية في العدوان على

العراق في آذار/ مارس 2003 وأصبحت (قاعدة السيلية) مقراً للقيادة الوسطى المركزية الامريكية وموقعاً لادارة العمليات الحربية الامريكية ضد العراق، وتم نقل ثقل العتاد العسكري الامريكي من قاعدة الامير سلطان العسكرية السعودية إلى دولة قطر[138].

ويبدو إن هذا الدور القطري الجديد في السياسة الإقليمية (الخليجية) للولايات المتحدة تدخل فيها الدوحة في مرحلة ومكانة جديدة في السياسة الامريكية كثقل استراتيجي وعسكري في المنطقة.

السؤال المطروح
ما هي مقومات السياسة القطرية الاقليمية الجديدة؟

يعترف صُنّاع القرار في دولة قطر بأن سياسة بلادهم تنبع من محددات جغرافية وسكانية وتاريخية واقتصادية وسياسية إذ تفرض عليها اتباع سياسة خارجية خاصة بها، حيث ترتبط بكبر مساحة الدولة، وعدد سكانها، ومواردها الاقتصادية، ووضعها التاريخي، ومشكلاتها الداخلية، بحيث يعتقد هؤلاء ان دولة قطر على الرغم من عدم وجود مقومات متميزة لها الا انها قرّرت ان تلعب دوراً إقليمياً كبيراً.

بالتاكيد فإن دولة قطر تمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة في مجال الطاقة حيث يبلغ متوسط الانتاج القومي من النفط عام 2001 حوالي 631 ألف برميل، فيما بلغ انتاج الغاز الطبيعي في العام نفسه حوالي 1600 مليون

قدم مكعب، هذا فضلاً عن السير في طريق المشاركة الشعبية والاصلاحات السياسية.

أما المقوم الثاني للسياسة القطرية الجديدة، فهو الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي الدولة، وعدم تهديد أمنها القومي، وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، في ان يكون لدولة قطر دور اقليمي اكبر بحيث يضمن لها (مركزاً) مرموقاً اقليمياً ودولياً، وعلاقات قوية وممتازة مع القوى الكبرى (خاصة الولايات المتحدة).

وبهذا فإن السياسة الخارجية القطرية تنطلق من فكرة أو رؤية أن مواردها الاقتصادية تؤهلها للعب هذا المركز دولياً واقليمياً يفوق مساحتها الجغرافية وقلة سكانها لكي تقوم بدور قيادي في الشرق الأوسط.

وقد مضت دولة قطر على الرغم من ذلك في تحقيق أهدافها في كافة المستويات، واستطاعت أن تستقطب الأوساط في أكثر من (100) مؤتمر إقليمي ودولي حتى منتصف عام 2007، من أبرزها مؤتمر الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومؤتمر القمة الإسلامية، ومؤتمر منظمة التجارة العالمية ومعارض ومؤتمرات عن الديمقراطية، والشريعة الإسلامية، والعراق، وفعاليات رياضية التي تستضيفها الدوحة في كل عام.

من جهة أخرى حاولت دولة قطر بذل مساعي كبيرة وجهود الوساطة من أجل تسوية النزاعات مثل أزمة التماثيل في افغانستان عام 2000، وأزمة السودان الداخلية 2004، وأزمة الحكم في الباكستان، واستضافة

بعض المسؤولين العراقيين بعد عام 2003، واستضافة قاده شيشان، وقاده من حركة حماس، وقاده من جبهة الانقاذ الجزائرية وشخصيات من الحكم السابق بالعراق بعد عام 2003،وحل ازمة لبنان عام 2008 باجتماع للفرقاء اللبنانيين في الدوحة.

وتتحرك السياسة القطرية في اتجاهات أساسية الاتجاه الأول (الاتجاه الخليجي) من حيث مشاركة دولة قطر على المستويات كافة في مجلس التعاون الخليجي في سياق ثنائي وجماعي، وقضية أمن الخليج، وتفعيل التعاون الاقتصادي، وتعزيز العلاقات القطرية – الاماراتية، والقطرية – السعودية في حل الخلافات القائمة، والتعاون المشترك وقامت الدوحة في محاولة حل الخلاف الاماراتي – الايراني حول الجزر العربية، ومن خلال زيارة مبعوثين قطريين إلى طهران في 2000، 2001، من قبل امير دولة قطر لحل المشاكل الإيرانية مع دول الخليج العربي. ثم التعاون مع الكويت عام 2002 في لجنة عليا مشتركة للتعاون وحل الأزمات أو الخلافات دبلوماسياً. أما العلاقات بين دولة قطر والبحرين، فقد تحولت بعد حل الخلافات الحدودية بقرار محكمة العدل الدولية، وتبادل زيارات الأميرين إلى تشكيل اللجان العليا في القضايا الاقتصادية المشتركة.

أما (أمن الخليج) فإن دولة قطر تنظر إليه بعد احداث الخليج عام 1990/ 1991 من خلال ابرام الاتفاقيات العسكرية مع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، والترحيب بالوجود العسكري الامريكي في دولة

قطر، كدولة (حليفة وصديقة)، وهي تتفق مع رؤى دول الخليج العربي الأخرى في ضرورة الوجود العسكري الأمريكي لمواجهة التهديدات وخاصة التهديدات الايرانية النووية، وعدم استقرار العراق، وظاهرة العنف والأرهاب.

الاتجاه الثاني(العربي)، حيث تعمل السياسة القطرية على بناء شبكة علاقات قوية مع الدول العربية. وتُعّد قضية فلسطين الأولى في اهتمامات دولة قطر، حيث تم افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم سفارة بعد قيام دولة فلسطين عام 1988 في الجزائر، والالتزام بقضية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وبلورة دولة قطر تدخلاتها لحل الازمات الاسرائيلية – الفلسطينية بشكل مباشر في الاعوام (2003/ 2007).

أما قضية العراق، فقد أكدت دولة قطر أكثر من مرة على لسان مسؤوليها رفض العمل العسكري على العراق، ومن جهة اخرى اعلنوا ومن بغداد ان لهم علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، وأن القوات العسكرية الامريكية موجودة في(قاعدة العُديد)، وانها دولة في وضع لا يسمح لها بان تمنع الامريكيين من استخدام قواعدها العسكرية في ظل اتفاقيات مكتوبة بينهما.

وأما في مجال الوساطة فقد عملت دولة قطر في مسارات عديدة لتأدية دورا محوريا لتسوية الخلافات العربية – العربية من جهة والامريكية – العربية من جهة أخرى، كما حصل بين السودان والولايات المتحدة،

وسوريا والغرب، والعراق والغرب قبل الحرب، والفلسطينين فيما بينهم ولبنان وغيرها.

أما في المجال العالمي، فقد اتجهت دولة قطر في تحركاتها الدبلوماسية في مختلف دول العالم، في بناء علاقات بين دولة قطر وروسيا، واتفاق دفاعي مع بريطانيا، وجولات سمو أمير قطر إلى اوروبا لدعم التعاون التجاري والاقتصادي كما حصل مع فرنسا والمانيا وبريطانيا ثم فنلندا وبولندا والمجر ورومانيا. هذا فضلاً عن العلاقات الاستراتيجية المميزة مع الولايات المتحدة، والزيارات المتبادلة بينهما، والشراكة بعد عام 2001، وزيارة سمو أمير قطر إلى البرجين اللذين تعرضها للانهيار وتقديم العزاء لأهالي الضحايا، ثم زيارته بعد الحرب على العراق مباشرة (مايو/ ايار 2003) إلى واشنطن مما فيه دلالة على مستوى العلاقات بين البلدين، وقدّم الكونغرس الامريكي الشكر لدولة قطر على دعم القوات المسلحة الامريكية وقوات التحالف خلال العمليات في العراق. ثم تبعها زيارة جورج بوش الابن في الشهر التالي الى دولة قطر وهي الاولى لرئيس امريكي لدولة قطر، وعززها التعاون العسكري بين الجانبين [139].

واستمرت دولة قطر في لعب دور إسلامي مع انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي بالدوحة عام 2000، ورئاسة الاتحاد، حيث حاولت معالجة أزمة افغانستان، ودورها في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية عام 2001، ودعم القضية الفلسطينية من خلال

هذا الدور. وبهذا تسعى دولة قطر في واقع الحال إلى أن تكون لها مكانة ودور مركزي اقليمي وعالمي رغم انه غير مدعوم بامكانات، بل برغبة وطموح القيادة في فهم واستيعاب المتغيرات السريعة العربية والإقليمية والدولية.

هل قطر نموذج للخليج العربي؟

يرى الكاتب الفرنسي المعروف باسكال بونيفاس [*] Pascal Boniface أن قطر دولة خليجية صغيرة، وربما قناة الجزيرة الفضائية اعطتها بُعداً جديداً. ثم استضافت الإمارة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 قمة منظمة التجارة الدولية، واستضافة مركز القيادة الامريكية الوسطى المسؤولة عن الحرب على العراق، وتشتهر قطر بشراء المحترفين المعروفين بكرة القدم، وبروز مظاهر الانشطة العالمية الرياضية ومنها الدورة الاسيوية عام 2006 في الدوحة، هذا مع ما تشهده دولة قطر من تحديث واصلاح ديمقراطي من الدستور إلى البرلمان إلى البلديات، ثم الاعلام، وحرية التعبير، وحقوق المرأة، والقضاء المستقل، وحرية التجميع، وحرية المعتقد.

إن التقارب الاستراتيجي الامريكي – القطري هو خيار العقل لا العاطفة حسب بونيفاس لأن قطر دولة صغيرة ومحشورة في مثلث صعب وكبير يضم (العراق/ السعودية/ ايران).

لا تتحمل الامارة أية مواجهة على اراضيها، وتخشى من منافسة جاراتها الكبرى. ومن جهة اخرى الحكم الجديد في دولة قطر مقتنع بان الوجود الامريكي في دولة قطر الدائم لا خيار لقطر الا التعامل معه في هذا الوجود، وذلك لمصلحة البلاد ولتحقيق الفائدة من الدعم الامريكي التقني

(*) مدير مؤسسة العلاقات الدولية والاستراتيجية بفرنسا.

والتعليمي،.هذا على الرغم من ميول سمو أمير قطر للتعامل مع الفرانكفونية ومع فرنسا، وله علاقات وثيقة لسنوات مع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، حيث قام بعدة زيارات إلى باريس، ومعرفته باللغة الفرنسية، الا ان الاتجاه العام هو الميول نحو الموجة الامريكية في هذه الامارة بحيث يحضر الرؤساء الامريكيون السابقون إلى الدوحة مثال بيل كلينتون وزوجته، وحضور كبار رجال الأعمال، والاساتذة الجامعيين وتوجد جامعات امريكية في الدوحة، وحضور المستشارين في الوزرات القطرية.

علماً ان سمو الأمير يسعى إلى توازن مع فرنسا بحيث ان الميزان التجاري عام 2002 يميل لصالح فرنسا بمبلغ 628 مليون يورو، وقعت دولة قطر عقداً مع شركة ايرباص للطيران الفرنسية بمبلغ 5 مليارات دولار لشراء طائرات من طراز جديد. ولهذا تحولت دولة قطر إلى نموذج اليابان في آسيا من الناحية الاجتماعية والثروة، حيث الناتج المحلي الاجمالي للفرد القطري يزيد عن 30 الف دولار سنوياً، وهي تمتلك ثالث مخزون عالمي للغاز الطبيعي بعد روسيا وايران. وتوظف هذه الامكانات في التنمية الوطنية، مع مجيء العمال الاجانب الذين يمثلون ثلث السكان في دولة قطر.

هذا وتراهن دولة قطر على الرياضة ليكون لها موقع عالمي، حيث تنظم بطولات عالمية في كرة المضرب (التنس)، وسباق الدرجات وألعاب القوى، وتستعين بلاعبين محترفين من افريقيا وامريكا اللاتنية وتمنحهم الجنسية القطرية للحصول على الميداليات الذهبية، والألقات العالمية مثل

الكيني (الاصل) ستيفن شيرونو واسمه سعيد شاهين في عقد بالعاب القوى مدى الحياة بعد ان حصل على ذهبية باريس في آب/ اغسطس 2003. ونفس الشيء مع العديد من لاعبي كرة القدم في صفوف الاندية القطرية ثم المنتخب القطري رغم رفض الاتحاد الاوروبي الموافقة على هذا المشروع. ويشهد الدوري القطري لكرة القدم مشاركة لاعبين معروفين مثل باتيستوتا، ولوبوفو، وايفسنبرغ، وغواردیوالا مقابل اجور شهرية بين 100-200 ألف يورو، ونظمت في نجاح كبير دولة قطر دروة الألعاب الاسيوية عام 2006 وهي السباقة عربياً في هذه الالعاب وهي الاكبر عالمياً بعد الاولمبياد وكأس العالم لكرة القدم، حيث حققت دولة قطر نجاحات ادارية وفنية والفوز بميداليات عدة ذهبية.

وتسعى دولة قطر إلى بوابة التعليم حيث تعمل مؤسسة قطر في بناء مدينة علمية وتعليمية متكاملة بـ 250مليون يورو لاستقبال الطلاب من الداخل والدول الخليجية والعربية، وبدعم من المناهج والخبرات والجامعات والاساتذة من الولايات المتحدة وبريطانيا ثانيا[140].

هكذا فإن الحكم الجديد في دولة قطر، مُدرك ايضاً بان امن الخليج العربي واستقراره يعتمد على الانفتاح والاصلاح الديمقراطي، ومواكبة تطورات العصر، مع دخول الولايات المتحدة على خط الاصلاح السياسي الذي يدفع دول المنطقة نحو السير بالمشاركة السياسية، وحكم القانون،

وحقوق المرأة، لأنه بعكس ذلك سيشهد الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي حالة ارتباك وربما فوضى.

كما وضعت دولة قطر خطاها على الطريق في خطوات إصلاحية متسارعة بفضل حكمة وبراعة الحاكم سمو الامير الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني امير دولة قطر وحسن سياسته وقراءته العميقة والصائبة للاوضاع العربية والدولية وطموحاته في ان تكون لبلاده مكانتها الخليجية والعربية والاسيوية والدولية [141] لتكون دولة قطر في نظر الكثير من المراقبين في الغرب سواء في امريكا واوربا نموذجاً للامارة الخليجية التي تتوافق وتتكيف مع المتغيرات السريعة الاقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واعلامياً ورياضياً.

الفصل الرابع

قناة الجزيرة الفضائية.

الاعلام القطري الجديد

4

أولا: قناة الجزيرة – الولادة والنشوء.

ثانيا: مصادر تمويل الجزيرة.

ثالثا: برامج الجزيرة – اشكالية الرأي والرأي الآخر.

رابعا: مواقف غير عربية من الجزيرة.

خامسا: الجزيرة في عيون الرأي العام العربي بين الانتقاد والتأييد.

قناة الجزيرة الفضائية
الإعلام القطري الجديد

أولا: قناة الجزيرة: الولادة... والنشوء.

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين تطوراً في القنوات الفضائية العربية من خلال البث المباشر على امتداد الساحة العربية بين فضائيات محلية عربية، وأخرى في الغرب. وتشكل أهم هذه الفضائيات، شبكة قناة الشرق الأوسط MBC، وشبكة راديو وتلفزيون ORBIT في روما، وشبكة راديو وتلفزيون العرب ART، وتلفزيون المستقبل من لبنان وشبكة لبنان الفضائية LBC، وقناة الجزيرة في الدوحة، وشبكة أخبار العرب ANN في لندن، بحيث وصل عدد هذه الفضائيات في نهاية العام 2000 من آسيا إلى أوروبا حوالي 100 قناة تلفزيونية فضائية[142].

وتُفسَّر هذه الظاهرة كدليل على تزايد شعبية وسائل الإعلام الجديدة، وعدم ارتياح الكثير من العرب لتغطية وسائل الإعلام المرئية الحكومية لقضايا المنطقة والشؤون الداخلية[143]. ومن بين هذه القنوات تبرز قناة الجزيرة القطرية كمحطة تعمل على مدار الساعة بصفة محطة إخبارية[144]، واختارت لها نظاماً تكنولوجيا متقدماً لتعرض الأخبار والتقارير الحية والمباشرة ومختلف البرامج الثقافية والرياضية والاقتصادية؛ وأسست لها

مكاتب في عدة عواصم ومدن عربية وأجنبية[145]، ونجحت القناة عن طريق توليفة إخبارية جريئة، وبرامج حوارية ساخنة في جذب أعداد كبيرة من المشاهدين المتشوقين لمتابعة الحوارات العلنية بين المعارضين السياسيين وأنصار حقوق الإنسان والإسلاميين المتشددين يحاورون مسئولين حكوميين وخبراء أكاديميين، وكان الجدل حول القومية العربية في مواجهة الإقليمية المحلية الأكثر جذباً للاهتمام بين المشاهدين في برنامج (الاتجاه المعاكس). وينظر إلى هذه القناة على أنها أحد توجهات دولة قطر الجديدة .ويبدو أن العامل الأساس في بروز القناة واستمرارها،، هو رغبة الدولة في أن تمنح هذه القناة قطر صوتاً خليجياً وإقليمياً ودولياً كبيراً، وهو جزء من إحساس جيل الشباب في الخليج العربي بأهمية الفضائيات إعلامياً في مجاراة التطورات السياسية والاقتصادية الدولية[146].

وقد ظهرت القناة بعد إلغاء وزارة الإعلام ورفع الحظر على الإعلام ومنها الرقابة، وإعطاء حرية أكبر لإبداء الرأي عبر الصحف. ومثلّت القناة نوعاً من الإعلان بأن الحكم الجديد في قطر يتبنى الحريات العامة ومنها الرأي والرأي الآخر على أرض الواقع وليس بشكل دعائي، كما منحت الحكم الجديد شهادة عن تبنّيه للديمقراطية[147]. وتم عرض قضايا حساسة كانت محرمة سابقاً، وأعطت هذه الفسحة من الحرية شعبية كبيرة للقناة أظهرت تميُّز دولة قطر عن سواها في المنطقة[148].

رغم ذلك، فهناك آراء أخرى حول دوافع وظروف إنشاء القناة بين المثقفين العرب والمراقبين، فهذا الدكتور جلال أمين يرى أن الجزيرة ظاهرة مصاحبة للعولمة[149].

ويرى الدكتور عبد الوهاب الأفندي أن قناة الجزيرة ولدت من زخم الزلزال المزدوج الذي ضرب المنطقة في بداية التسعينات وتمثَّل في انهيار المعسكر الشيوعي وانفراط ما بقي من تضامن عربي محدود غداة أحداث الكويت 1990، ومن ذيول ذلك انهارت مسلمات كثيرة، وسقطت محرمات. وانكشفت حقائق كثيرة كانت محجوبة.[150].

على كل حال، فقد بدأت فكرة إنشاء القناة في ذهن فريق من المعدّين والمذيعين والفنيين الذين تركوا أعمالهم في شبكة BBC العربية في لندن.

فسارعت الحكومة القطرية لتقديم الدعم المالي لمشروع القناة الجديدة والبالغ 140 مليون دولار عام 1996 وعلى مدى خمس سنوات على شرط أن تحقق استقلالها من الإعلانات التي تُبثُّ عبرها[151].

لم تأتِ هذه الخطوة خارج نطاق الإصلاح في الدولة القطرية، فقد جاءت بعد إنشاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، ودعم دائرة النشر والمطبوعات والوكالة القطرية للصحافة، والمجلس الوطني للآداب والفنون، وإصدار ثلاثة صحف يومية بالعربية هي الشرق والرياح والوطن، وصحيفتين بالإنكليزية هما Gulf Time و The Peninsula، ومجلتين بالعربية هما قطر الخير والدوحة للجميع[152].

وعندما قرر سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة إنشاء قناة الجزيرة أعرب عن رغبته في إنشاء قناة تقدّم صورة جديدة عن دولة قطر وتنتقل إلى العالم الخارجي، وتحقق ذلك في شباط/ فبراير 1996، وبدأت القناة البث بعد تسعة أشهر من الإعداد والتكوين في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 على أساس إقامة شبكة فضائية عربية[153].

قد يتساءل الكثيرون عمن يكون صاحب فكرة إنشاء القناة؟ إن الإجابة تجدها بأنه سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، منذ كان ولياً للعهد في آب/ أغسطس 1994[154]، وتواصلت الأفكار بعد ذلك مع تعيين سمو الأمير لجنة من ثلاثة أعضاء. انتقلوا إلى لندن حيث تباحثوا حول سبل إنشاء القناة وتهيئة كادرها الفني والإداري، وبدؤوا سلسلة اتصالات مع صحفيين عرب مقيمين في لندن للعمل في القناة الجديدة، وكانت هيئة إدارة القناة قد تم تعيينها بقرار صادر عن مجلس الوزراء القطري في العام نفسه، 1996[155].

وتتكون هذه الهيئة من سبعة أعضاء، عُيِّنوا لفترة تمتد إلى ثلاث سنوات، وهم من القطريين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 34 و 47 سنة. واستفادت القناة حقيقة من فرصة تسريح أعداد كبيرة من الموظفين في شبكة BBC وأصبح لها كادر من الإداريين والإذاعيين والمراسلين والصحفيين ذوي خبرات واسعة وغنية، وسارعت القناة إلى توقيع عقود مع

حوالي 120 منهم، وتعهدت بان تمنحهم حرية التعبير في البرامج والتقارير التي سيقدّمونها عبر القناة[156].

وهكذا، فإن تأسيس الجزيرة منذ البداية كان غير معروف لدى العرب والغربيين، وقد بقي بعض أعضاء الجزيرة يمارسون علمهم في لندن، وانتقل الآخرون إلى الدوحة. ومن بين أشهر اثنين من المعدّين والمقدمين لبرامج الجزيرة المثيرة هما فيصل القاسم انتقل من لندن إلى الدوحة، وسامي حداد الذي بقي في مكانه في لندن.

وبدأت القناة البث بواقع ست ساعات يومياً، ثم ازدادت إلى 12 ساعة حتى وصلت إلى 24 ساعة يومياً في الأول من كانون الثاني/ يناير 1999، ووصل عدد كادرها إلى 497 شخصاً،(157) ولديها اكثر من خمسين مكتباً في مدن وعواصم حول العالم. يجمع مركزها في الدوحة مكاتبها الرئيسة في بناية واحدة، وهي تضم موظفين من مختلف الجنسيات العربية من سوريين ومصريين وعراقيين وفلسطينيين وجزائريين وغيرهم[158].

وقد نجحت القناة خلال فترة قصيرة من عمرها في أن تحقق إنجازات إعلامية باهرة على المستويين العربي والعالمي، وازدادت مكانتها في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وتغطيتها لحرب أفغانستان والبث الإخباري المتواصل على مدى 24 ساعة إلى العالم بحيث وصلت إلى المشاهد الأميركي والأوروبي وتحولت إلى صوت الشرق الأوسط في الغرب[159].

وحظيت باهتمام كبير من قبل القنوات الفضائية الغربية مثل CBC وMSNBC وCNN التي تابعت شرائطها وتقاريرها الإخبارية وتغطيتها للمعارك في أفغانستان. وأصبحت الجزيرة مرجعاً أساسياً للقنوات الغربية الفرنسية والألمانية والبريطانية وغيرها، إذا لم تستطع هذه القنوات تغطية أحداث حرب أفغانستان. وأصبحت الجزيرة مرجعاً أساسياً للقنوات الغربية الفرنسية والألمانية والبريطانية وغيرها، إذا لم تستطع هذه القنوات تغطية أحداث حرب أفغانستان حيث ظلت الجزيرة الرئة التي تنقل عن طرفي الحرب وخاصة الطرف الأفغاني غير المعروف بالنسبة للغرب، وظلت الجزيرة القناة الوحيدة الأقدر على بث الأخبار والتقارير الحيّة والمسجلة والطازجة[160].

ثانيا: مصادر تمويل الجزيرة:

كانت دولة قطر تأمل أن تستطيع القناة بعد خمس سنوات من تأسيسها أن تستقلّ مالياً، وحاولت القناة من جانب آخر أن تجد لها مصادر دخل مثل الإعلانات والاتصالات الهاتفية المباشرة في إطار التوجه نفسه للقنوات التلفزيونية الفضائية العربية. وتبدي القناة نوعاً من التكتم في بيان ميزانيتها، وهي تصرف مبالغ كبيرة لتغطية العناصر الأساسية في برامجها وهي التقارير الإخبارية، وإنتاج البرامج التسجيلية، والإنتاج وحده يكلف نحو عشرة ملايين دولار، فضلاً عن نفقات المكاتب التي تشمل خمسين مدينة في العالم[161]. ويوضح الشيخ حمد بن ثامر، رئيس مجلس إدارة القناة ، أنه من

المؤمّل أن تستقل القناة في اعتماداتها المالية في المستقبل القريب، وأنها (سوف تكون قادرة على تمويل نفسها بحدود ثلاث إلى أربع سنوات)[162].

وتسعى قناة الجزيرة بعد أن تستقلّ في مواردها إلى إنشاء شركة متحدة، مع أنها تبدو خطوة صعبة لعدم إمكانية إيجاد موارد بديلة عن الحكومة القطرية تُساهم في هذه الشركة، وسوف تفقد إلى حد كبير قدرتها على إثارة القضايا الخلافية التي تُطرح اليوم وتكون بذلك أشبه بالقنوات الفضائية العربية الأخرى مثل LBC و MBC والمستقبل كقنوات إعلانية في بعض برامجها تسعى إلى توفير الموارد المالية لها. وتأتي أغلب الطلبات على الإعلان من منطقة الخليج العربي، وخاصةً المملكة العربية السعودية، ومن بعض الدول العربية أو المنظمات والجمعيات العربية في أوروبا وأميركا[163].

وعندما بدأت قناة الجزيرة البثّ، منحت احتكار الإعلان فيها إلى "شركة تهامة للإعلان" السعودية، وتم الاتفاق من خلال الشركة بين الحكومة السعودية والجزيرة على الإعلان فيها، إلاّ إن هذا الاتفاق أُلغي في شباط/ فبراير 1999 من قبل الرياض، واضطرت الجزيرة إلى الاتفاق مع شركة إعلانات أخرى هي "أنترناشيونال كولف سبيس" في كانون الثاني/ يناير 2000، ولها فرعان في دبي والدوحة. وقد رفعت قناة الجزيرة دعوى قضائية على شركة تهامة أمام المحاكم القطرية لإلغائها العقد من جانب واحد وطالبتها بمبلغ ثلاثة ملايين دولار كتعويض. هذا وقد بلغت المواد

الإعلانية التي أذاعتها المحطة 40 – 45 دقيقة كمعدل يومي في العام 2000[164].

ويشير الدكتور في العلوم السياسية في الولايات المتحدة إدموند غريب إلى أن الجزيرة واجهت أزمة مالية حقيقية في مطلع العام 2001، فلم يتبقَ من ميزانيتها سوى 24 مليون دولار هي هبة الأمير. واستطاعت أن تتجاوز الأزمة عن طريق الإعلانات، وبيع بعض البرامج الوثائقية والتقارير والصور الخاصة، وتأجير المعدات لمحطات أخرى، وقد غطت هذه نسبة 15٪ من مصروفات القناة في العام 2001، وتأمل الإدارة أن تغطي نسبة اكبر تصل إلى 40-60٪ في نهاية العام 2001. وهناك مساع تُبذل لأن تنفّذ القناة خطة خصخصة على أساس تغطية نفقاتها في السنوات القليلة القادم[165].

وفي إطار إيجاد موارد مالية جديدة، تعكف الجزيرة على إصدار "سلسلة كتاب الجزيرة"، وهي سلسلة وثائقية لأهم البرامج الحوارية ألا وهو: "شاهد على العصر"، ويقدمه الصحفي أحمد منصور (مصري)، ويستضيف فيه شخصيات سياسية واجتماعية ساهمت في صنع الأحداث في تاريخ العرب المعاصر. وتم الاتفاق بين القناة واثنتين من مؤسسات النشر العربية في بيروت هما "دار العلوم العربية" و "دار ابن حزم" لتوزيعها على وكلائهما في الوطن العربي والعالم الإسلامي وعبر شبكة توزيع الكتب بواسطة الإنترنت www.neelwafurat.com وكان الكتاب الأول بعنوان جيهان السادات

شاهدة على عصر السادات وصدر عام 2002، وسوف تتبعه كتب: حسين الشافعي شاهد على عصر ثورة يوليو، والفريق سعد الدين الشاذلي شاهد على هزيمة يونيو ونصر أكتوبر، والأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود شاهد على عصر الملك عبد العزيز وأبنائه، والشيخ احمد ياسين شاهد على عصر حركة حماس، وتهدف القناة عن طريق هذا المشروع إلى توثيق تسجيلات الشخصيات هذه من جهة وتسويقها على شكل كتب كموارد مالية إضافية للقناة من جهة أخرى[166].

وقد نشرت مجلة فوربس الأميركية الأسبوعية (وهي متخصصة بالشؤون المالية) في أحد أعدادها لشهر آذار/ مارس 2002 خبراً مفاده أن قناة الجزيرة تواجه تراجعاً في ميزانيتها رغم أنها حظيت بسمعة وشهرة كبيرة في العالم، ولكن من المحتمل أن تكون قد تكبدت خسائر بلغت قيمتها أربعة ملايين دولار من جراء الانخفاض في حجم الإقبال على الإعلان فيها . وتأمل قناة الجزيرة أن يصل عدد مشاهديها في العام الحالي إلى حوالي 30 مليون، وتعويض خسائرها بإيجاد وسائل إعلانية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات في منطقة الخليج العربي، ومنها "شركة جنرال موتورز" الأميركية و"شركة كرافت". وتتفاوض قناة الجزيرة مع شركات تشغيل كوابل البث التلفزيوني الدولية لدفع رسوم مقابل اشتراكها في خدمة القناة الفضائية[167].

وفي خطوة مفاجئة، أعلنت "الشركة العربية للتوزيع الرقمي" (ADD) أن الجزيرة قرّرت الانضمام إلى باقة "الأوائل" المشفرة التي تديرها الشركة، وتشفير القناة على القمر "نايل سات"، أي القمر المصري، وإيقاف بثّها المفتوح. وقال جون تايدمان، الرئيس التنفيذي للشركة العربية للتوزيع الرقمي، إن هذه الخطوة (تمثل حدثاً هاماً في تطور التلفزيون المدفوع في الشرق الأوسط). وتباينت آراء المراقبين حول تفسير أسباب تشفير قناة الجزيرة، فيرى البعض أن إدارة القناة أدركت أن عصر الخدمات المجانية للقنوات العربية سينتهي قريباً، وان قنوات عربية أخرى ستقوم بنفس الخطوة، فيما يرى آخرون أن القرار يعبِّر عن ثقة القناة بنفسها واقتناعها بأن مشاهديها سيتابعونها أينما ذهبت. وأعرب إعلاميون عن الرأي بأن ارتفاع تكاليف التشغيل عموماً ربما كان هو السبب، ولاسيما أن الإعلانات في الجزيرة لا تغطي إلاّ جزءاً يسيراً من التكاليف. ويقدّر هؤلاء أن هذه الصفقة تقدم لقناة الجزيرة بضعة ملايين من الدولارات ستدفعها الشركة العربية لصالح الجزيرة سنويا، وتأمين الشركة لمزيد من الإعلانات لصالح القناة. (168).

ويبدو أن اقتناع إدارة قناة الجزيرة بإبقاء حرية الطرح واستقلالية برامجها وتقاريرها الإخبارية هو الذي يجعلها تتمسك بالدوحة التي وفّرت لها هذه الأجواء. وقد سبق لوزير خارجية ونائب رئيس الوزراء في دولة قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني أكّد أن حكومته ترعى قناة الجزيرة، لكن لا يعني ذلك أنها تدير القناة أو توجهها ضد أي شخص (169).

ثالثا: برامج الجزيرة: إشكالية الرأي والرأي الآخر:

تُقدّم قناة الجزيرة عدة برامج إخبارية وتقارير ولقاءات حوارية، وتعتمد في ذلك على شبكة واسعة من المراسلين عبر العالم، فضلاً عن تغطية وكالات الأنباء العالمية. ويتم عرض هذه البرامج على الهواء أو بالتسجيل، وتبحث في قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية، وتلقى بعضها شعبية كبيرة في الوطن العربي وخارجه لدى العرب في المهجر، ولاسيما البرامج المثيرة للإشكاليات السياسية والفكرية والتي تستضيف محاورين وتستقبل اتصالات عبر العالم، ومنها: برنامج "الاتجاه المعاكس"، و "الشريعة والحياة" و "أكثر من رأي"، و "شاهد على العصر"، حيث يتعرف فيها المشاهد على وجهات نظر مختلفة لقضايا الساعة والقضايا الحساسة، وتُستقبل مشاركات تعبِّر عن وجهات نظر متقابلة أو مختلفة لما يُطرح في هذا البرنامج أو ذاك[170].

1ـ الاتجاه المعاكس

يحظى هذا البرنامج بشعبية واسعة لم تكن معروفة من قبل في التلفزيونات العربية من حيث الإثارة و وطرح القضايا السياسية والفكرية الحساسة. ويقدّم البرنامج الدكتور فيصل القاسم (سوري) وهو حاصل على شهادة الدكتوراه من إحدى الجامعات البريطانية، بدأ بث برنامجه على

الهواء منذ بداية البث تقريباً في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، وقد وصل عدد الحلقات التي قدّمها إلى 220 حلقة بحلول منتصف العام 2000. ولم يكن نجاح البرنامج بالشيء الهين، ويوضّح القاسم أن المشاكل واجهته منذ البداية في إيجاد مشاركين يساهمون بجرأة وحرية في البرنامج، ولكن الذي حصل أن البرنامج تطوّر بمرور الزمن حتى وصل إلى هذا المستوى، وتبنّى موضوعات هي مثار خلافات عربية – عربية كحقوق الإنسان في الدول العربية،وأزمة الديمقراطية والمشاركة السياسية، ومستقبل القومية العربية ومشكلة الأقليات، والعلاقات بين العرب والغرب، وموقف العرب في بلدان المهجر..... وقضايا أخرى[171].

ويُقدّم البرنامج على أساس استضافة شخصيتين متناقضتين في الرأي، تسعى كل منهما عبر الحوار إلى تأكيد وجهة النظر التي تتبناها على حساب الطرف الآخر. ويحاول القاسم أن يثير أجواء الحوار في إطار إيمانه بموضوع الحلقة وانحيازه إليه، ويتم فتح الاتصالات على الهواء لمداخلات المشاهدين مؤيدة هذا الطرف أو ذاك. وتصل الحوارات في الغالب إلى مرحلة الغضب والانفعال، بل والصراخ أحياناً، مما يشكل ظاهرة غير مسبوقة في البرامج العربية عبر الفضاء الرسمي أو الفضاء الذي تمثّله القنوات العربية الأخرى[172].

ويعتقد القاسم أن نجاح برنامجه يعود إلى عدم تدخل الحكومة القطرية في برامج قناة الجزيرة، ومنحها كامل الحرية في إبداء الرأي والرأي

الآخر(173)، وتوفيرها أجواء ديمقراطية مكّنت القناة من العمل بنجاح ومنها برنامج " الاتجاه المعاكس "[174].

كانت ظاهرة تقديم البرامج على الهواء شيئاً جديداً أمام المشاهد العربي، لكنه تقبلها من دون تردد أو خوف من إبداء الرأي والمناقشة. ويحاول برنامج (الاتجاه المعاكس) أن يطرح على ضيوفه أسئلة وانتقادات تكون غالباً حادة وجريئة لإضفاء الإثارة على مجرى الحوار، لكن القاسم لا يتخذ موقفاً منحازاً من أحد، ثم إنه لا يحاول التوفيق بين الطرفين أيضاً لإذكاء سخونة الحوار والحماسة في البرنامج.[175].

ويرى القاسم أن هذا المنهج من المفترض أن يتمّ تبنيه من قِبَلِ المثقفين العرب والشعب العربي ، ولهذا فإن فلسفة برنامجه هي التحدث بعقل مفتوح وديمقراطية في إبداء الرأي في القضايا المهمة من دون تردد أو مجاملة[176].

وينتقد البعض القاسم بأنه يتبنّى فكرة مسبقة ويحاول الترويج لها وطرحها في برنامجه على شكل حوار. لكن القاسم يدافع بقوله إنه آمن بضرورة الجدال منذ البداية في قضايا خلافية وبمختلف تياراتها الفكرية بغض النظر عن الجنسية أو الهوية او المعتقد، وقال مازحاً: (لقد استقبلت مثقفين من كل مكان في العالم عدا توغو وبوركينافاسو)[177].

لقد تسبّب برنامج " الاتجاه المعاكس " بنشوء خلافات لطرحه أفكاراً ورؤى حساسة وجريئة وناقدة في بعضها بشكل مباشر [178].

2 ـ الشريعة والحياة

كان من المألوف أن البرامج في التلفزيونات العربية تناقش قضايا عديدة دون المساس بالسياسة والدين لحساسية الموضوعين. وقد بقي أهل الخليج العربي لسنوات طويلة (1960 – 1990) يستمعون عبر التلفزيون والراديو إلى برنامج له شعبيته يقدمه الشيخ علي الطنطاوي (سوري) ومقيم في السعودية، وهو يقدم بشكل مقبول قضايا دينية مختلفة تعبّر عن وجهات نظر في شؤون يومية للمسلمين، ويجيب عن الأسئلة التي تُطرح عليه من المواطنين وتعبِّر عن وجهة نظره واجتهاداته الفقهية.

وفي منتصف التسعينات من القرن العشرين قدمت قناة الجزيرة نمطا جديداً من البرامج الدينية هو برنامج (الشريعة والحياة) ويقدمه الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي (مصري)، أستاذ الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر وعميد كلية الشريعة فيها، وله إسهامات فكرية كثيرة ونشاطات اجتماعية ومالية في الجانب الإسلامي. ويقدم في برنامج أفكاراً يتبناها تخصّ القضايا الدينية والدنيوية وتمس الواقع العربي والإسلامي وذلك في كل أسبوع حيث يلتقي المشاهدين ليطرحوا عليه هذه القضايا، ويُجيبهم عليها القرضاوي برؤية غير متشدّدة أقرب إلى حياة المسلم العصري[179].

وتمسّ القضايا المطروحة للنقاش في بعض الأحيان قضايا إسلامية تهمّ المسلم وتتعرضّ لمواقف الحكومات العربية والإسلامية. ويتحدث

القرضاوي بحرية وصراحة، مثل تناوله قضية (ختان المرأة) وموقف بعض الدول العربية منها. وهو يحاول أن يقدّم الإسلام بشكل يتلاءم مع الحياة المعاصرة من خلال عرض أفكاره ومناقشة مشاهديه. ولكن هذا لا يمنع ظهور بعض الخلافات مع ما يُطرح في قضايا حسّاسة مثل الإسلام المعاصر والإسلام في العهود الأولى، وتعدّد الزوجات، وعمل المرأة المسلمة في المجتمع، وحق المرأة في الانتخابات الدستورية والبرلمانية....وغيرها[180].

3ـ أكثر من رأي

في إطار سياسة قناة الجزيرة في كسر المحرمات وتجاوز المحظورات وطرح الآراء رغم الخلافات وإثارة الحوارات الحسّاسة والساخنة، تقدّم القناة برنامجاً خلافياً آخر هو "أكثر من رأي" لصاحبه سامي حدّاد (فلسطيني). وهو يُبثّ من لندن حيث مقر قناة الجزيرة الثاني. ويستقبل حداد ضيوفه في حلقة لمدة ساعة تقريباً أسبوعياً، يتناول فيها قضية ساخنة وراهنة. تختلف فلسفة البرنامج عن "الاتجاه المعاكس"، فهو يتابع قضية سياسية معاصرة في الشأن العربي.

ويحاول المقدِّم أن يطرح الأسئلة على المشاركين لتكون مجالاً للحوار الذي يسخن تدريجياً، مع دعم حدّاد لهذا الطرف أو ذاك لكي يفعّل الحوار إلى أن يبلغ أحياناً حدود الغضب والانفعال، ويستضيف على الهواء من خارج الأستوديو شخصيتين أو أكثر للتعقيب على الموضوع المطروح. وتدفع هذه الأجواء الساخنة المشاهدين للمتابعة والانتباه في قضايا حساسة

. وبذلك حقّق البرنامج شهرة واسعة لا تقل عن شهرة برنامج "الاتجاه المعاكس"، ويترقبه المشاهدون في كل مكان نظراً للموضوعات الجريئة والضيوف المهمين الذين يلتقيهم البرنامج.

4ـ شاهد على العصر

ترى ادارة قناة الجزيرة أن برنامج "شاهد على العصر" يستضيف شخصيات ساهمت بشكل مباشر في صُنع تاريخ بلدانها أو كان لها تأثير ملموس على تأريخ الأمة العربية[181]. ظهرت الحلقة الأولى من البرنامج في شباط/ فبراير 1999 بعد أن طُرحت الفكرة في 1998، وكان اللقاء الأول مع الفريق سعد الدين الشاذلي[*] (رئيس هيئة أركان الجيش المصري في حرب أكتوبر 1973). والبرنامج فيه جدة من حيث الفكرة وأسلوب العرض، فهو يخرج من السياقات التقليدية في مقابلة الشخصيات التاريخية والسياسية التي حفلت بها التلفزيونات العربية لفترة طويلة، ويتحول البرنامج إلى لغة جديدة. إن المقدِّم أحمد منصور (مصري) لا يمنح محدِّثه فرصة أن يسرد سيرته على هواه أو أن يسترسل في رواية ذكرياته ويستسلم لها بل يتدخل لدى المتحدِّث في تفاصيل صغيرة وجزئية ويحرجه فيها. بل وينقده في غالب الأحيان؛ ولا يدعه يكون المصدر الوحيد للمعلومات بل يطرح عليه الأسئلة التي قد تكون حساسة. فالمقدِّم يناقش الشاهد في شهادته وفي الأحداث التي شارك بها، ويحاول أن يطرح عليه ما يريد أن يعرفه الناس لا ما يريد الشاهد أن يقوله عن نفسه أو عن الآخرين، وتكشف

الأسئلة في الغالب عن الحقائق الغامضة وبعض الأسرار الخفية والمثيرة للجدل والنقاش.

ويستعدّ منصور قبل الحلقة الخاصة بالشخصية المختارة، فيجمع لها المصادر ويستشير المراجع لكي يلمّ بالشخصية من مختلف الجوانب، ويتعرف على الأحداث التي عاصرتها، وتاريخ البلد التي تنتمي إليه، ولذلك فإنه يُفاجيء الضيف بطرح مقارنات من تواريخ سابقة لعصره ويقارنها ويحلل رؤاها للوصول إلى الحقيقة. ويحاول منصور أن يختار الشخصيات التي صنعت الحدث أكثر مما عاصرت الحدث سواء رؤساء دول سابقين، أو وزراء ورؤساء وزارات أو رؤساء أحزاب أو كبار العسكريين العرب الذين أسهموا في صنع الحدث السياسي والعسكري[182].

وقد تحولت شهادات الشخصيات إلى سلسلة كتب "شاهد على العصر" التي تصادرها الجزيرة كما سبق وذكرنا. وصدر الكتاب الأول جيهان السادات: شاهد على عصر السادات وستتبعها كتب عن حسين الشافعي(*)، وطلال بن عبد العزيز(**)، وسعد الدين الشاذلي، وأحمد ياسين(***) حامد الجبوري.

وتُعدّ شهادة جيهان السادات من أكثر الشهادات إثارة للجدل، نظراً لأن شخصية جيهان السادات أساساً مثيرة للجدل وغامضة إلى حد ما، سواء في عهد زوجها الرئيس السادات أو بعده[183].

رابعا: مواقف غير عربية من الجزيرة:

(1) الولايات المتحدة الأمريكية

تنظر بعض الأطراف نظرة الشك إلى قناة الجزيرة . ويردّ الشيخ حمد بن ثامر بأن (القناة إنما هي قناة عربية تتعاطى مع الشأن العربي بشكل مهني. إلاّ أن البعض... ينزعج مما يُذاع في القناة)[184].

ومن جهة أخرى، فقد وُجِّهت للقناة انتقادات عندما دعا أحد المشاركين في برامجها إلى هجمات انتقامية ضد المصالح الأميركية في الوطن العربي في أعقاب الغارات الأميركية – البريطانية على العراق عام 1998.[185]

وقد أدت الجزيرة دوراً لافتاً للنظر في التغطية الميدانية لحرب أفغانستان، وظل مراسلها الوحيد على اتصال يطالبان وينقل آراء طرفي الحرب. وقد نقلت الجزيرة الزيارة المهمة لسمو أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة إلى موقع البُرجين المُدمَّرين لمركز التجارة العالمي في نيويورك وتقديمه العزاء لأهالي الضحايا بعد فترة قصيرة من وقوع الهجمات. وكان أول زعيم عربي وخليجي يقوم بهذه الخطوة مما دفع العلاقات القطرية الأميركية إلى الأمام، ولاسيما مع تأكيد الأمير من هناك (إدانته للإرهاب)، ودعوته للتفريق بين هذه الظاهرة والإسلام، وضرورة عقد مؤتمر دولي لوضع تعريف دقيق للإرهاب، وأثنى المسئولون الأميركيون في هذه المناسبة على دور قطر في مساندة (الحملة على الإرهاب)[186].

وقد ظهرت أحداث حرب أفغانستان أن الجزيرة كقناة عربية هي طرف فاعل في التغطية الإعلامية العالمية، ولم يعد الإعلام الغربي هو الوحيد المحتكر لتغطية أخبار الحرب (مثلما حصل في حرب الخليج 1991)، وأن ثمة تعارضاً بين التغطية الإعلامية الأميركية والغربية من جهة وتغطية قناة الجزيرة. ونتيجة لهذا الموقف لم تسلم الجزيرة من اتهامات الإعلام الأميركي الغربي لها بعدم الدقة والانحياز، علماً بأن ابرز المصادر الإعلامية الأميركية، ومنها CNN، تبنت وجهة النظر الأميركية الرسمية في الحرب[187]. أظهرت واشنطن استيائها من تغطية قناة الجزيرة للحرب[188].

وعبَّرت الإدارة الأمريكية لسمو أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة (عن قلق الولايات المتحدة بخصوص الجزيرة)(189) خلال زيارته لواشنطن بعد أحداث 11أيلول/ سبتمبر،(190) وأكّد كولن باول أنّ الجزيرة قناة مهمة وقد خصَّها بمقابلة، كما أعلن البيت الأبيض أيضاً عن استعداد الرئيس الأميركي بوش لإجراء مقابلة مع القناة[191].

وقال مدير المحطة السابق محمد جاسم العلي : (لقد تعاملنا في شكل مهني وموضوعي في السابق، وسنتعامل مثلما كنا في السابق). وأضاف الشيخ حمد بن ثامر أن الجزيرة تعمل وفق القواعد المهنية في تغطية الأزمة الأفغانية، وأن هناك ملاحظات من قبل الولايات المتحدة وقد استمعنا لها.، لأن الجزيرة (تقتنص السبق الصحفي أياً كان مصدره))[192].

ويبدو أن قناة الجزيرة حظيت بشعبية واسعة في الولايات المتحدة أثناء حرب أفغانستان وبين الجاليات العربية والإسلامية الأميركية ونقلها أحداث الانتفاضة الفلسطينية والعدوان (الإسرائيلي) على الشعب الفلسطيني، حيث يجد العرب والمسلمون الأميركيون أن القناة مرآة لنقل الواقع العربي والإسلامي إلى الغرب وخاصة في أميركا الشمالية وإلى الجاليات العربية والإسلامية في المهجر، ولاسيما أن هؤلاء يتبنّون مواقف من قضية الشرق الأوسط مستمدة في الغالب من الإعلام الأميركي والغربي، ولا تتوافر لهم الحقائق من الإعلام العربي، فأكّدت قناة الجزيرة بذلك مصداقية الإعلام الحر في نقل الصورة الحقيقية عن الأوضاع في الشرق الأوسط[193].

وقد نجحت قناة الجزيرة حقيقةً في تقديم خطاب إعلامي عربي جديد استقطب العرب والأميركيين على حد سواء في الولايات المتحدة، ونقل إلى الأميركيين وجهة النظر العربية، وحقيقة أن العرب ليسوا "نفطاً" ومالاً أو "إرهاباً"، بل لديهم قضية عادلة يُدافعون عنها، مما ولَّد شعوراً بالغضب لدى المسئولين الأميركيين، فضلاً عن تقديمها الأخبار والتقارير بلغة العصر التكنولوجية الحديثة وبصورة حيّة ومباشرة.

ونظراً إلى أن الشرق الأوسط حيوي بالنسبة للولايات المتحدة سواء في الحرب في أفغانستان أو بالنسبة للصراع العربي – الإسرائيلي، والحصار على العراق، والمصالح النفطية والمالية والشركات التجارية والصناعية، فإن قناة الجزيرة حظيت باهتمام الأميركيين وليس العرب منهم فحسب، وزادت

أعداد المتابعين لبرامجها عن الشرق الأوسط، ولم تعد التغطية الإعلامية " دعائية " Propaganda للتعبير عن آراء الحكومات، بل يمكن أن تنقل إلى الغرب رؤية واقعية عن الأوضاع في الشرق الأوسط والجزيرة العربية ولعلها الوحيد التي تستطيع أن تنقل مثل هذه الرؤية لكونها أصبحت على مستوى الشبكات الإعلامية العالمية مثل BBC، CNN، MSNBC،.....[194].

لا شك في أن قناة الجزيرة قد استفادت من الأزمات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم عام 2001، واستمرت عام 2002 والسنوات التي تليها في زيادة مكانتها وحدود انتشارها في العالم وإقبال المُشاهدين عليها نتيجة التغطية الإعلامية الحية والمباشرة للأحداث وبشكل محايد ومهني[195].

وفي دراسة قام بها جون ألترمان من " معهد السلام الأميركي " لتحليل وسائل الإعلام العربية، وضع توصيات لصانع القرار الأميركي حول أفضل السبل للتعامل مع التغيرات الجارية وكيفية مواجهتها لخدمة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط مع تنامي مناهضة الأمركة وإثارة الغضب العربي ضد أميركا من جراء العقوبات المفروضة على العراق مثلاً، وأبرز هذه التوصيات كسب تأييد الطبقة الوسطى، وزيادة فهم الرأي العام العربي، واتصال المسئولين الأميركيين بأجهزة الإعلام العربية، والترويج للسياسة الأميركية. ويعترف ألترمان بأن الرأي العام العربي أصبح يائساً من السياسات الأميركية في المنطقة تجاه قضايا فلسطين والعراق والإسلام

وغيرها، وأن شعبية قناة الجزيرة هي انعكاس لامتعاض العرب من تغطية أجهزة الإعلام الغربية والحكومية لأخبار المنطقة وقضاياها، ويتعطش معظم العرب إلى إعلام موضوعي وتحليلات حرة متنوعة حول قضايا مجتمعهم[196].

وفي سياق الموقف الأميركي ، فقد ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية أن واشنطن تخطط لإقامة محطة تلفزيون تُخاطب الرأي العام العربي وتموّلها واشنطن مباشرة، وتستهدف كسب العرب والمسلمين لتبني وجهة النظر الأميركية والغربية؛ وأن الرئيس بوش قد أحيط علماً بهذه المبادرة ورصد لها نصف مليار دولار لتستقطب الشباب المسلم ؛ وأن القوة المحركة لهذا المشروع يقودها السيناتور جون إيدن، الرئيس الديموقراطي للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. بعد تأسيس "إذاعة صوت أميركا" و"إذاعة أفغانستان الحرة"[197].

الجزيرة في واشنطن: "CNN العالم العربي":

تحدّث حافظ الميرازي (مصري الأصل، أميركي الجنسية)، مدير مكتب الجزيرة في واشنطن السابق، أمام اللقاء الشهري لمجلس الشؤون العالمية في واشنطن في 25 تموز/ يوليو 2002، علماً بأنه يقدم برنامجا أسبوعياً بعنوان "من واشنطن" يستضيف فيه بعض الإعلاميين والسياسيين والأكاديميين العرب في الولايات المتحدة للحوار حول طبيعة السياسة الأميركية حيال قضايا الشرق الأوسط الراهنة، وهو بذلك ينقل إلى المشاهد العربي

كمسؤول وكمواطن عادي التغيّرات والأفكار الأميركية في قضايا مهمة تمس الشأنين العربي والإسلامي.

وفي هذا اللقاء تحدث الميرازي عن دور قناة الجزيرة كصوت للديمقراطية في الشرق الأوسط؛ وأكّد الميرازي أن سياسة القناة هي إيصال الرأي الآخر كعنوان لديمقراطية الرأي والحوار، وصفحة جيدة لدولة قطر[198].

يصف البعض في الغرب قناة الجزيرة بأنها (CNN العالم العربي). ولكنها في واقع الحال ظلت شبه غائبة عن الرأي العام الأميركي حتى أحداث 11أيلول/ سبتمبر لاسيما مع تغطيتها للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ونقلها دعوات المسلمين ضد البطش الإسرائيلي[199].

وعلَّق الميرازي قائلا: (إن العمل في الصحافة يشبه حكم القانون)، والبعض يريد أن يستخدم الإعلام من أجل التأثير على الرأي العام. ولكن هدف قناة الجزيرة هو نقل الحقيقية من أميركا، ومن الشرق الأوسط، وفتح الحوار بين الشرق والغرب لحل القضايا العالقة بينهما، وأن قناة الجزيرة تعهّدت بأن تكون (المترجمة لهذه الفكرة في الشرق)[200].

وتابع الميرازي بأنه لا يوجد فرق كبير في الاستخدام العربي أو الغربي تجاه مصطلحات ومفاهيم في الثقافة العربية أو الأميركية مثل مفهوم: (إما الحياة أو الموت). وفي الشرق الأوسط هذا ما يحصل الآن إما حياة كريمة وحرة أو موت شريف سواء في مواجهة أميركا أو إسرائيل. وأن دور قناة

الجزيرة في الوسط الأميركي هي تأسيس حضور أكبر في الولايات المتحدة عبر توسيع بثها من أربع ساعات إلى أربع وعشرين ساعة في اليوم خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة نتيجة الطلب المتزايد من المشاهدين للتعرُّف على الجزيرة ومشاهدتها. وتبث القناة في واشنطن عنواناً فرعياً على شاشتها يشير إلى أن موقع القناة الثابت باللغة الإنكليزية على شبكة الإنترنت هو:

http://english.ajeep.com/، ونجحت بشكل كبير في تحقيق متابعة كبيرة من المتصفحين والمشاهدين لها[201].

وانتقد محمد جاسم العلي، مدير عام قناة الجزيرة السابق، وسائل الإعلام الغربية التي تتهم الجزيرة بالتحيز في تغطيتها لتداعيات الهجمات على الولايات المتحدة، وقال إن هذه الوسائل تشعر بالغيرة والحسد من نجاح الجزيرة لنجاحاتها في التغطية الإخبارية العالمية، وأكد أن قناة الجزيرة تمنح وجهة النظر الأميركية المساحة نفسها التي منحتها لوجهة النظر الأفغانية، وأوضح أن هناك ثلاثة مراسلين للجزيرة في الولايات المتحدة (www.aljazeera.net 8/10/2001).

أما الموقف الرسمي القطري من القناة فقد عبَّر عنها وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني إذ قال إن سمو أمير قطر يتبع سياسة تشجيع حرية الصحافة ودولة القانون، وقال (إن الولايات المتحدة هي دولة تعلمنا منها الحرية)[202]. ثم أكد للمسئولين الأميركيين أثناء زيارته لواشنطن في

أيلول/ سبتمبر 2002 أن قناة الجزيرة تعالج القضايا والأحداث في أجواء موضوعية وفي ظل الحرية والديمقراطية التي تتمتع بها، وأنها رغم كل الضغوطات مستمرةٌ في فتح أبوابها أمام الجميع عرب وإسرائيليين، وهذا ما لم يحصل من قبل في وسائل الإعلام العربية[203]. وأضاف في ندوة بمعهد بروكينز بواشنطن عن علاقات بلاده بواشنطن: (تدركون جميعاً أنه توجد علاقات خاصة للغاية بين الولايات المتحدة وقطر، وسوف نضع تلك العلاقة في الاعتبار دائماً) [204].

2- إسرائيل:

في ضوء هذه السياسة والتوجهات الإعلامية والمهنية، فإن قناة الجزيرة هي الوحيدة على المستوى العربي التي التقت المسئولين الإسرائيليين أثناء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، واستضافت مطلع عام 2001 رئيس الوزراء السابق إيهود باراك في لقاء خاص على الهواء تحدث فيه عن اللاجئين الفلسطينيين وسياسة الاستيطان وعملية السلام ومستقبل المفاوضات مع العرب[205].

وحاولت الجزيرة إجراء لقاء آخر مع رئيس الوزراء آرييل شارون في آذار/ مارس 2002، إلاّ أن القناة ألغت اللقاء في اللحظة الأخيرة إذ ترافق مع انعقاد مؤتمر القمة العربي في بيروت، وأعلنت أن قرارها جاء "بناءً" على رفض إدارتها الخضوع لرغبة المسئولين الإسرائيليين في فرض "شروط فنية" على طاقم القناة في القدس المحتلة لإجراء ترتيبات اللقاء. إلا أن الإعلان

عن اللقاء قُوبل بالغضب والاحتجاج من قبل الصحفيين العرب الذين قَدِموا لتغطية القمة العربية في بيروت، وبذلك أُلغي اللقاء قبل 25 دقيقة من الوقت المعلن لبثه في مساء 26 آذار/ مارس بعد أن تجمع حوالي 150 صحفياً أمام مكتب الجزيرة في المركز الإعلامي الخاص في القمة العربية احتجاجاً على اعتزام قناة الجزيرة إجراء المقابلة مع شارون. علماً بأن المكتب الإعلامي لشارون قال إن الإلغاء جاء لعدم التزام إدارة الجزيرة بالاتفاق الذي تمّ مع مكتب رئيس الوزراء بأن يقوم مراسل القناة في القدس، وليد العمري، بإجراء اللقاء في مكتب شارون، وفي اللحظة الأخيرة قرّرت إدارة القناة أن يجري اللقاء عبر استوديوهاتها في دولة قطر والتحدّث عبر المايكروفون، وقالت إسرائيل إنه غير مقبول لأن ذلك (لا يليق برئيس وزراء)[206].

ويُذكر أن قناة الجزيرة لديها مراسل في الكنيست الإسرائيلي وتنقل ما يتعلق بوجهة نظر السياسيين والبرلمانيين الإسرائيليين إلى الفضاء الإعلامي العربي[207]. في حين عبَّر شمعون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلي حينذاك، عن استياء حكومته من موقف قناة الجزيرة وذلك أثناء لقائه وزير الخارجية القطري في باريس بعد ذلك[208].

ووجَّهت إسرائيل في فترة لاحقة اتهامات إلى قناة الجزيرة وأنذرت بإغلاق مكتبها في رام الله بناء على توصية وزارة الخارجية الإسرائيلية لمشاركتها في التحريض وعدم توخّي الدقة في تقاريرها. ووصف بيريز قناة

الجزيرة بقوله (إن هذا التلفزيون يُحرّض على الحقد، وأن نفوذه نفوذ الشيوخ والأئمة)، وإنها تبث باستمرار خمس وست مرات في اليوم نفسه صورة لمنزل فلسطيني مدمّر (من جيش إسرائيل)، وبالتالي فإنه عندما يقرر (الاستشهادي) الفلسطيني أن يقتل رضيعاً إسرائيلياً، فإن ذلك ناجم عن الدعاية وليس فقط عن تربيته[209].

ورد إبراهيم هلال، رئيس تحرير الجزيرة، بأن هذه التصريحات كلام مزيف لا يليق به (أي بيريز)، وانه يراوغ ولا يعرف أن الظلم والبؤس الذي يعانيه الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي يظل الدافع الأكبر لحدوث مثل هذه العمليات، وأن على إسرائيل أن تتوقف عن هدم تلك المنازل إذا كانت لا تريد للصور أن تُبثّ.

ومن جهة أخرى، اتهم محمد جاسم العلي، مدير عام القناة، السلطات الإسرائيلية بـ (التلكؤ في إصدار بطاقات العمل الصحفي لمراسلي الجزيرة كلما كان موعد تجديدها، وأنهم يتعمدون منح بعض أعضاء الفريق تصريحات قصيرة مؤقتة المدى لا تتجاوز صلاحيتها شهراً واحداً وتتعمد التأخير في تجديد البطاقات.....[210].

وقدّمت قناة الجزيرة التماساً إلى المحكمة الإسرائيلية العليا ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون إثر إلغاء الحكومة تجديد البطاقات الصحفية الرسمية الممنوحة لعدد من العاملين في مكتبها بعد أن اتهمت قناة الجزيرة بالانحياز إلى الجانب الفلسطيني في تغطيتها الإعلامية، ويطلب

الالتماس من المحكمة إبطال ذلك الإجراء الذي شلّ حركة طاقم الجزيرة داخل المناطق الفلسطينية وإسرائيل (www.aljazeeran.net, 26/5/2002).

وفسّر الشيخ حمد بن ثامر التناقض في موقف قناة الجزيرة من الحدث الفلسطيني والإسرائيلي فقال إن القناة تتعامل معه بشكل مهني، فقد أجرينا لقاءً من المسئول في المكتب الإسرائيلي في دولة قطر، وحاولنا إلقاء الضوء على المكتب وصوّرناه، ولا يوجد تناقض في ذلك. فالقناة تتعاطى بشكل شمولي في دولة قطر أو فلسطين ومع الشأن العربي والإسرائيلي بشكل يُرضي المشاهد العربي[211].

ويُذكر أن موقع (الجزيرة. نت) قد أثار ضجة مؤخراً عندما قام منير الماوري، مساعد مدير تحرير الموقع، بكتابة مقالة في الموقع العربي لجريدة يديعوت أحرونوت أيد فيه بوضوح قيام واشنطن بحملة عسكرية على العراق وتغيير نظم حكم عربية، واستطرد أن أميركا تريد لنا الخير ليس حباً فينا ولا هياماً بنا ولكن لأن تخلّفنا وتسلّط أنظمتنا خلق الإرهاب بيننا إلى أن وصل إليها وسقط برجها وبدأ يتهددها في عقر دارها، فتعالوا لنتحالف معها لما فيه صالح الأمتين. وكتب زميله عمران سلمان ينتقد العمليات الاستشهادية الفلسطينية ويصفها بأنها (عمليات انتحارية). واثار ذلك الصحفيين اليمنيين والبحرينيين، وقدموا شكاوى إلى نقاباتهم طالبوا بموقف صارم ممّن يتعامل مع موقع هذه الصحيفة الإسرائيلية وأنه تطبيع مع

إسرائيل. وحاول عبد العزيز آل محمود، رئيس تحرير (الجزيرة. نت) نفي ذلك، وأنه ليس تطبيعاً مع إسرائيل، وأن الصحفيين تصرفا بحسن نية وأن هدفهما كان توصيل الصوت العربي إلى الجمهور الإسرائيلي بشكل مباشر ومن خلال وسائله الإعلامية وليس عبر وسيط (العرب (اللندنية)، 7/ 10/ 2002).

3- بريطانيا

دخلت قناة الجزيرة في دائرة التشكيك والاتهام من قبل الحكومة والصحافة البريطانية وعلى غرار ما حصل في الولايات المتحدة. ونقلت الصحف أن الحكومة البريطانية قد تمنع بث الجزيرة في لندن بحجة بث شريط أثناء الحرب الغربية الأميركية على أفغانستان وأنه (يدعو إلى الحقد الديني والعنصري).

وأشير إلى ان مفوضية التلفزيون المستقلة تقوم بمراقبة ورصد برامج قناة الجزيرة (وهي هيئة تقدم توصياتها إلى الحكومة التي تأخذ بها عادة)، حيث تتوفر قناة الجزيرة مجاناً للمشتركين في محطة (سكاي ديجتال) البالغ عددهم ستة ملايين شخص، كما حصلت الجزيرة أيضاً على رخصة فرنسية ببث برامجها إلى كل دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن محطة BBC البريطانية الشهيرة أكدت أنها لن تذعن لهذه الضغوطات، وأشارت تيا جويل، وزيرة الثقافة، في خطاب مكتوب إلى البرلمان البريطاني إلى أن برامج قناة الجزيرة يتم رصدها ومراقبتها من أجل معرفة ما إذا كانت المحطة تقوم بخرق قواعد

البث التلفزيوني الأوربي، والتي تؤكد على عدم السماح لأي محطة بالحضّ على الحقد سواء على أساس العنصر أو الدين أو القومية أو الجنس. وأكد ناطق باسم محطة (سكاي ديجتال) أن السماح للجزيرة ببث برامجها قانوني، وليس للحكومة أي قوة أو سلطة للتحكّم في طبيعة البرامج التي تبثّها القناة[212].

وحاول وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية، بن برادشو، في أثناء جولة له في الشرق في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 أن يجري مباحثات مع الحكومة القطرية حول قناة الجزيرة، ودور دولة قطر في محاربة (الإرهاب) والحرب في أفغانستان، ونقل برادشو ملاحظات حكومته حول الجزيرة ونشاطاتها الإعلامية وتقاريرها الصحفية[213].

(4) فرنسا

أما فرنسا فإنها لم تختلف عن نظيرتيها الغربيتين السابقتين، وتخوّفت من تأثير نقل قناة الجزيرة على الجاليات العربية والإسلامية في فرنسا.

ودعا (المجلس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع) في فرنسا قناة الجزيرة إلى ضرورة احترام التزامات القناة التعاقدية والقانونية في تغطية الأخبار، وذلك في رسالة وجهها المجلس إلى رئيس مجلس إدارة القناة، تعليقاً على تغطية القناة للحرب في أفغانستان، وأن البرامج يجب أن لا تتضمن أي تحريض على الحقد أو العنف لأسباب التعلق بالجنس أو الدين.[214]

ودعا بوديس إلى تصحيحات ضرورية في حال بثّت القناة معلومات خاطئة، وقد وُقّعت اتفاقية في تموز/ يوليو 1999 بين الجزيرة ومجلس الإعلام لبث برامج القناة عبر الكيبل والأقمار الصناعية في فرنسا، وجُدِّدت في تموز/ يوليو 2001 لتبث برامجها في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي[215].

خامسا: الجزيرة في عيون الرأي العام العربي : بين الانتقاد والتأييد:

صرح في إحدى المرات مسئول يمني كبير خاض الحملة الانتخابية في بلاده عام 2001 أنه شعر بالدهشة عندما سمع الفلاحين في الريف يتحدثون في مسائل كالخصخصة والعولمة، وعندما سألهم عن مصدر معلوماتهم قالوا إن ذلك يرجع لمشاهدتهم القنوات الفضائية العربية وخاصةً قناة الجزيرة[216].

ويظهر أن شعبية قناة الجزيرة تُفسَّر على أنه شعور بالامتعاض العربي من تغطية أجهزة الإعلام العربية لأحداث المنطقة وحقائق القضايا العربية والإسلامية. ثم إن استخدام أجهزة الإعلام العربية للخطاب الحكومي ونشرات الأخبار المطوّلة جعل المشاهد العربي يتجه نحو الفضائيات العربية ومنها قناة الجزيرة في التعامل مع مختلف التيارات السياسية والفكرية والتعبير الحرّ والديمقراطي، مستمدة مصداقيتها من تحرّرها من الرقابة الحكومية، وتعكس بذلك وجهات نظر حول قضايا الشرق الأوسط يُؤمن بها الكثيرون ولا تجد طريقها إلى الإعلام الرسمي.

يبدو أن عدم نزاهة أو حيادية وسائل الإعلام الغربية في أزمة الخليج 1991 قد دفعت باتجاه إنشاء الشبكات الفضائية العربية وخاصة الجزيرة لتؤكد نجاحها وحضورها في الأزمات العربية – الغربية. ونظمت الجزيرة مؤتمراً على الإنترنت لتقويم أدائها خلال السنوات الأربع الأخيرة في ظل التوتر الناجم عن برامجها، وأكد المسئولون فيها أنها لن تتحول عن سياساتها الحرة، وطالب بعض المشتركين في المؤتمر بخفض درجة حرارة البرامج، وأعرب آخرون عن مخاوفهم من أن الضغوط سوف تؤثّر على هامش الحرية فيها، فيما طالب آخرون برفع المعايير التي يتم على أساسها اختيار الضيوف، واقترحوا دعوة أشخاص يتمتعون بذات المستوى من الخبرة من أجل عرض وجهات نظر مختلفة[217].

ومن بين الانتقادات الحادة الموجَّهة إلى الجزيرة، المقالة التي كتبها الصحفي الإيراني امير طاهري في صحيفة وول ستريت جورنال في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 حول قناة الجزيرة وأشار فيها إلى أن القناة هي المكان الوحيد الذي يُمكن للعرب والمسلمين بشكل عام مناقشة جميع القضايا العربية، ونقل وصف الصحفي الأميركي لها بأنها (زهرة تنشط الديمقراطية فيها). [218].

وكتب خالد الدخيل في صحيفة الاتحاد الإماراتية أن قناة الجزيرة برأيه تغطي وتهتم في تحركات السياسة الخليجية أكثر من قضايا عربية أخرى[219].

وترى كاتبة أخرى في صحيفة البيان الإماراتية أن هامش الحرية في قناة الجزيرة جيد، وتعتقد الكاتبة أن الجزيرة تجدّف في خط آخر مخالف لما فيه أغلب القنوات الفضائية العربية، وأنها ظاهرة مغايرة للسائد في واقعنا العربي.وإذا كان لابد من الاختلاف في الطروحات فهذا لا بأس به من وجهة نظر الكاتبة، وهو تراكم جيد لتكوين قاعدة رأي عام مستنير وحر وواعٍ لا نستورده لننسخه بل نكوّنه من تجاربنا حتى وإن كانت طريق الخطأ والصواب كبقية الأمم لتكون سليمة أكثر وصحية[220].

وأشاد كاتب آخر في الصحيفة نفسها بقناة الجزيرة وبتغطيتها للأحداث العربية على نحو يتسم بالتحليل والعمق، وخدمتها المشاهد العربي بأفضل من القنوات الأخرى. وأن القناة تقدّم أحياناً شخصية غير معروفة، وتصفه بأنه (مفكر كبير)، فتتحوّل البرامج الحوارية عن هدفها[221].

ورغم أن البعض يعتقد أن ظاهرة الانتقاد التي تمارسها قناة الجزيرة أو أية فضائية عربية مسألة صحية حيث لا يوجد هناك عمل كامل. إلا أن الدكتور لؤي بحري الأكاديمي العراقي المغترب في الولايات المتحدة يشير إلى توجيه القناة لعدة انتقادات موجهة إلى وزراء قطريين، وفي بعض الأحيان إلى السياسة القطرية نفسها مما يؤكّد (استقلاليتها) عن صانع القرار القطري. وقد قدمت قناة الجزيرة من خلال موظفيها مسرحية في العام 1999 بعنوان (أمجاد يا عرب) وجهوا فيها نقداً إلى العرب عموماً ومنهم الحكومة القطرية،

ونال هذا العرض النجاح حيث حضر سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة حاكم دولة قطر شخصياً إلى المسرح وشاهد العرض ثم التقى الممثلين وألقى عليهم السلام وصافحهم. إلا أن مدى استقلالية القناة يبدو أمراً محيِّراً (222).

وقد نظّمت قناة الجزيرة في 8 – 9 أيار/ مايو 2000، حلقة نقاشية مغلقة في الدوحة لمحاولة تقييم أدائها، وحضرها عدد من أعضاء الهيئة الإدارية للقناة والضيوف في قطر. ورغم أن ما نُشر عن الحلقة لم يكن ليغطي جميع الحوارات التي جرت، ولكن يظهر أن العديد من المشاركين أكدوا على أن قناة الجزيرة هي الأكثر إثارة للجدل بين القنوات الفضائية العربية، وأن التقارير التي تنقلها لا تشير فيها إلى المصادر التي استقتها منها، وأن التشكيك بحصول الحدث واستخدام الخيال قد يدمّر الكثير من الحقائق. (223)

وقد أبدى بعض المثقفين وجهات نظرهم تجاه مصداقية القناة، فيرى الدكتور عبد العظيم رمضان (أستاذ التاريخ الحديث/ جامعة القاهرة) أنه لا ينكر أحد نجاحات القناة الكبيرة من الناحية الإخبارية وامتلاكها شبكة مراسلين قوية ووسائل تقنية حديثة، ولكنها من أكثر القنوات غموضاً.

أما الدكتورة جيهان رشتي (أستاذة الإعلام، مصرية) فتعتقد أن علامات الاستفهام تدور حول قناة الجزيرة وطبيعة عملها مما تدفع للشك

فيها وفيما تبثّه. وطالبة المشاهد العربي أن يحترس مما تبثّه القناة، وأن يغربل ما يشاهده حتى يحكم بنفسه بعد أن يقارنه مع قنوات أخرى.

أما وحيد عبد المجيد (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية) فيقول أنه لا توجد إجابات حاسمة. ثم إن المُشاهد أصبح واعياً وقادراً على أن يميّز الحقيقة أو المبالغة والمجاملة والتحيّز.

وفي نفس الاتجاه، قال عبد اللطيف عبد الله العوضي (وزير مفوض بجامعة الدول العربية ورئيس مركز الأخبار والخدمات الإعلامية) إنها أول قناة عربية استطاعت أن تحرّك بموضوعية العقل العربي إلى حرية الاستماع للخبر، ويتلقى العديد من المشاهدين الأخبار منها بقناعة. أما ما يُثار حولها من آراء ونقد وهجوم، فهو نتيجة ما يُنشر عنها في الصحف، وأنها انطلقت من قاعدة نشر المعلومات بحرية وصدق فيما تثيره القناة من حقائق موجودة، وعندما ندخل في العقم يعتبرها البعض تجاوزاً للخطوط الحمراء.

ويشير مصطفى بكري (رئيس تحرير صحيفة الأسبوع المصرية) إلى أن المعلومات التي قدمتها الجزيرة وأن توقيت بثّ هذه المعلومات مسألة تثير الريبة أحيانا[224].

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات تجاه قناة الجزيرة من هنا وهناك. إلاّ أن ثمة اتفاقاً على أن قناة الجزيرة ظاهرة غير مألوفة في الفضاء الإعلامي العربي تستحق التقدير في إطار حرية الرأي والرأي الآخر الذي تقدمه، وتركيزها على السلبيات والانتقادات أكثر من الإيجابيات. ورغم التفسيرات

المختلفة حيال منهجها هذا فقد أكّدت القناة من خلال مسئوليها أكثر من مرة بأنها لا تستطيع أن تعرض وجهة نظر واحدة، وأنها تسعى إلى منح الرأي الآخر حق التعبير عن نفسه. ولذلك نجحت القناة حقيقةً في تسجيل السبق الصحفي على قنوات تلفزيونية عربية أكثر عراقةً منها ونقلت عنها شبكات عالمية، مثل: CNN و BBC، الأفلام والأخبار والصور. وهذه وجهة نظر عبَّر عنها الصحفي أحمد بهجت في صحيفة الأهرام المصرية مؤيداً القناة وتوجهاتها ودافعاً عنها الانتقادات الموجَّهة إليها[225].

ووصفت كاتبة في صحفية البيان الإماراتية القناة بقولها: (الجزيرة صداع لا نتمنى زواله)، وأكدت نجاح القناة وتفوقها في تغطية أحداث 11أيلول/ سبتمبر بشكل منقطع النظير، وأن وصم الجزيرة بـ (الخيانة) ليس بالجديد لاسيما وأنها سحبت البساط من تحت أقدام CNN و BBC على مستوى الوطن العربي على الأقل، ولكنها صمدت على أساس الرأي والرأي الآخر، ماضية في طريقها لتغيير ذهنية المواطن العربي. ورغم الضغوط التي تمارس عليها ومحاولات لي الذراع من إغلاق مكاتب وتضييق على المراسلين واعتقال البعض وانسحاب شركات إعلانية، وتأثير ذلك على أرباحها، لكنها تبدو مؤمنة برسالتها ومدركة بأن نشر الحقيقة هو تطور جديد لم تعرفه المنطقة لكن يتعطش إليه الجمهور العربي، ويجب أن لا تكون هناك عودة إلى الوراء في هذا الصراع الإعلامي العربي وأن يبقى هذا (الصداع المزمن) رغم كثرة الشكاوى والخلافات[226].

ومن جانب آخر أوضح وزير الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة، عبد الله بن زايد آل نهيان، أن الجزيرة تستحق أن تُمنح جائزة الصحافة العربية رغم الاختلاف معها في بعض الأحيان لأنها تستحق ذلك. فقد أحدث تأسيسها نقلة في تاريخ الإعلام العربي، وساعدت هي في تعزيز هامش الحرية الإعلامية، ورفعت الخطوط الحمراء، وطرحت الرأي بجرأة، وابتعدت عن القوالب الجاهزة، وأعادت المواطن العربي إلى الإعلام العربي بدلاً من إذاعات أجنبية مثل مونت كارلو و BBC، ورفعت المستوى المهني الإعلامي العربي، وتناولت المحظور من القضايا السياسية والاجتماعية والدينية في برامج حوارية ساخنة. فهي ثورة إعلامية حقيقية لطرح إعلامي أكثر شفافية، وأضافت بُعداً عالمياً بالمتابعة الغربية لبرامجها. ورغم الانتقادات الموجهة إليها إلا أنها أحدثت تنافساً في الإعلام العربي الذي عرف القوالب الجاهزة والجامدة دوماً من دون روح التنافس الإيجابي[227].

ونشرت صحيفة الشرق القطرية استبياناً حول قناة الجزيرة أعرب فيه غالبية المشاركين عن رفضهم فكرة إغلاق القناة وسط تزايد الجدل بشأن ما إذا كان يتعين إغلاقها أو السماح باستمرارها. ونُشر الاستطلاع في الأول من حزيران/ يونيو 2002، وبلغ عدد المشاركين فيه حوالي 342 شخصاً، وافق من بينهم 107 على إغلاق القناة ورفض 235 إغلاقها، وكانت الأغلبية من الدول العربية ثم العرب في أميركا وأوروبا. وأكد الرافضون للإغلاق أن (هؤلاء الذين يُطالبون بالإغلاق هم الذين يخافون من منابر الرأي والرأي الآخر التي تمثّلها هذه القناة والتي أصبحت منبراً نزيهاً شعارها

الرأي والرأي الآخر)، وأن الاتهامات التي وُجهت إليها مرفوضة لأنها مغرضة بعد أن حققت النجاحات في ثورة كبيرة شهدها الإعلام المرئي العربي[228].

الخاتمة

سيطرت بريطانيا على منطقة الخليج العربي فترة طويلة من الزمن، ولم تتدخل في هيكل أنظمة الحكم، أو في علاقاتها وتحالفاتها المحلية بعد أن ضمنت مصالحها الإستراتيجية، وشجّعت الحكام للسير في السياسات المناسبة مع تقديم المشورة لهم عن طريق المستشارين والوكلاء السياسيين والعسكريين والذين عملوا مع الأمراء والحكام والشيوخ لسنوات طويلة، وقد خضعوا لسلطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي.

وقد تحولت دولة قطر كجزء من منطقة الخليج العربي بعد ظهور النفط واستثماره إلى عهد جديد، وباتت تنمو عقداً بعد آخر، وتحولت من حياة الرعي والغوص على اللؤلؤ والصيد، إلى حياة التجارة والعقارات والوكالات والمقاولات والمدارس والتعليم والجامعات والمعاهد، والإعلام والثقافة، والأندية والجمعيات، وارتفاع مستوى دخل الفرد، وازدياد الهجرة الأجنبية إلى قطر، وبروز النخبة الاجتماعية والتجارية، وتدفق رؤوس الأموال والشركات الأجنبية، وتحول دولة قطر من اقتصاد رعوي إلى اقتصاد ريعي، واستثمارات وحياة الرفاه الاجتماعي، والثروة النفطية والغازية.

وشهدت دولة قطر بشكل خاص في عهد سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تولى حكم دولة قطر في عام 1995 وهو الأمير الحالي

تحولات كبيرة على شتى الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ورياضيا، واستطاع بخطط مدروسة وسريعة أن ينهض بدولة قطر إلى المحيط الإقليمي والعربي وحتى العالمي، فأستطاع أولا تسوية مشكلات الحدود بين قطر وجيرانها البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتطبيع العلاقات القطرية مع الكويت وسلطنة عُمان، والتقارب مع العراق وإيران في حالة من أجل توازن القوى Balance of Powers في منطقة الخليج العربي.

وبدأ عهد جديد في تاريخ دولة قطر من خلال سياسات عملية أتبعها سمو الأمير الحالي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الإصلاح السياسي والديمقراطية، والمشاركة الشعبية، والإعلام الحر، والاستثمارات، والتعليم التقني والبحث العلمي، والتجارة الحرة، والرياضة العالمية وغيرها من تطورات جعلت دولة قطر قوة يحسب حسابها عربياً وخليجياً وإقليميا. ولعل ابرز هذه التحولات يمكن اختصارها بالتالي:

1. التخلص من السياسة التقليدية السابقة نحو الارتباط بالمصالح العليا لقطر من خلال علاقات إستراتيجية مع القوى العظمى واشنطن ولندن وباريس.
2. عقد اتفاقيات عسكرية مع واشنطن والقوى العظمى في محاولة لسد حاجة من عدم التوافق لقطر حيث أنها دولة صغيرة جغرافياً وسكانياً لمواجهة التهديدات أو التحديات المستقبلية في المنطقة.
3. اتباع سمو الأمير الشيح حمد بن خليفة أمير دولة قطر سياسة الإصلاح السياسي والنظم الدستورية والبلدية وحق التعبير والمعتقد وحرية الرأي والإعلام والسفر والتجارة والاستثمار لتواكب بلاده التحولات في المنطقة والعالم.
4. تسعى دولة قطر في عهد سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة إلى لعب دور عربي وعالمي جديد في حل النزاعات المسلحة، والأزمات الدولية، وقامت بوساطات عربية وإسلامية كما حصل في لبنان 2008، والسودان 2009، وتشاد وفلسطين والعراق 2002-2009 وغيرها من الأزمات.
5. تعتمد دولة قطر إلى جانب السياسة والتجارة والمال، إلى الرياضة والفن في تحقيق انجازات آسيوية وعالمية، وتنظيم ملتقيات لتكون نموذج خليجي متميز على الصعيد العالمي بحق وان مستقبلها سيكون مشرق ومتميز ان هي بقيت على هذه السياسات الحكيمة.

الهوامش

1) عبد الملك خلف التميمي، (الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي)، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة 9، العدد2، (حزيران/ يونيو 1981)، ص 17 .

2) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938 – 1971، سلسلة اطروحات الدكتوراه (35)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص ص 45 – 46.

3) يوسف محمد عبيدات، (اجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين)، مجلة السياسة الدولية، السنة 30، العدد 115، (كانون الثاني/ يناير 1994)، ص 43.

4) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، 10، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 46 – 47.

5) مسعود ضاهر، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، الدراسات الحديثة، معهد الانماء العربي، بيروت، 1986، ص 51 – 52.

6) لبنى حمد عبد الله القاضي، التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية، مراجعة مصطفى ناجي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1985، ص ص 34 – 35.

7) Philip. S. Khoury and Joseph Kostiner (eds), Tribes and State Formation in the Middle East, Vinversity of California Press, Barkeley, 1990; مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 49

8) أيليا حريق (نشوء نظام الدولة في الوطن العربي)، ورقة قُدّمت إلى الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، ص 1371 .

9) مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 53 .

10) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، 7 ج، مطابع العروبة، الدوحة، 1967، ص ص 3189، 3203، 3217؛ سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1975، ص ص 20 – 35

11) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر من الفترة ما بين 1868 – 1916، ذات السلاسل، الكويت، 1975، ص ص 7 – 18.

12) علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع الفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص ص 212 – 213 .

13) المرجع نفسه، ص ص 216 – 217.

14) المرجع نفسه، ص ص 220 – 221.

15) المرجع نفسه، ص 222.

16) المرجع نفسه، ص ص 224 – 225 .

17) انظر عن الريع النفطي وأثره على دول الخليج العربي:

نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، الدراسات الاقتصادية، ط2، معهد الانماء العربي، بيروت، 1982، ص 34؛

محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945 – 1985، مركز داراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 221؛

Mohamed g. AL – Rumaihi, " The Mode of Production in the Arab Gulf before discovery of oil," in: Tim Niblock, (ed), Social and Economic Development in th Arab Gulf, Croom helm, Center for Arab Gulf Studies, London, 1980, PP. 46 – 60.

18) علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص 202 .

19) المرجع نفسه، ص ص 202 – 203 .

20) المرجع نفسه، ص ص 204 – 205 .

21) كلثم علي الغانم، المجتمع القطري من الغوص إلى التحضر دراسة في التكوين الاجتماعي الاقتصادي والطبقات الاجتماعية وبناء القوة، ط2، جامعة قطر، الدوحة، 1997، ص ص 215 – 224.

22) المرجع نفسه، ص ص 225 – 226 .

23) سعد الدين إبراهيم، (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1988، ص ص 247 – 252 .

24) ابراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين 1914 – 1971، مطبعة الاندلس، بغداد 1976، ص ص 89 – 90 .

25) المنجي البشير، (الوضع السكاني بـالخليج العربـي)، ورقـة قُـدّمت إلى الإنسان والمجتمع في الخليج العربي: بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثـة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، منشورات مركز دراسـات الخليج العربي بجامعة البصرة، بغداد، 1979، الكتـاب الثـاني، ص ص 446 – 454.

26) علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص 20.

27) المرجع نفسه، ص ص 21 – 24 .

28) مفيد الزيدي، الرجع السابق، ص 41.

29) نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطيـة واثرها على التنيمة في الوطن العربي، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، 1983، ص 186.

30) علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص 20

31) عبد الباسط عبد المعطي، (في التكلفة الاجتماعية للعمالـة الآسـيوية في الخلـيج)، مجلـة المسـتقبل العربـي، السـنة 4، العـدد 37، اذار/ مـارس 1982، ص ص 47 -48.

32) علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص 23 .

33) سعد الدين إبراهيم ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل – الآثار – السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص ص 160 – 161.

34) شيخة عبد الله السند، (التغير في وضع المرأة القطرية التعليم والعمل) ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، الجزء الثاني، جامعة قطر، 1991ن ص 215.

35) المرجع نفسه، ص 216 .

36) المرجع نفسه، ص 216 .

37) علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص ص 50 – 51 .

38) شيخة عبد الله السند، المرجع السابق، ص 219 .

39) المرجع نفسه، ص ص 226 – 227 .

40) عاصم الدسوقي، الصحافة القطرية والقضايا العربية، جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، الدوحة، 1984، ص 14، مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 82.

41) مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 88.

42) United Nations, (Year Book) "Qater"2000, PP. 888-891.

43) مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص ص 87 – 88 .

44) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعصار، تطور النفوذ البريطاني في امارات الخليج العربي والمنافسات الاقليمية والدولية، مج 2 (1840 – 1914)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص ص 66 – 68.

45) المرجع نفسه، ص ص 68 – 69 .

46) جمال زكريا القاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، امارات الخليج العربية في عصر التوسع الاوروبي الاول (1507 – 1840)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص ص 365 – 367.

47) المرجع نفسه، ص ص 367-377 .

48) United Nations, Op. cit, p. 876.

49) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ العربي المعاصر، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عَمّان، 2004، ص ص 106 – 107 .

50) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثالث، الاوضاع الداخلية في امارات الخليج العربية وعلاقات الجوار 1941 – 1945، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 250 – 252 .

51) المرجع نفسه، ص ص 252 – 253 .

52) مفيد الزيدي، عبد العزيز آل سعود وبريطانيا، دراسة في السياسة البريطانية تجاه إمارة نجد 1927-1951، دار الطليعة للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، بيروت، 2002، ط 220 .

53) محمد مرسي عبد الله، (رسالتان في تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث)، بحوث مؤتمر شرق الجزيرة العربية، ج2، الدوحة، 1976، ص ص 732 – 735.

54) عبد العزيز محمد المنصور، المرجع الساق، ص 122 .

55) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1916 – 1949، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1979، ص 80.

56) B.P.A / I.O.M, Vol. 1, part, 3, D41, Representations by the Shikh of Qater, Ibn Sand Warned to Respect Qater, 1922.

57) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر 1949-1961، ص ص 77 – 78 .

58) جون. ب. كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، تعريب وتعليق خيري حماد، بيروت، 1971، ص 189.

59) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، المجلد الثالث، ص 260 .

60) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ العربي المعاصر، ص 111 .

61) United Nations, Op. Cit., p. 876.

62) علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص 223.

63) المرجع نفسه، ص 224 .

64) المرجع نفسه، ص 224 .

65) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصرن المجلد الرابع، تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية لامارات الخليج العربية ووصولها إلى الاستقلال 1945 – 1971، طـ1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 138.

66) علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص 225 .

67) Mark katz, Russia & Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula, Johns Hopkins University Press, Battimore, 1986, p. 180.

68) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 139 .

69) المرجع نفسه، ص 142.

70) المرجع نفسه، ص 144 .

71) المرجع نفسه، ص ص 144 – 145 .

72) المرجع نفسه، ص 145 .

73) المرجع نفسه، ص 145، United Nation, P. cit, p. 876.

74) United Nations, Op. Cit., p. 877.

75) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، المجلد الرابع، ص ص 140 – 141.

76) المرجع نفسه، ص 141 .

77) United Nations, Op. cit., p. 878.

78) عبد الله بشارة، (دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية)، مجلة المستقبل العربي، السنة 8، العدد 79، ايلول/ سبتمر 1985، ص 119 .

79) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت، ط1، دار الفكر العربي، 1996، ص ص 261، 262.

80) المرجع نفسه، ص ص 265 – 266 .

81) عبد الله بشارة، المرجع السابق، ص ص 128 – 129.

82) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، المجلد الخامس، ص ص 276 – 277.

83) المرجع نفسه، ص ص 278 – 279 .

84) المرجع نفسه، ص 268.

85) المرجع نفسه، ص 269 .

86) المرجع نفسه، ص ص 270 -271 .

87) المرجع نفسه، ص ص 272 – 273 .

88) المرجع نفسه، ص 279 .

89) فتحي العفيفي، (الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر)، مجلة المستقبل العربي، السنة 26، العدد 298، كانون الاول/ ديسمبر 2003، ص ص 48 -49 .

90) المرجع نفسه، ص 50.

91) المرجع نفسه، ص 52.

92) المرجع نفسه، ص 52 – 53 .

93) موسوعة القادة السياسيين، عرب واجانب، (اعداد) عبد الفتاح أبو عيشة)، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2002، ص 113 .

94) United Nations, Op. Cit., p. 877.

95) Alan George, (Qater: Consolidation and Co – operation" The Middle East, Tune 1997, PP. 15 – 16.

96) التقرير الاستراتيجي العربي 1999، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1999، ص 261 .

97) أيمن عبد الوهاب، (الانتخابات القطرية: خطوة على طريق الديموقراطية) مجلة السياسة الدولية، السنة 35، العدد 136، نيسان/ ابريل 1999، ص 174.

98) WWW.aljazeera.ne, 5/9/2001.

99) Andrew Rathmell and Kersten Sohulze, "political Reform in the Gulf: the Case of Ratar", Middle East studies, Vol. 36, No. 4, oct 2000, p, 54.

100) القيس (جريدة)، الكويت، 23/ 5/ 1996 .

101) الحياة (لندن) 26/ 5/ 1997 .

102) القبس، 11/ 7/ 1997 .

103) الحياة، 27/ 2/ 1997 .

104) حال الامة العربية، المؤتمر القومي العربي العاشر 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 409؛ ابتسام سهيل الكتبي، (التحولات الديموقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة المستقبل العربي، السنة 23، العدد 257، تموز/ يوليو 2000، ص ص 225 -226 .

105) النهار (بيروت)، 31/ 12/ 1999.

106) النهار (بيروت)، 19/ 11/ 2002.

107) الحياة، 3/ 12/ 2000 .

108) السفير (بيروت)، 10/ 12/ 2001.

109) الحياة، 13/ 7/ 2000 .

110) غانم النجار، (واقع ومستقبل الاوضاع السياسية في دول الخليج)،مجلة المستقبل العربي، السنة 24، العدد 268، حزيران/ يونيو 2001، ص 107 .

111) الحياة، 17/ 10/ 2000.

112) النشرة الاحصائية لمصرف قطر المركزي، الدوحة، مجلد 21، العدد2، حزيران يونيو 2002، ص 7 .

113) التقرير السنوي لمصرف قطر المركزي، الدوحة، رقم 25، 2001، ص ص 44 – 45 .

114) مجلة اقتصاديات، عمّان، السنة 3، العدد 32، ايلول/ سبتمر 1999، ص ص 22 – 23 .

115) القدس العربي، (لندن)، 20/ 9/ 2002 .

116) القدس العربي، (لندن)، 20/ 9/ 2002 .

117) Rathmell and Schulze, Op. Cit., p. 60.

118) Ibid., p. 60.

119) Ibid., p. 60.

120) Ibid., p. 60

121) فتحي العفيفي، الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر، ص 55 .

122) المرجع نفسه، ص 59 .

123) المرجع نفسه، ص ص 60 -61 .

124) خلدون حسن النقيب، (الخليج... إلى أين؟)، مجلة المستقبل العربي، السنة 22، العدد 253، آذار/ مارس 2000، ص ص 12 .

125) عبد النبي العكري، التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي، دار الكنوز الادبية، ط1، بيروت 2003، ص ص 235 – 236 .

126) ايمن عبد الوهاب، (الانتخابات القطرية: خطوة على طريق الديمقراطية) ص ص 173 -174 .

127) المرجع نفسه، ص ص 175 – 176 .

128) فتحي العفيفي، الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر، ص 60 .

129) مشهور إبراهيم أحمد، (التحولات الديمقراطية في قطر العوامل الداخلية والخارجية وخصوصية الازمة العراقية)، مجلة شؤون خليجية، العدد 35، خريف 2003، ص ص 80 -85 .

130) (ورقة عمل)، ميثاء سالم الشامسي، مجلة المستقبل العربي، السنة 24، العدد 273، تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، ص 88.

131) المرجع نفسه، ص ص 92 – 93 .

132) جريدة البيان (الامارات) 20 / 4/ 2004 .

133) جريدة البيان (الامارات) 12/ 5/ 2004 .

134) جريدة البيان (الامارات) 3/ 6/ 2004 .

135) جريدة الشرق الاوسط (لندن) 3/ 4/ 2006 .

136) فتحي العفيفي، (الاستراتيجية الامنية الجديدة في منطقة الخليج العربي) مجلة المستقبل العربي، س 25، العدد 289، اذار/ مارس 2003، ص ص 31 – 33.

137) المرجع نفسه، ص 34 .

138) عبد الاله بلقزيز، (الوضع العربي عشية الحرب) ورقة قدمت ضمن ندوة احتلال العراق، التداعيات والآثار، بيروت، 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 8 .

139) جريدة البيان (الامارات)، 11/ 4/ 2004 .

140) جريدة لوموند دبلوماتيك الفرنسية www.mondiploar.com.

141) عبد الخالق عبد الله، (الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي)، مجلة المستقبل العربي، السنة 26، العدد 299، كانون الثاني/ يناير 2004، ص ص 24 – 25 .

142) Muhammed I. A yish, The Changing of Arab Communications: Meida Survival in the information Ag," in: Kais, Hafez (ed): Mass Meia, Politics and Society in the Middle East, New Jersey, Ham pton Pressinc, 2001, pp. 117-118.

مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001، ص ص 116 – 117 .

143) ادموند غريب وخالد منصور، (الاعلام العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين: بين مطرقة العولمة وسندات الدولة)، في: الاعلام والاتصال في مجتمعاتنا، باحثات، الكتاب السادس 1999 – 2000، ص 24 .

144) المرجع نفسه، ص 24 .

145) Hafez, Op. cit., p. 118.

146) Rathhell and sehulze, Op. cit., p. 53.

147) Ibid., p. 53.

148) J.E. Peterson, (The Nature of Succession in the Gulf), The middle East Journall, 201, 55. No.4, Autu man 2001, p. 591.

149) جلال أمين، عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد احداث ايلول/ سبتمر 2001، القاهرة، دار الشروق، 2002، ص 112 .

150) عبد الوهاب الافندي، القدس العربي، 15/ 10/ 2002 .

151) ادموند غريب وخالد منصور، المرجع السابق، ص 25 .

152) المرجع نفسه، ص 25 .

153) المرجع نفسه.

154) المرجع نفسه.

155) المرجع نفسه.

156) المرجع نفسه.

157) المرجع نفسه.

158) المرجع نفسه.

159) Milan Uesal, (Al.Jazeera Kicks up a Sand storm), The Middle East, No. 325, July – August 2002, p. 10.

160) Ibid., p. 11.

161) الجزيرة لها مكاتب في مختلف دول العالم في الشرق والغرب.

162) كانت قناة BBC البريطانية تحصل على 100 مليون ريال سعودي (26.66 مليون دولار) سنوياً من السعودية.

163) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة كسر المحرمات في الاعلام العربي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص ص 139 – 140 .

164) المرجع نفسه، ص .140

165) جريدة البيان (الامارات) 15/ 1/ 2001 .

166) أحمد منصور، جيهان السادات شاهد على عصر السادات، بيروت، الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص ص 5-7

167) جريدة البيان (الامارات) 4/ 3/ 2002 .

168) مجلة المشرق الاعلامي، 27/ 9/ 2002 .

169) جريدة الوطن (الكويت) 14/ 9/ 2002 .

170) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 146 .

171) المرجع نفسه، ص 147.

172) الشرق الاوسط (لندن) 1/ 10/ 2002 .

173) القدس العربي (لندن) 1/ 10/ 2002.

174) البيان (الامارات) 17/ 2/ 2002.

175) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 150 .

176) المرجع نفسه، ص 150 .

177) المرجع نفسه، ص 150 .

178) الشرق الاوسط، 27/ 9/ 2002 .

179) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 52 .

180) المرجع نفسه، ص 52 .

181) أحمد منصور، المرجع السابق، ص ص 5-6 .

182) المرجع نفسه، ص 10 .

183) المرجع نفسه، ص ص 11 – 12 .

184) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 89 .

185) البيان (الامارات) 1/ 1/ 2001 .

186) الحياة، 22/ 9/ 2002 .

187) البيان (الامارات) 28/ 12/ 2001 .

188) المرجع نفسه، 25/ 6/ 2002 .

189) www.wardi.net.

190) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 94 .

191) www.middle East online, 10/10/2001.

192) البيان (الامارات) 12/ 10/ 2001 .

193) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 95 .

194) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 96 .

195) المرجع نفسه، ص 97 .

196) البيان، 15/ 1/ 2001.

197) الشرق الاوسط، 22/ 9/ 2002 .

198) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 99 .

199) المرجع نفسه، ص 100 .

200) المرجع نفسه، ص 101 .

201) المرجع نفسه، ص 101 .

202) www.middle East on line, 10/10/2002

203) الوطن العربي، ع 1331، 6/ 9/ 2002 .

204) الوطن (الكويت) 14/ 9/ 2002 .

205) البيان 16/ 1/ 2001 .

206) البيان 27/ 3/ 2002 .

207) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 104 .

208) المصور (القاهرة) ع 4067، 13/ 9/ 2002 .

209) الحياة 31/ 5/ 2002؛ اخبار الشرق (لندن) 1/ 6/ 2002 .

210) البيان 2/ 6/ 2002 .

211) www.aljazeera.net, 26/4/2001

212) www.arabia.com

213) البيان 6/ 10/ 2001 .

214) www.aljazeera.net 8/11/2001.

215) المرجع نفسه، Ibid.

216) البيان، 19/ 11/ 2001 .

217) المرجع نفسه.

218) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 113 .

219) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 114 .

220) البيان، 4/ 7/ 1999 .

221) البيان، 11/ 4/ 2000 .

222) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة، ص 116 .

223) المرجع نفسه، ص 118 .

224) المرجع نفسه، ص 121 .

225) الاهرام (القاهرة) 20/ 10/ 2001 .

226) البيان، 22/ 9/ 2002 .

227) الاتحاد (ابو ظبي) 15/ 8/ 2002 .

228) البيان 2/ 6/ 2002.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- الوثائق والتقارير الرسمية:-

- التقرير الاستراتيجي العربي 1999, القاهرة , 1999.

- التقرير السنوي لمصرف قطر المركزي, رقم (25), الدوحة, 2001.

-حال الأمة العربية, المؤتمر القومي العربي العاشر 2000, بيروت, 2000.

- (ج ج) لوريمر, دليل الخليج, القسم التاريخي, ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر, 7ج, الدوحة, 1967.

- النشرة الإحصائية لمصرف قطر المركزي, المجلد (21), الدوحة, حزيران/ يونيو 2002.

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006, أبوظبي, 2006.

ثانيا-الكتب العربية والمعربة:-

- إبراهيم خلف العبيدي, الحركة الوطنية في البحرين 1914-1971, بغداد, 1976.

- أحمد منصور, جيهان السادات شاهد على عصر السادات, بيروت 2002.

- جلال أمين, عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب المسلمون قبل وبعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001, القاهرة, 2002.

- جمال زكريا قاسم, تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر, المجلد الأول, امارات الخليج العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول(1507-1840), القاهرة, 1997.

- جمال زكريا قاسم, تاريخ الخليبج العربي الحديث والمعاصر, تطور النفوذ البريطاني في امارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية, المجلد الثاني(1840-1914), القاهرة, 1997.

- جمال زكريا قاسم, تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر, المجلد الثالث, الأوضاع الداخلية في امارات الخليج العربية وعلاقات الحوار(1914-1945), القاهرة, 1997.

- جمال زكريا قاسم, تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر, المجلد الخامس, دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الإستقلال من الإنسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت, الطبعة الأولى, القاهرة, 1997.

- سعد الدين إبراهيم ومحمود عبد الفضيل, انتقال العمالة العربية: المشاكل- الآثار- السياسات, بيروت, 1983.

- سعد الدين إبراهيم(محرر), المجتمع والدولة في الوطن العربي, مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي, بيروت, 1988.

- سيف مرزوق الشملان, تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي, الكويت, 1975.

- عاصم الدسوقي, الصحافة القطرية والقضايا العربية, الدوحة, 1984.

- عبد العزيز محمد المنصور, التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916, الكويت, 1975.

- عبد العزيز محمد المنصور, التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1916-1949, الكويت, 1979.

- عبد النبي العكري, التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي, الطبعة الأولى, بيروت, 2003.

- علي خليفة الكواري, تنمية للضياع أم ضياع الفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون), بيروت, 1996.

- غسان سلامة, نحو عقد اجتماعي عربي جديد, بحث في الشرعية الدستورية, سلسلة الثقافة القومية(10), بيروت, 1987.

- لبنى أحمد عبد الله القاضي, التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية, مراجعة مصطفى ناجي, الكويت, 1985.

- محمود عبد الفضيل, التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي, دراسة تحليلية لأهم التطورات والإتجاهات خلال الفترة 1945-1985, بيروت, 1988.

- مسعود ضاهر, المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدول الحديثة, الدراسات الحديثة, بيروت, 1986.

- مفيد الزيدي, التيارات الفكرية في الخليج العربي1938-1971, الطبعة الأولى, بيروت, 2000.

- مفيد الزيدي, بريطانيا وعبد العزيز آل سعود, السياسة البريطانية تجاه امارة نجد1915-1927, الطبعة الأولى, بيروت, 2002.

- مفيد الزيدي, قناة الجزيرة, كسر المحرمات في القضاء الإعلامي العربي, الطبعة الأولى, بيروت, 2003.

- مفيد الزيدي, موسوعة التاريخ العربي المعاصر, الطبعة الأولى, عمان, 2004.

- مي العبد الله سنو, الإتصال في عصر العولمة: الدور والتحديات الجديدة, بيروت, 2001.

- نادر فرجاني, الهجرة إلى النفط, ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية, وأثرها على التنمية في الوطن العربي, بيروت, 1983.

-نجيب عيسى, نموذج التنمية في الخليج والتكامل الإقتصادي العربي, الدراسات الإقتصادية, الطبعة الثانية, بيروت, 1982.

ثالثا: البحوث العربية:-

- ابتسام سهيل الكتبي, "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون العربي", المستقبل العربي, السنة 23, العدد257, تموز/ يوليو 2000.

- ادموند غريب وخالد منصور, "الإعلام العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين بين مطرقة العولمة وسندان الدولة", باحثات, الكتاب السادس, 1999- 2000.

-ايليا حريق, "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي", ورقة قدمت إلى الأمة العربية والإندماج في الوطن العربي, الجزء الأول, 1988, بيروت.

-ايمن عبد الوهاب, "الإنتخابات القطرية: خطوة على طريق الديمقراطية", مجلة السياسة الدولية, السنة 35, العدد 136, نيسان/ ابريل 1995.

-خلدون حسن النقيب, "الخليج... إلى أين؟" مجلة المستقبل العربي, السنة 22, العدد 253, آذار/ مارس 2000.

-شيخة عبد الله السند, "التغير في وضع المرأة القطرية التعليم والعمل", ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين, الجزء الثاني, الدوحة, 1991.

- عبد الله بشارة, "دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية", المستقبل العربي, السنة 8, العدد79, ايلول/ سبتمبر 1985.

-عبد الإله بلقزيز, "الوضع العربي عشية الحرب", ورقة قدمت في ندوة احتلال العراق التداعيات والآثار, بيروت, 2004.

- عبد الباسط عبد المعطي, "في التكلفة الإجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج", المستقبل العربي, السنة 4, العدد 37, آذار/ مارس 1982.

-عبد الخالق عبد الله, "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي", المستقبل العربي, السنة 26, العدد 299, كانون الثاني/ يناير 2004.

-عبد المالك خلف التميمي, "الخليج العربي دراسة في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي", مجلة العلوم الإجتماعية, السنة 9, العدد 2, حزيران/ يونيو 1981.

-غانم النجار, "واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج", مجلة المستقبل العربي, السنة 24, العدد 268, حزيران/ يونيو 2001.

- فتحي العفيفي, "الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر", مجلة المستقبل العربي, السنة 26, العدد 298, كانون الأول/ سبتمبر 2003.

- فتحي العفيفي, "الإستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي", مجلة المستقبل العربي, السنة 25, العدد 289, آذار/ مارس 2003.

- كلثم علي الغانم, "المجتمع العربي من الغوص إلى التحضر", دراسة في التكوين الإجتماعي والإقتصادي والطبقات الإجتماعية وبناء القوة, الطبعة الثانية, الدوحة, 1997.

-محمد مرسي عبد الله, "رسالتان في تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث", بحوث مؤتمر شرق الجزيرة العربية, المجلد الثاني, الدوحة, 1976.

-مشهور إبراهيم أحمد", التحولات الديمقراطية في قطر, العوامل الداخلية والخارجبة وخصوصية الأزمة العراقية", مجلة شؤون خليجية, العدد 3, خريف 2003.

-المنجي البشير, "الوضع السكاني بالخليج العربي," ورقةت قدمت إلى الإنسان والمجتمع في الخليج العربي, بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة, مركز دراسات الخليج العربي, البصرة, 1979, الكتاب الثاني.

-ميثاء سالم الشامسي, "ورقة عمل عن المرأة العربية", مجلة المستقبل العربي, السنة 24, العدد 273, تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

-يوسف محمد عبيدان, "اجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين", مجلة السياسة الدولية, السنة 30, العدد 115, كانون الثاني/ يناير 1994.

رابعا: الكتب والبحوث الأجنبية:-

-Ayish, Muhammed . I, " The changing of Arab Commun-ication: Media Survival in the information Age" , in , Kais, Hafez (ed), Mass Media, Politics and Society in the Middle East , 2001.

-Georg, Alan, " Qatar: con so lidation and G- ope ration" , The Middle East , June1997

-Khoury, Phillps and Joseph Kostiner (ed), Tribes and State Formation in the Middle East , Berkeley, 1990.

-Nildock, Tim,(ed), Social and Economic Develop-ment in the Arab Gulf, London, 1980.

-Peterson, J.E. , " The Nature of Succession in the Gulf" , The middle East Journal, vol.55, No. 4, Antuman 2001.

-Rathmell , And rew and Kirsten schnlze, " political Reforn in the Gulf : the Case of Qatar" Middle East Studies, vol. 36 , No. 4, oct 2000

- Al-Rumaihi, Mohamad G., " The Mode of production in the Arab Gulf before Disc-overy of Oil" , in Tim Nibloc , op. cit.

-United Nations , The year book 2000, " Qatar" , New York , 2000

-Vessal, Milan," AL-Jazeera Kicks up a San Astrom" The Middle East, No. 325, July – August, 2002.

خامسا:الصحف والمجلات ومواقع الإنترنت:-

-الإتحاد (أبوظبي)

-البيان (دبي)

-الشرق الأوسط (لندن)

-القدس العربي (لندن)

-الحياة (لندن)

-النهار (بيروت)

-القبس (الكويت)

-أخبار الشرق (القاهرة)

-لوموند دبلوماتيك (باريس)

-المشرق الإعلامي (القاهرة)

-المُصور (القاهرة)

-الوطن (الكويت)

-www. al-Jazeera. net.

-www. middle Eastonline. net.

-www. Wardi. net.

قائمة الملاحق

ملحق رقم – 1 –
حُكام آل ثاني في دولة قطر بين (1913 – 2009).

ملحق رقم 2ـ
عدد السكان في دولة قطر (2005)

ملحق رقم 3ـ
صادرات النفط في دولة قطر (2005)

ملحق رقم 4ـ
احتياطي الغاز الطبيعي في دولة قطر (2005)

ملحق رقم 5ـ
احتياطي النفط في دولة قطر (2005)

محلق رقم (1)

حكام آل ثاني في دولة قطر (1913 – 2010م).

عبد الله بن جاسم آل ثاني (1913 – 1948).

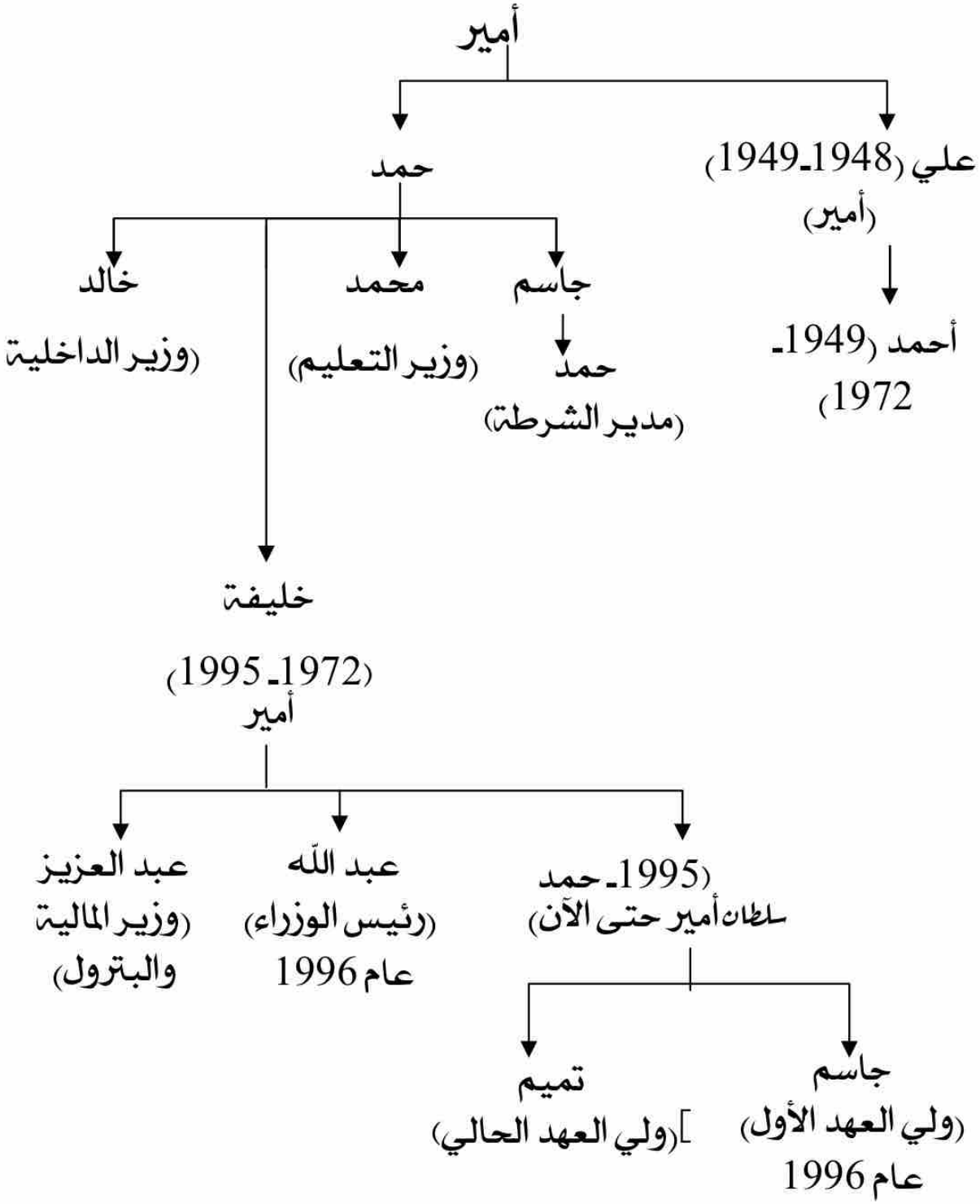

ملحق رقم (2)

عدد السكان في دولة قطر (2005) بالآلف نسمة

2005	2000	1995	1990
796	617	489	418

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمر/ ايلول 2006، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.

ملحق رقم (3)

صادرات النفط في دولة قطر (2005) مليون دولار

2005	2004	2003	2002	2001
13.829	11.694	7.500	6.885	4.964

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.

ملحق رقم (4)

احتياطي الغاز الطبيعي في دولة قطر (2005) مليار متر مكعب

2001	2002	2003	2004	2005
25.783	25.783	25.783	25.783	25.783

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

ملحق رقم (5)

احتياطي النفط في دولة قطر (2005) (مليار برميل)

2001	2002	2003	2004	2005
15.21	15.21	15.21	15.21	15.21

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

ملحق رقم (5)

احتياطي النفط في دولة قطر (2005) (مليار برميل)

2001	2002	2003	2004	2005
15.21	15.21	15.21	15.21	15.21

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

تصوير
أحمد ياسين

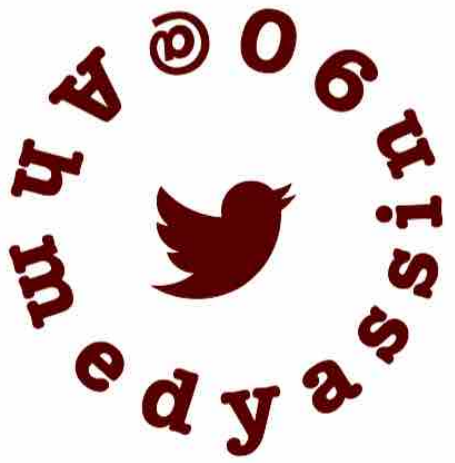

تصوير

أحمد ياسين

تويتر

@Ahmedyassin90

@Ahmedyassin90

تاريخ قطر المعاصر

تصوير
أحمد ياسين

د. مفيد الزيدي